الجامعــة الأردنيــة
كلية الدراسات العليا

عميد كلية الدراسات العليا

استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير واثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن

داود محمود صبح

إشراف

الدكتور طالب عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد
بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

حزيران ١٩٩٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٠ وأجيزت

أعضاء اللجنة	التوقيع
**********	
الدكتور طالب عوض	مشرفا
الاستاذ الدكتور اسماعيل عبد الرحمن	عضوا
الدكتور أحمد ملكاوي	عضوا
الدكتور أحمد قاسم ملحم	عضوا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهـــــداء

إلى زوجتي الغالية المتوجة في قلبي إلى الأبد

رانيـــــــة

وإلى ابنتي الحبيبة القريبة كجفن العين

لميـــــــس

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

يسعدني وقد انتهيت من كتابة هذه الأطروحة أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، وأخص بالشكر الدكتور طالب عوض لتفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، ولما قدمه من توجيهات وإرشادات قيمة.

كما أقدم الشكر والعرفان إلى السيد عوني الفاعوري على جهده في تدقيق لغة الاطروحة، واقدم الشكر الى السادة مؤسسة وائل للطباعة والنشر، واخص بالشكر الآنسة أحلام أبو الرب.

واقدم الشكر الجزيل إلى كل الاصدقاء الذين ساهموا في إبداء الملاحظات القيمة والتعاون البناء في إعداد هذه الأطروحة.

إلى كل هؤلاء شكري وتقديري

داود صبح

ايار ١٩٩٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
لجنة المناقشة	ب
الإهداء	جـ
شكر وتقدير	د
المحتويات	هـ
قائمة الجدوال	ح
قائمة الملاحق	ط
الملخص باللغة العربية	ي
المقدمة	م

الفصل الأول

استراتيجيات التنمية الاقتصادية

استراتيجية التركيز على الاستثمار والتراكم الرأسمالي	٢
استراتيجية التنمية الزراعية والريفية	٤
استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية	٦
استراتيجيات التصنيع	٧
أولا: استراتيجية النمو المتوازن	٩
ثانيا: استراتيجية النمو غير المتوازن	١٠
ثالثا: استراتيجية إحلال الواردات	١٠
رابعا: استراتيجية التصنيع من أجل التصدير	١٤
تجربة كوريا الجنوبية في استراتيجية التصنيع التصديري	١٨

الفصل الثاني

الصادرات الأردنية

أولا: تطور الصادرات الأردنية	٢٣
١- الصادرات من الصناعات الغذائية	٢٤
٢- الصادرات من الصناعات الاستخراجية	٢٦
٣- الصادرات من الصناعات التحويلية	٢٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع	رقم الصفحة
ثانيا: التركيز السلعي و الجغرافي للصادرات الأردنية	٣٠
- التركيز السلعي للصادرات الأردنية	٣٠
- التركيز الجغرافي للصادرات الأردنية	٣١
ثالثا: عدم استقرار الصادرات الأردنية.....	٣٤
رابعا: قياس عدم استقرار الصادرات الأردنية	٣٧
- أسباب عدم استقرار الصادرات الأردنية	٣٩
خلاصة	٤٠

الفصل الثالث

استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير في الأردن

مقدمة	٤٢
الاهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الأردن	٤٣
ادوات استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير في الأردن	٤٦
١- القوانين والإجراءات	٤٧
٢- مؤسسة المدن الصناعية	٤٨
٣- مؤسسة المناطق الحرة الأردنية	٥٠
٤- بنك الإنماء الصناعي	٥٣
٥- مؤسسة المراكز التجارية	٥٦
٦- الاتفاقيات الدولية	٥٧
ثالثا: أهداف سياسة التصنيع الموجه للتصدير في الأردن	٥٨
١- إحداث النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	٥٨
٢- تحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي	٥٩
٣- تخفيض العجز في الميزان التجاري وتدعيم ميزان المدفوعات	٦٢
٤- توفير فرص العمل وتخفيض حجم البطالة	٦٧
خلاصة	٦٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع رقم الصفحة

الفصل الرابع

أثر سياسة التصنيع الموجه للتصدير على التنمية الاقتصادية في الأردن

أولا: أثر استراتيجية التصنيع التصديري على الناتج المحلي الإجمالي والتغير الهيكلي للاقتصاد الأردني ٧٠

أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على هيكل الصناعة التحويلية ٧٩

النموذج القياسي ٨٥

ثانيا: أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على شروط التبادل التجاري في الأردن ٩١

ثالثا: أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية ٩٦

رابعا: أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على التبعية الاقتصادية للأردن..... ١٠٠

خامسا: أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على حجم البطالة وكفاءة العمال..... ١٠٣

أ- خصائص العمال ١٠٣

ب- أسباب ظهور البطالة ١٠٤

خلاصة ١١٢

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج ١١٤

التوصيات ١٢٠

المصادر والمراجع ١٢٤

الملاحق ١٣٠

الملخص باللغة الانجليزية ١٤٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجداول

رقم الجدول		رقم الصفحة
(١)	نمو الصادرات الكلية والصادرات الصناعية	٢٤
(٢)	مؤشر عدم الاستقرار للصاردات الصناعية الأردنية	٣٨
(٣)	الصناعات القائمة في مدينة عمان الصناعية	٤٩
(٤)	أنواع وعدد وقيمة القروض الممنوحة من قبل بنك الاتحاد الصناعي....	٥٥
(٥)	القروض الممنوحة ومعدلاتها خلال السنوات ١٩٦٥-١٩٩٠	٥٦
(٦)	العجز في الميزان التجاري الأردني المخطط والفعلي	٦٦
(٧)	معدل النمو في حجم القوى العاملة ومعدل البطالة	٦٨
(٨)	الناتج المحلي الإجمالي (١٩٧٣-١٩٩٠)	٧١
(٩)	تصنيف الصادرات الأردنية حسب طبيعة المنتجات في الأردن للفترة (١٩٧٣-١٩٩٠) بالمليون دينار	٧٤
(١٠)	المستوردات السلعية الأردنية حسب الأغراض خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠)	٧٥
(١١)	الصناعات التحويلية حسب طبيعة المنتجات	٨٠
(١٢)	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ومعدلات نموها السنوية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠)	٨٢
(١٣)	توزيع الناتج المحلي الإجمالي عن القطاعات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (٧٣-٩٠) بالأسعار الجارية	٨٣
(١٤)	تطور إنتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية	٨٤
(١٥)	شروط التبادل التجاري للأردن، أرقام قياسية	٩٢
(١٦)	تطور احتياطيات الأردن الدولية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠)	٩٨
(١٧)	معدل النمو السكاني ومعدل النمو في حجم العمل ومعدل البطالة	١٠٥
(١٨)	توزيع مجمل عدد العاملين على القطاعات الاقتصادية في الأردن للفترة ١٩٧٣-١٩٩٠	١٠٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوانه	صفحة
(١)	الصادرات الصناعية الأردنية حسب تصنيف الدراسة	١٣٠
(٢)	الصادرات الوطنية حسب التوزيع الجغرافي	١٣١
(٣)	مؤشر كوبك للصادرات الصناعية الإجمالية	١٣٢
(٤)	مؤشر كوبك للصادرات الصناعية الاستخراجية	١٣٣
(٥)	مؤشر كوبك للصادرات الصناعية التحويلية	١٣٤
(٦)	مؤشر كوبك للصادرات الوطنية للدول الاشتراكية	١٣٥
(٧)	مؤشر كوبك للصادرات الوطنية للسوق العربية المشتركة.....	١٣٦
(٨)	مؤشر كوبك للصادرات الوطنية لباقي الدول العربية.....	١٣٧
(٩)	مؤشر كوبك للصادرات الوطنية للسوق الأردنية المشتركة.....	١٣٨
(١٠)	مؤشر كوبك للصادرات الوطنية للهند	١٣٩
(١١)	الأرقام القياسية للصادرات الوطنية الأردنية	١٤٠
(١٢)	الأرقام القياسية للمستوردات الأردنية	١٤٢
(١٣)	معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. والعمل ورأس المال...	١٤٤
(١٤)	صافي التكوين الرأسمالي	١٤٥
(١٥)	إنتاجية العامل الأردني	١٤٦
(١٦)	الصادرات الصناعية والصادرات الوطنية	١٤٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن

داود محمود صبح

اشراف
د. طالب عوض

تعمل استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على إقامة صناعات يخصص إنتاجها الصناعي لغايات التصدير مع إمكانية تخصيص جزء من هذا الانتاج لأغراض الاستهلاك المحلي، أو هي إحلال الصادرات الحديثة أو غير التقليدية مثل السلع المصنعة أو شبه المصنعة محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية.

وتعد استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير إحدى السبل الفعالة الهادفة لتحقيق التنمية الصناعية. وذلك من خلال مايلي:

١- يعمل القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التصديرية على تطوير البنية التحتية والبنية الانتاجية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة معه مثل قطاع النقل والقطاعات الخدمية التجارية والمصرفية والتأمينية وغيرها.

٢- تعمل عائدات الصادرات الصناعية التحويلية خاصة على دعم الميزان التجاري، وميزان المدفوعات ورفده بالاحتياطيات الدولية من العملات الاجنبية، خاصة وانها اكثر ثباتا واستقرارا من الصادارت الزراعية، والاستخراجية الاولية.

٣- تعمل استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على زيادة ايرادات خزينة الدولة على شكل رسوم جمركية وضريبية وخدمية تتقاضاها الدولة من المتعاملين في النشاط الصناعي والتجاري التصديريين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- تعمل استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، حيث انها تساعد في التغلب على ضيق حجم السوق المحلي بالتصدير الى الاسواق الخارجية.

٥- تعمل استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على تخفيض حجم البطالة من خلال التوسع في اقامة المصانع والمؤسسات المرتبطة مع القطاع التصديري.

تم حساب كل من درجة التركز السلعي،والتركز الجغرافي للصادرات الاردنية الاجمالية والصناعية،فوجد أن هناك تركزا سلعيا مرتفعا للصادرات الاردنية ويأتي بالمرتبة الاولى الصادرات الاستخراجية بينما الصادرات التحويلية هي اقل الصادرات تركزا. وكان التركز الجغرافي عاليا خاصة للدول العربية، واوروبا والدول الاخرى ايضا ومستوى التركز الجغرافي اعلى من مستوى التركز السلعي، وذلك لمحدودية الاسواق الخارجية للبضائع الاردنية وعدم تنوعها.

- ساهمت الحوافز والادوات الاقتصادية التي قدمتها الدولة في تشجيع اقامة الصناعات الموجهه للتصدير وشملت هذه الحوافز كلا من قوانين تشجيع الاستثمار وماتضمنته من اعفاءات ضريبية وجمركية، وقانون مؤسسة المدن الصناعية، وقانون مؤسسة المناطق الحرة، ومؤسسة المراكز التجارية، والاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الدولية،وبنك الانماء الصناعي.

وكان اثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على التنمية الاقتصادية في الاردن والتي تم بحثها ودراستها من خلال عناصر التنمية الاقتصادية ومكوناتها كما يلي:

١- عملت هذه الاستراتيجية على تغيير هيكل التركيب السلعي للتجارة الخارجية نحو الافضل، حيث تم اضافة عناصر جديدة على مكونات هيكل الصادرات الوطنية حيث زادت السلع الصناعية بانواعها الغذائية،والاستخراجية والتحويلية،وكان هناك تحول واضح تجاه الصادرات التحويلية على حساب الصادرات الاخرى فقد بلغت نسبتها من الصادرات الصناعية الاجمالية ٥٢٪ في عام ١٩٩٠ وكذلك تحسن هيكل التركيب السلعي للمستوردات حيث تحول لصالح استيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة على حساب السلع الاستهلاكية. ويشير هذا التحسن في هيكل التركيب السلعي للتجارة الخارجية الى تحسن في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢- كان اثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير متباينا على النمو في الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي) عند تطبيق النموذج القياسي لدالة كوب-دوغلاس وكما يلي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- كان أثر معدل نمو الصادرات الاجمالية سالبا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP.

ب- كان اثر معدل نمو الصادرات الصناعية الاجمالي سالبا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP وبنسبة اقل من اثر الصادرات الاجمالية.

جـ- كان اثر معدل نمو الصادرات الاستخراجية سالبا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP بينما كان اثر كل من معدل نمو الصادرات التحويلية ومعدل نمو الصاردات الغذائية موجبا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP.

وهذه النتائج تدعم وجود احدى اهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الاردني وهي، التركز السلعي والتركز الجغرافي للصادرات الاردنية، ومحدودية عائدات التصدير في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية.

د- كان أثر معدل نمو العمالة ايجابيا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP وكذلك اثر معدل نمو رأس المال كان ايجابيا وان كان اثر الاول اعلى من اثر الثاني.

٣- ساهمت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير في دعم شروط التبادل التجاري الاردني وزيادة المقدرة الاستيرادية للاردن.

٤- عملت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على زيادة الاحتياطيات من العملات الاجنبية، خاصة لدى البنوك التجارية من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، الا ان نسبة مساهمتها في زيادة الاحتياطيات قليلة اذا ما قورنت بمساهمة المساعدات العربية والقروض الدولية وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج.

٥- ساهمت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير في تخفيف حدة اعتماد الاقتصاد المحلي على الاقتصاديات الخارجية من خلال زيادة ايرادات الصادرات ودعم الميزان التجاري وتخفيض الطلب على المساعدات والقروض الخارجية.

٦- ساهمت استراتيجية التصنيع التصديري في تخفيض حجم البطالة الاردنية ورفع كفاءة العمالة من خلال الاساليب الادارية والانتاجية الحديثة المتبعة.

ولقد كانت تجربة الأردن ناجحة الى حد ما في تطبيق استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمة:

بدأ الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وحصول هذه الدول على الاستقلال السياسي وشعورها بتخلفها الكبير عن الدول المتقدمة، الأمر الذي أدى بالدول النامية الى مواجهة هذه المشكلة من خلال رغبتها في اتباع سياسة اقتصادية تمكنها من تحقيق التقدم المنشود،وخاصة وأن هذه الدول تعاني من عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، من ضمنها: سيادة أساليب الانتاج المتخلفة والاختلالات الهيكلية في البنيان الانتاجي، وارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي، وارتفاع معدلات البطالة، اضافة الى اختلال هيكل الصادرات بسبب احتلال سلعة واحدة وهي في العادة سلعة اولية الاهمية النسبية في اجمالي الصادرات.

ظهرت العلاقة ما بين التصنيع وعملية التنمية الاقتصادية من خلال الدور الذي يؤديه التصنيع وبخاصة ركيزته الاساسية ممثلة بقطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية كونه من الوسائل المهمة التي تخلص الدول النامية من مظاهر التخلف، اذ انه يعمل على تصحيح اختلالات القطاع الانتاجي واختلال هيكل الصادرات وزيادة الطاقة الانتاجية للقطاع الصناعي والقطاعات الاخرى الزراعية والخدمية، وقطاع التجارة الخارجية.

ينتمي الأردن الى مجموعة الدول النامية، وهو يسعى بخطى حثيثة الى اصلاح مساره الاقتصادي لتحقيق قدر من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ويتسم الاقتصاد الأردني بعدد من الصفات السلبية، أهمها: (١)

١- يعاني من عجز دائم في الميزان التجاري؛ فهو مستورد صاف لمواد الطاقة والمواد الخام اللازمة لصناعاته الخفيفة، ومستورد شبه صاف للمواد الغذائية.
٢- يعاني من فائض في العمالة الهيكلية، فقد بلغ معدل البطالة في عام ١٩٨٩ حوالي ١٠,٣٪، وفي عام ١٩٩٠ بلغ معدل البطالة مابين ١٦,٢٪- ٢٠,٢٪.
٣- أما القطاع الزراعي فهو متخلف ومثقل بالمديونية ويعاني من اختناقات موسمية حادة.
٤- تعاني موازنة الحكومة من عجز هيكلي حتى في سنوات الازدهار.
٥- ان القطاعات الاقتصادية (الصناعة والزراعة والخدمات والانشاءات) تنمو او تتراجع بمعزل عن بعضها بعضا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦- ارتفاع حصة الحكومة في الناتج المحلي الاجمالي، فقد بلغت ٣٥٪ كحد أدنى وأكثر من ٦٠٪ كحد أقصى، خلال الفترة ١٩٧٢- ١٩٩٠ مما يشير الى ضخامة القطاع الحكومي.

٧- ان التضخم الحاد الذي ساد في السنوات الاخيرةوانقص القوة الشرائية لوحدة العملة سبب تحريكات في تخوم الطبقات الاجتماعية ونشوء ظاهرة الفقر.

٨- يعاني الاقتصاد الاردني من مديونية عالية وثقيلة بالمقارنة مع قدراته الاقتصادية والانتاجية.

واحساسا من الحكومة بهذه الصفات السلبية دأبت من خلال خططها التنموية المتعاقبة التركيز على دور التجارة الخارجية في عملية التنمية لاسيما الصادرات الوطنية من السلع والخدمات، لما تلعبه الصادرات من دور مهم وبارز في الاقتصاد من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير للمؤسسات والشركات الاردنية، وكذلك مساهمتها في جذب الاستثمارات وزيادة حجم التراكم الرأسمالي في الاردن باعتبارها مصدرا مهما للاحتياطيات من العملات الاجنبية.

شهدت الصادرات تطورات كثيرة منذ عام ١٩٧٣ من حيث حجمها الذي ارتفع باضطراد، ومن حيث تنوعها وتوزيعها الجغرافي. التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الاردنية يسبب بعض المشكلات للاقتصاد الوطني اذ نلاحظ أن عددا قليلا من السلع يستحوذ على نسبة كبيرة من حجم الصادرات، مثل الفوسفات والبوتاس والخضروات، وأما بالنسبة للأسواق فنجدها تكاد تكون محدودة ومتخصصة، اذ أن الاسواق العربية المجاورة متخصصة في صادراتنا من الخضار والفواكه والسلع الصناعية التحويلية بينما أسواق اليابان والهند والدول الاشتراكية تستورد المواد الاولية مثل الفوسفات والبوتاس.

ان اعتماد الاردن بالدرجة الأولى على تصدير السلع الاولية (الفوسفات - الخضار) جعل العائدات من الصادرات الاردنية غير مستقرة ومتذبذبة اذ ان أسواق هذه السلع تتميز بطلب غير مرن وبأسعار متذبذبة، الامر الذي دفع الاردن لاتباع سياسات اقتصادية مختلفة لتحقيق مزيد من الاستقرار والتنمية الاقتصادية، فبدأ في اتباع استراتيجية (سياسة) احلال المستوردات منذ منتصف الستينات. وفي ضوء الدراسات السابقة يتبين انه كانت لهذه الاستراتيجية آثار سلبية على الاقتصاد الأردني من حيث أنها أحدثت تغيرات في هيكل المستوردات،من حيث غياب بعض السلع التي لها انتاج بديل في الاردن وظهور سلع اخرى في قائمة المستوردات مثل السلع الرأسمالية والمواد الخام،الا انه سبب زيادة العجز في الميزان التجاري،وكذلك انخفضت رفاهية المجتمع بسبب فقدان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعض السلع من قائمة المستوردات، وعدم كفاءة السلع المصنعة محليا بالنسبة للسلع المستوردة ومطابقتها واهمال القطاع الزراعي ووجود سلبيات اخرى نتطرق لها في سياق الدراسة.

وفي بداية الثمانينات بدأ القطاع الخاص بتوجيه من الحكومة الاردنية من خلال خطط التنمية الاقتصادية الخمسية بتطبيق استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير Export-Oriented Industrialization.

ومن خلال السياسات النقدية،والمالية ،والادارية،والسياسات الاقتصادية الاخرى، فقد شجعت الدولة قيام صناعات تصديرية ذات حجم كبير قادر على تغطية السوق المحلي، وتصدير الجزء الاكبر من الانتاج وبخاصة ان هذه الصناعات اعتمدت على المواد الخام المتوافرة في الاردن والميزة النسبية التي يتمتع بها الاردن في بعض السلع من حيث توافر المواد الخام ووجود الأيدي العاملة المدربة والرخصية الأجر، وهذا يساعد في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية المرجوة مثل تخفيض العجز في الميزان التجاري، وزيادة حجم الاحتياطيات من العملات الأجنبية،وتحسين شروط التبادل التجاري للأردن. نحاول في هذه الدراسة القاء الضوء على استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الاردن من خلال دراسة تأثير هذه الاستراتيجية على هيكلية الانتاج الصناعي في الاردن، وتأثيرها على تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية التنموية مثل تخفيض العجز في الميزان التجاري، وزيادة حجم الاحتياطيات من العملات الاجنبية، وتخفيض حجم البطالة، ورفع كفاءة العامل الاردني، وتحسين شروط التبادل التجاري، وأثرها على التبعية الاقتصادية للاقتصاد الاردني.

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول: الاول يتحدث عن استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتبعة في الدول النامية مع اشارة خاصة لاستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير في كوريا الجنوبية، ويتطرق الفصل الثاني للتحليل الاقتصادي للصادرات الاردنية، وأما الفصل الثالث فيتحدث عن استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير في الاردن، والفصل الرابع يبحث في أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على التنمية الاقتصادية في الاردن من خلال بعض المؤشرات، ويشتمل الفصل الخامس والاخير على النتائج والتوصيات.

منهجية البحث :

١- بيانات وفترة الدراسة:

تعالج هذه الدراسة الفترة الزمنية ١٩٧٣-١٩٩٠، وتحتاج الى البيانات الاحصائية التالية:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- الصادرات من السلع الاردنية والمستوردات.

٢- المستوردات السلعية الاردنية.

٣- الانتاج المحلي الاجمالي.

٤- الاحتياطات من العملات الاجنبية.

٥- حجم العمالة.

وسيتم جمع هذه البيانات من الوزارات والدوائر الحكومية المختصة مثل البنك المركزي ووزارة الصناعة والتجارة ودائرة الاحصاءات العامة وغيرها. ومن نشرات البنك الدولي والمنظمات العالمية المختصة.

٢- أسلوب التحليل:

وسوف يستخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي في تحليل البيانات الاحصائية وعرض المعلومات النظرية المتعلقة بالدراسة. كما سيجري استخدام الاحصاء الرياضي، مثل تطبيق بعض نماذج الانحدار البسيط والمتعدد.

٣- الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة:

يوجد عدد من الدراسات السابقة التي تطرقت الى موضوع التجارة الخارجية الاردنية الا انه لا توجد دراسة متخصصة تطرقت الى موضوع الصادرات على انها محرك التنمية الاقتصادية وكذلك قياس أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في الأردن ونذكر من هذه الدراسات :

رسالة الطالب فؤاد عايد الدويري المقدمة لنيل درجة الماجستير من الجامعة الأردنية سنة ١٩٩٠ بعنوان "تنمية الصادرات الصناعية في الأردن". وركز فيها الباحث على تنمية القطاع الصناعي الموجه نحو التصدير وتطويره مستعرضا السياسة الاقتصادية التي طبقت لتشجيع الصادرات الصناعية، وكذلك دراسة بعنوان "تطور التجارة الخارجية في الأردن (١٩٧١-١٩٨٥)" اعداد الطالب محمد مسلم الحمود المجالي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الاردنية عام ١٩٨٧، استعرض الباحث فيها تطور التجارة الخارجية الأردنية ودراسة بعض مؤشرات التبعية الاقتصادية للتجارة الخارجية الأردنية.

وهناك أيضا رسالة الطالبة بثينة محمد علي المحتسب المقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأردنية سنة ١٩٨٢، بعنوان "سياسة احلال المستوردات الصناعية وأهدافها وأدواتها"، وقامت الباحثة بتقييم هذه السياسة في الأردن،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكان من أهم نتائجها أن هذه السياسة لم تحقق الفائدة او الأهداف المتوقعة بل على العكس أدت الى وجود آثار سلبية على الاقتصاد الأردني.

ورسالة الطالب نبيه أحمد سلامة المقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأردنية سنة ١٩٨٢ بعنوان "السياسة التجارية في الاردن"، ركز فيها على سياسة تشجيع الصادرات واحلال المستوردات.كما قدمت رسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة ناشفيل بولاية تنسي من قبل الطالب مروان عوض سنة ١٩٨٠، بعنوان عدم استقرار التجارة والتنمية الاقتصادية في الأردن.

Trade Instability and Economic Development.

وكانت فترة الدراسة ١٩٦٨-١٩٧٨، ناقش فيها عوامل تذبذب التجارة في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة، واستعرض أسباب التذبذب في الصادرات الأردنية في تلك الفترة ومدى تأثيرها على التنمية، وقام بقياس التذبذب في التجارة الخارجية للأردن للفترة نفسها، ووجد ان هناك درجة عالية من التذبذب بسبب التركز السلعي والجغرافي للصادرات والمستوردات الأردنية.

ورسالة الطالب محمد أحمد الهزايمة لنيل درجة الماجستير في جامعة اليرموك بعنوان "أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن"، حيث بحث فيها دور التجارة الخارجية في دعم قطاع الصناعة التحويلية وتطورها اذ أن معظم الصناعات التحويلية الأردنية هي صناعات موجهة للتصدير وتعتمد على استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة من الخارج، ودور الصناعات التحويلية في تنمية العمالة وتطوير القطاعات الانتاجية الاخرى.

ودراسة الدكتور احمد قاسم الاحمد من الجمعية العلمية الملكية بعنوان مؤسسية استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير. Institutionalization of The Export Promotion Strategy In Jordan. حيث ناقش من خلالها دور القطاعات الحكومية والخاصة في تطبيق هذه الاستراتيجية من خلال دورها في اعداد الخطط، وتطبيق القوانين المعدة لها.

تأتي هذه الدراسة مغايرة للدراسات السابقة من حيث الموضوعات المطروحة للبحث واستخدام التحليل القياسي ومن حيث الفترة الزمنية ١٩٧٣-١٩٩٠، فقد حدثت تطورات كثيرة على قطاع الصادرات في الاقتصاد الوطني، وكذلك بيان الأسباب والعوامل المؤثرة على الصادرات الصناعية وتأثير التطورات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية عليها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

استراتيجيات التنمية الاقتصادية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمة

يوجد عدد من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والتي في مجملها تكون استراتيجية التنمية الشاملة للاقتصاد، وتعمل استراتيجيات التنمية على قيادة الدول النامية خارج حلقات التخلف التي تعيشها. وفيما يلي عدد من استراتيجيات التنمية التي طبقت للوصول الى تقدم اقتصادي ورفاه اجتماعي:

استراتجية التركيز على الاستثمار والتراكم الرأسمالي:

ان من أهم خصائص التخلف في الدول النامية تدني الادخارات لا سيما في المناطق الفقيرة التي تعيش تحت مستوى الفقر وعند مستوى الفقر،وبالتالي يكون هناك حجم منخفض من الاستثمار اللازم لعملية التنمية الاقتصادية ولتحقيق قدر من التنمية الاقتصادية وتسريعها لا بد من تفعيل الادخار وتحويله الى استثمار.

ويعرف التراكم الرأسمالي بأنه العملية التي يترتب عليها زيادة في حجم رأس المال المادي المتاح.وهذه العملية تمر في ثلاث مراحل، هي :

أ- المرحلة الأولى: زيادة في حجم الادخارات الحقيقية Real Savings .

ب- المرحلة الثانية: تتطلب وجود مؤسسات مالية قادرة على تعبئة الادخارات من مصادرها المختلفة ووضعها تحت تصرف المستثمرين.

جـ- المرحلة الثالثة والأخيرة: هي عملية اتخاذ القرار الذي يحول الأموال المدخرة الى اضافات حقيقية في حجم رأس المال المتاح.

ومن خلال هذه المراحل نقوم بتوجيه جزء من الموارد الانتاجية لانتاج سلع رأسمالية تساهم بشكل مباشر او غير مباشر في رفع الكفاءة الانتاجية، ويتطلب التراكم الرأسمالي تضحية مستمرة في الاستهلاك على مدى عقود،تدخر الدول النامية نسبه ضئيلة من دخلها وغالبا ما تستخدم هذه الادخارات لتأمين احتياجات الافراد المستقبلية، مثل بناء بيت او شراء سيارة او غير ذلك، بينما يوجه جزء بسيط نحو التنمية والاستثمار. (٢)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يأخذ التراكم الرأسمالي شكلين أساسيين، هما:

١) **تراكم رأسمالي أفقي** : يحدث عندما يكون معدل زيادة الاستثمار مساويا لمعدل زيادة حجم العمل، أي أن نسبة رأس المال الى قوة العمل ثابتة بمعنى أن الاستثمارات الجديدة تعمل فقط على زيادة حجم الانتاج من غير حدوث اي زيادة في الانتاجية وبذلك يكون متوسط دخل الفرد ثابتا، ولكن الدخل القومي وعدد السكان يتزايدان.

٢) **التراكم الرأسمالي الرأسي** : يتحقق عندما يتجاوز معدل الاستثمارات الجديدة معدل الزيادة في قوة العمل، أي أن نسبة رأس المال الى العمل تزداد وينتج عنها زيادة في الانتاجية وفي متوسط دخل الفرد،وفي معدل النمو الاقتصادي، اذ يتطلب التراكم الرأسمالي وجود تقدم تكنولوجي لحدوثه.

ومن العلماء الذين تبنوا هذه الاستراتيجية والتر روستو W. Rostow (٣) الذي اعتبر التراكم الرأسمالي أحد المتطلبات المهمة في عملية التنمية وهو واحد من المتطلبات الثلاثة التي تضمن الاقلاع والانطلاق لعملية التنمية، فهو يطالب الدول النامية برفع نسبة الاستثمارات الطوعية الى اكثر من ١٠٪ من دخلها القومي.وكذلك ارثر لويس Arthur lewis الذي يعتقد أن الشيء الأساسي الذي يجب فهمه في عملية التنمية يمكن من معرفة الطريقة التي يستطيع بها مجتمع ما رفع نسبة ادخاراته الطوعية واستثماراته من ٤-٥٪ من الدخل القومي الى ما يقارب ١٢-١٥٪ او اكثر،وهذه الحقيقة تشكل جوهر التنمية الاقتصادية التي يقتصر نجاحها على زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي بما في ذلك المعرفة والكفاءات (٤).

وحجة هؤلاء المنادين باتباع استراتيجية الاستثمارات والتراكم الرأسمالي ان برنامجا استثماريا ضخما يخلق وفورات خارجية كبيرة بأشكال مختلفة في الاقتصاد مثل زيادة كفاءة العمال وانتظامهم في العمل، وزيادة الخبرات الادارية والتنظيمية لدى أرباب العمل، وتوسيع السوق المحلي وزيادة قدرته الاستيعابية لاستثمارات أكبر في المراحل اللاحقة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعرضت هذه الاستراتيجة للنقد، فقد انتقدها شولتز Schultz * لأنها تركزت على الاستثمار في رأس المال المادي وأهملت الاستثمار في رأس المال البشري الذي يشكل جوهر عملية التنمية. وكذلك دراسة كيرنكراس(٥) التي دلت على أن التراكم الرأسمالي لم يساهم باكثر من ٢٥٪ في معدل النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الرأسمالية المتقدمة وتعود نسبة ٧٥٪ الى الابتكارات التكنولوجية، والتصنيع.

استراتيجية التنمية الزراعية والريفية:

اهتم العديد من الاقتصاديين بالقطاع الصناعي لأحداث التنمية الاقتصادية وأهملوا القطاع الزراعي.وعلى الرغم من أن الزراعة تسيطر على النشاط الاقتصادي،الا أن القطاع الزراعي متخلف ولا يعطي الأهمية اللازمة.

وهذه الدول ذات الطابع الزراعي ركزت على القطاع الصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اتباع عدد من السياسات والاستراتيجيات مهملة القطاع الزراعي الا في أضيق الجوانب،فنما قطاع الصناعة وتطور على حساب قطاع الزراعة حيث ازدادت دخول العاملين في الصناعة سواء المالكين او العمال. وبما ان عدد العاملين في قطاع الزراعة عادة ما يشكل الجزء الأكبر من الأيدي العاملة فان تنمية قطاع الصناعة والذي يستفيد منه عدد قليل من المجتمع سوف يدفع برؤوس الأموال نحو القطاع الصناعي والابتعاد عن القطاع الزراعي و هجرة الأيدي العاملة من الزراعة الى الصناعة، الأمر الذي يزيد من تخلف القطاع الزراعي.

خلق التقدم التكنولوجي والعلمي في مجال علم الأحياء وعلم الكيمياء آمالا واسعة أمام التنمية الزراعية،اذ أمكن ابتكار أصناف محسنة من البذور قادرة على رفع انتاجية الفدان الواحد الى عدة أضعاف ما كان عليه في السابق اضافة الى اتباع طرق حديثة في الزراعة وادخال الآلات والمكائن،واستخدام الأسمدة،والمبيدات الحشرية،لمقاومة الآفات والمحافظة على المحصول. وهذا التقدم حقق نجاحات باهرة في انتاجية المحاصيل الزراعية وبخاصة القمح والأرز والمعروفة بالثورة الخضراء. (٦)

---

*"Investment in Humam Capital in Poor Countries" in Johnson & Kamerschen (eds) : Readings in Economic Development (South Western Publishing Co.1972) P.706.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بدأت الدول النامية باتباع سياسات الاصلاح الزراعي ونعني به تلك العملية التي يتم من خلالها خلق اطار مؤسسي يضمن القواعد والاجراءات المتعلقة بالحقوق والواجبات المترتبة على تملك الاراضي الزراعية واستخدامها والتي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.وهكذا، لم يعد ينظر الى الاصلاح الزراعي فقط كوسيلة لتحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية اكبر من خلال اعادة توزيع الأراضي وانما وسيلة تساهم في تحقيق أهداف التنمية، مثل خلق فرص عمل جديدة وزيادة الانتاج وانتاجية عنصري العمل والأرض، وتحسين المستويين الاجتماعي والثقافي للعاملين في الزراعة (٧)

ويمكن تحديد دور الزراعة وتأثيرها في التنمية الاقتصادية بالمتغيرات التالية:

١- توفير الاحتياجات الغذائية :

اهتمت الدول بشكل كبير بتوفير الاحتياجات الغذائية وبخاصة الدول النامية وذلك بسبب عدد من المتغيرات اهمها النمو السكاني الذي يتزايد بشكل كبير ويرافقه ارتفاع في الميل الحدي لاستهلاك الغذاء، واعتمدت الدول على استراتيجية التنمية الزراعية لتوفير الاحتياجات من السلع الزراعية التي تحقق الأمن الغذائي من ناحية وأن تحل محل الواردات من السلع الزراعية من الناحية الأخرى.

٢- توفير الموارد النقدية :

ان للقطاع الزراعي أهمية كبيرة من حيث قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية وبخاصة من المحاصيل التصديرية.

٣- توفير الايدي العاملة للقطاعات غير الزراعية :

على الرغم من امكانية التطور في القطاع الزراعي وما تؤدي اليه من زيادة عدد العاملين في هذا القطاع لا سيما اذا كانت استراتيجية التنمية تميل نحو كثافة العمل،الا ان ذلك التطور سيؤدي الى زيادة كفاءة انتاجية العمل في القطاع الزراعي مما سيترتب عليه توفير قدر من الأيدي العاملة للقطاعات الانتاجة غير الزراعية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- القطاع الزراعي سوق للسلع غير الزراعية :

يؤدي النمو في انتاج المحاصيل الزراعية الى زيارة دخل المزارعين مما سيترتب عليه زيادة الطلب على السلع الانتاجية الزراعية والسلع الاستهلاكية الزراعية والسلع الاستهلاكية غير الزراعية على حد سواء، وبالتالي زيادة حجم السوق المحلي للسلع المنتجة محليا.

٥- المدخلات الزراعية في الصناعات:

تعد بعض المحاصيل الزراعية مدخلات في العمليات الانتاجية لبعض الصناعات الغذائية، ولذلك يكون هناك ترابط قوي ما بين القطاعين الزراعي والصناعي، ولتحقيق التنمية الاقتصادية فلا بد من وجود نمو متوازن بين القطاع الزراعي وقطاع الصناعة.

استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية :

تنقسم الحاجات الأساسية الى قسمين هما: الحاجات الأساسية المادية والحاجات الأساسية غير المادية، (٢) وتشمل الأولى ما يحتاجه الانسان من متطلبات ضرورية للحفاظ على الحياة مثل الغذاء ومياه الشرب والملبس والمأوى ....، وأما الثانية فتضم ما يحتاجه الانسان من متطلبات ضرورية لأداء وظائف الحياة بكفاءة أو لتحقيق أهداف أساسية مثل:الحفاظ على مستوى معيشي معين،أو التقدم الثقافي،أو النفع الاجتماعي مثل التعليم واكتساب الثقافة والتدريب على ممارسة المهن،والوظائف،والمشاركة في اتخاذ القرارات،واحترام حقوق الانسان وغيرها (٨).

وتختلف الحاجات الأساسية من بلد الى آخر، فيمكن اعتبار التدفئة أساسية في الدول ذات الجو البارد وعلى العكس من ذلك فوسائل التبريد تعد اساسية في الدول ذات الجو الحار. ولذلك، فان بعض المنظمات الدولية ومنها البنك الدولي قد اتبعت اسلوبا يمكن بواسطته التعرف على مستوى اشباع الحاجات الأساسية في الدول المختلفة، وبالمقارنة بين هذه المستويات نجد أن مستوى اشباع الحاجات الأساسية في الدول المتخلفة (النامية) متواضع ومتدن بالمقارنة مع الدول المتقدمة وترجع الأسباب في ذلك الى مجموعتين هما:

المجموعة الأولى: أسباب تتعلق بالدول النامية ذاتها، وهي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي.

ب- تواضع متوسط النمو السنوي في الدخل القومي.

جـ- سوء توزيع الدخل القومي بين القطاعات المختلفة من المواطنين.

د- التضخم السكاني وارتفاع نسبة المعالين.

هـ- تطبيق استراتيجيات غير مناسبة للتنمية.

والمجموعة الثانية تتعلق بالمجتمع الدولي، وهي:

١- العجز المستمر في موازين العمليات الجارية.

٢- عدم كفاية المساعدات الخارجية المقدمة الى الدول النامية.

٣- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة. (٨)

استراتيجيات التصنيع:

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية باعتباره المقياس والمؤشر الأساسي لتطور الدول ونموها، وهو المحرك الأساسي للنمو وجوهر عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لارتباطه الشديد بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ولعلاقته الوثيقة بنمو الدخل القومي.(٧)

ولابد من التمييز بين الصناعة والتصنيع فتعرف الصناعة بأنها عملية تحويل المواد من حالة الى أخرى أو هي ذلك النشاط البشري الذي يؤدي الى انتاج مواد جديدة من مواد أخرى مختلفة عنها. وتوجد ثلاثة أنواع رئيسية من الصناعات:

أ- الصناعات الاستخراجية والتعدينية وهي استخراج ما في باطن الأرض من المعادن والاملاح والحجارة وغيرها.

ب- الصناعات التحويلية: وهي تحويل المواد الأولية من حالة الى أخرى لتكون أكثر فائدة ومنفعة لمتطلبات الانسان.

جـ- صناعة انتاج الطاقة: وتتم بها انتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الوقود المعروفة. والمعنى الأشمل للصناعة هي أنها العملية الأساسية لكل ما يتعلق بالأسلوب أو الفن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الانتاجي أو اكتشاف واستغلال او تحسين السبل اللازمة لانتاج الثروة سواء كانت العملية متعلقة بالتصنيع التحويلي أو الاستخراجي أو انتاج الطاقة (٩).

وأما تعريف التصنيع، فقد رأى بعض العلماء أنه عملية تحويل منتظمة للبلاد الزراعية الى بلاد صناعية بادخال الآلات والمكائن الى مختلف القطاعات الاقتصادية (١٠) ولكن أكثر التعريفات شمولا للتصنيع هو التعريف الذي وضعته لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة اليونيدو حيث عرفت التصنيع بانه نشاط تنموي تتم بمقتضاه تعبئة جزء متزايد من الموارد القومية من أجل اقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تقنيا قوامه قطاع تحويلي ديناميكي يمتلك وسائل الانتاج، وينتج كلا من السلع الرأسمالية والاستهلاكية وقادر على تأمين معدلات عالية من النمو الاقتصادي الاجمالي ويساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي (١١).

وأما تعريف التنمية الصناعية فهي السياسة المخططة أو المستهدفة لبناء الصناعة المحلية وتطويرها باقامة المشروعات الصناعية من خلال تغيير البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وتطوير صناعات استخراج الخامات المعدنية وانتاجها، ورفع كفاءة الانتاج للمصانع القائمة وتحديثها، وزيادة اعداد المصانع لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، وتوفير المنتجات الاستهلاكية والوسيطة. وتؤثر هذه العملية في مجملها على تطوير الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة (١٢).

ويتضح من التعريفات السابقة دور الصناعة والتصنيع والتنمية الصناعية في احداث النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لذلك، فقد ركزت معظم الدول النامية على التصنيع لتحقيق التنمية الاقتصادية لاعتقادها بأن التصنيع هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية من خلال مقدرة قطاع الصناعة قيادة الاقتصاد،اذ أن النمو الصناعي يحفز الاستثمار في القطاعات الأخرى. وكذلك، فان قطاع الصناعة يؤمن دخلا أعلى للعاملين فيه من الدخل المتحقق في القطاعات الأخرى ويرفع من انتاجيتهم وبالتالي تزداد معدلات نمو الدخل القومي (١٣).

يقوم التصنيع بتصحيح الاختلالات في الاقتصاد وتأمين زيادة مستمرة في دخل الفرد الحقيقي وبالتالي نشأت العلاقة القوية ما بين التصنيع والتنمية الاقتصادية. وقد أثبتت الدراسات العملية قوة هذه العلاقة كما هو الحال في دراسة الاقتصادي تايلر Tyler التي اجراها في عام ١٩٨١ على عينة من الدول النامية شملت ٥٥ دولة، وجد ان معامل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الناتج الصناعي التحويلي يبلغ ٨٢٪، ويرتفع الى ٨٦٪ في حالة الدول النامية التي استطاعت ان تحقق مستوى معينا من التنمية (١٤).

ومن أهم استراتيجيات التصنيع في التنمية الاقتصادية ما يلي:

أولا: استراتيجية النمو المتوازن

تقوم استراتيجية النمو المتوازن على أساس تخطيط برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة لتنميتها، بحيث توجه الاستثمارات الى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها بعضا بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في اقامتها ويقترح نركسه Nurkse (١٥) نموذجا متوازنا للاستثمار في عدد من الصناعات المختلفة اذ ان العاملين يعملون بانتاجيه أكبر ورأس مال أكبر وتقنية أكثر تطورا حتى تكون كل صناعة سوقا أو مغذيا للصناعة الأخرى. ويرى أيضا أنه لا تعارض بين استراتيجية النمو المتوازن وقطاع التصدير؛ لأن صادرات الدول من السلع الأولية لن تتأثر وكذلك الطلب على السلع المصنعة في الدول النامية منخفض، فالتوازن في الصناعات لتغطية حاجات السوق المحلية هو الأفضل والأكثر ملاءمة للسوق المحلية وان التنسيق الملائم لقرارات الاستثمار لدعم فكرة النمو المتوازن على أساس تحقيق الوفورات المالية الخارجية التي تخلقها حالة عدم تجزئة عملية الاستثمار والتكامل الحركي بين مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد، أي أن الاستثمار في أحد القطاعات يؤثر في الطلب والتكاليف للقطاعات الأخرى في الاقتصاد (١٦).

ولقد تعرضت استراتيجية النمو المتوازن الى انتقادات عدة، ومنها:

١- تقترح استراتيجية النمو المتوازن أن كل القطاعات في الاقتصاد تتوسع بنسب متساوية، ولكن معدلات التكلفة أو الايرادات تختلف وتتغير مع حجم الصناعة ونوعها وليس من الممكن أن تتوسع كل القطاعات بالمعدل نفسه.

٢- يعتقد أصحاب هذه النظرية أن كل الصناعات أساسية، ولذلك يجب أن تتطور كلها لاعتقادهم أن جميع الصناعات متساوية في احتوائها على الوفورات الخارجية. ولكن في الواقع نجد ان هناك صناعات تحقق وفورات خارجية أكثر من غيرها، وبالتالي يجب التركيز على تنميتها وتطويرها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- **المرحلة الثانية:** تتمثل باستراتيجية التصنيع من أجل احلال الواردات محل السلع الوسيطة، اذ يتم بعد اقامة المصانع للسلع الاستهلاكية اقامة مصانع تنتج السلع الوسيطة اللازمة لهذه الصناعات.

٣- **المرحلة الثالثة:** وتتمثل باستراتيجية التصنيع من أجل احلال الواردات محل السلع الرأسمالية الانتاجية. وتكون هذه المرحلة الأخيرة المتمثلة بانشاء مصانع لانتاج المكائن والآلات اللازمة لتشغيل الصناعات السابقة الوسيطة والاستهلاكية.

وتهدف استراتيجية احلال الواردات في كل مرحلة من هذه المراحل الى خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات مستفيدة من اجراءات الحماية والقيود التي تفرضها الدولة على استيراد السلع الأجنبية المنافسة مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص وغيرها، وكذلك توافر المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة.

يعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على قوة ومقدار الحماية المتوافرة لها حتى تستطيع منافسة السلع الأجنبية، فبعض الدول اتبعت وسائل حماية اغلاقية مثل منع الاستيراد نهائيا أو وضع جمارك عالية جدا على هذه السلع بحيث تزداد القوة التنافسية للسلعة في السوق المحلية. وبعضها الآخر سمح بالاستيراد مع تقديم دعم للصناعات المحلية لكي تستطيع المنافسة.

وقد شرعت الدول التي اتبعت استراتيجية احلال الواردات من مبدأ تحقيق الاكتفاء الذاتي في اقامة عدد كبير من المشروعات الصناعية لانتاج السلع الاستهلاكية للسوق المحلي التي لا تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة، ولا تحتاج الى عمالة ذات خبرة فنية متقدمة، لاعتقادها بان استراتيجية احلال الواردات تعتمد على التكنولوجيا البسيطة كثيفة الاستخدام للعمل. وقد نتج عن ذلك في المرحلة الأولى تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات، وتوفير قدر من العملات الأجنبية لاستخدامها في استيراد السلع الانتاجية والوسيطة اللازمة للصناعات، وزيادة الأهمية النسبية للناتج القومي المتولد في القطاع الصناعي. وكان من أهداف استراتيجية التصنيع من أجل احلال الواردات ما يلي:

أ- زيادة معدلات الاستثمار والادخار على المستوى القومي، وذلك ان الحماية التي تحصل عليها الصناعات الاحلالية وتحقيقها لمعدلات ربح عالية تدفع المستثمرين في القطاعات الأخرى الى تحويل استثماراتهم نحو قطاع الصناعة الاحلالية، وبالتالي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

زيادة الدخول المتحققة لقطاع الصناعة الاحلالية، الأمر الذي يؤدي الى زيادة معدلات الادخار وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار.

ب- اقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة تشمل البنية التحتية والأيدى العاملة المدربة والمهارات التسويقية وغيرها مما يجعلها قادرة على الانتقال الى المراحل اللاحقة من التنمية لا سيما مرحلة استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير.

جـ- توفير نفقات الدول من العملات الأجنبية وتوجيهها نحو استيراد السلع الوسيطة او الرأسمالية.

ولعل عددا كبيرا من الدول النامية التي قامت بتطبيق استراتيجية احلال الواردات وصلت الى طريق مسدود حيث انها فشلت في تحقيق الأهداف التي بررت ظهورها وفيما يلي بعض المظاهر والآثار التي سببتها هذه السياسة في البلدان النامية. (١٩)

١- من خلال الدراسات التطبيقية التي عملت على بعض الدول التي اتبعت هذه الاستراتيجية، أدت الى تعميق التفاوت في الدخل بين طبقات العمال والفلاحين وبين طبقة الملاك وأصحاب الثروة ورؤوس الأموال. وانصب استهلاك الطبقة الاخيرة على السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة من الخارج مما دفع بالانتاج الصناعي الاحلالي الى انتاج هذه السلع المعمرة (تجميع السيارات وتجميع الأدوات الكهربائية المنزلية). ومع أن الانتاج الاحلالي موجه لهذه الفئة من السكان فان نمط الاستهلاك لهذه الفئة الذي أخذ بعين الاعتبار رغبتهم شراء ما هو مستورد حتى وان وجد له بديل محلي كان يعكس ضعفا في الطلب على هذه السلع.

٢- تتميز صناعات احلال الواردات بالانتاج كثيف رأس المال الذي يتسبب بتقليل فرص العمل وبالتالي لم تساعد هذه الاستراتيجية في حل مشكلة البطالة التي تتميز بها الدول النامية ذات الكثافات السكانية العالية.

٣- زادت استراتيجية التصنيع من أجل احلال الواردات من تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية حيث انها انتجت سلعا استهلاكية ووضعت قيودا على استيراد السلع الاستهلاكية التي تم تصنيعها محليا ولكنها في المقابل فتحت باب الاستيراد أمام السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية والمواد الخام. وبهذا، لم ينخفض حجم الاستيراد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بل حدث تغير في هيكل الواردات فانخفضت حصة الواردات من السلع الاستهلاكية، وزادت حصة الواردات من السلع الأولية والوسيطة والرأسمالية.

٤- أدى اهمال القطاع الزراعي وعدم احداث تغيير أو تطوير جذري فيه الى عجزه عن تلبية احتياجات القطاع الصناعي من الغذاء والمواد الخام.

٥- أوقعت استراتيجية احلال الواردات الكثير من الدول النامية في صناعات ذات ربحية عالية، ولكنها لا تتسم بالكفاءة من الناحية الاقتصادية.(٢٠)

٦- اصطدم التوسع في الصناعات الاحلالية وزيادة حجم انتاجها لتخفيض التكاليف الحدية بضيق السوق المحلية وكذلك اغلاق الأسواق الخارجية أمامها اما بسبب الحماية الجمركية أو المنافسة الدولية الشديدة من قبل الدول الرأسمالية الكبرى. الا أن بعض الدول النامية استطاعت ان تكون قاعدة صناعية كبيرة وقوية مثل كوريا الجنوبية – سنغافورة وتايلند ... واستطاعت ان تنتقل الى المرحلة التالية من التنمية وهي استراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

٧- لم تعالج استراتيجية التصنيع من أجل احلال الواردات مشكلة تمويل المشروعات والمصانع حيث استمرت في تمويل الصناعات عن طريق الاقتراض والمساعدات الخارجية أو التمويل بعجز الميزانية وهذا عمق التبعية للدول الرأسمالية.

٨- لم تساهم استراتيجية التصنيع من أجل احلال الواردات في حل مشكلة المديونية العالية للدول النامية حيث انها ابدلت استيرادا باستيراد ولم تحقق الوفر المطلوب من العملات الأجنبية.

٩- وقد أدى استمرار استخدام هذه الاستراتيجية الى استيراد التكنولوجيا الأجنبية دون السعي لتطويعها للظروف المحلية، ولم تحاول كذلك تطوير التكنولوجيا المحلية(٢١)

من خلال القراءات السابقة تميل بعض الدراسات الى ان استراتيجية التصنيع الاحلالي لم تعطي النتيجة المطلوبة في تحقيق التنمية الاقتصادية على أساس بناء صناعي متكامل؛ لأنها نظرت الى التنمية الصناعية باعتبارها عملية بناء بعض الصناعات المنطلقة من الطلب القائم فقط، ولم تنظر الى الطلب المتوقع في المستقبل ليتم تطوير الاقتصاد الصناعي، وتنميته.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعا : استراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

تبنت الدول النامية استراتيجية التصنيع من أجل التصدير للتغلب على مشكلات ميزان المدفوعات (العجز التجاري والمديونية ...) وتقليل الاعتماد على تصدير السلع الاولية فبدل أن تقوم الدول بانتاج المواد الخام وتصديرها قامت بانشاء صناعات تحويلية لتصنيع هذه المواد الخام وتصديرها على شكل سلع استهلاكية مصنعة أو شبه مصنعة، والاستفادة من القيمة المضافة العالية التي تتحقق لها.

واستنادا الى نموذج هارود- دومار الذي اعتبر القطاع التصديري قطاعا قائدا وأن الزيادة في الطلب الخارجي في حالة التشغيل الكامل تؤدي الى زيادة الصادرات عن طريق تخفيض النفقات والتجديد الانتاجي وفي حالة وجود بطالة تؤدي الى زيادة الصادرات من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر انتاجية لأغراض التصدير أو الأنشطة المساعدة لها، وهذا، بدوره يؤدي الى زيادة المنافع من التجارة وبالتالي يؤدي الى زيادة الدخل والمدخرات والاستثمارات. (٢١)

ويقصد باستراتيجية التصنيع من أجل التصدير: اقامة صناعات يخصص انتاجها الصناعي لغايات التصدير مع امكانية تخصيص جزء من هذا الانتاج لأغراض الاستهلاك المحلي (٢١) واطلق عليها بعض الاقتصاديين اسم استراتيجية احلال الصادرات أي احلال الصادرات الحديثة أو غير التقليدية مثل السلع المصنعة أو شبه المصنعة محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية (٢٢)

وتمتاز استراتيجية التصنيع من أجل التصدير بعدد من الايجابيات عن استراتيجية احلال المستوردات، وهي كما يلي:-

١- ان الموارد التي استخدمت في احلال الواردات عادة من الممكن أن تستخدم للحصول على كمية أكبر من العملة الأجنبية من خلال التوسع في التصدير أكثر من الكمية المدخرة من العملة الأجنبية من خلال احلال الواردات التي تعتمد على معدل حماية عالية.

٢- ان استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير تستفيد من وفورات الحجم الكبير، لأن اعتمادها هو على الأسواق الخارجية وليس على السوق المحلي المحدود كما في استراتيجية التصنيع من أجل احلال الواردات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- ان استراتيجية التصنيع من أجل التصدير تساهم في تحقيق أهداف مطلوبة مثل زيادة حجم العمالة والعدالة في توزيع الدخل، وذلك بصورة أفضل من استراتيجية التصنيع من أجل احلال الواردات (٢٢).

كما أثبتت الدراسات الاقتصادية التطبيقية أن للصادرات دورا مهما في اقتصاديات الدول النامية حيث يؤدي ارتفاع معدل نمو الصادرات الى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما توصل اليه بالاسا Balassa في دراسته عام ١٩٧٨ والتي أجراها على (١١) دولة نامية استطاعت أن تحقق قاعدة صناعية، وأثبت أن نمو الصادرات بنسبة ٢٥٪ سيؤدي الى ارتفاع معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي بمقدار ١٪ (٢٣). وفي عام ١٩٨٧ أجرى رام Ram دراسة لقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال تقدير نموذج قياسي لعينة من الدول النامية تقدر بحوالي ٨٨ دولة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقاطع العرضية، وتوصل الى أن للصادرات دورا ايجابيا ومهيمنا في عملية النمو الاقتصادي (٢٤).

وتبنت الدول النامية استراتيجية التصنيع من أجل التصدير لتحقيق عدد من المنافع منها:

١- ان للصناعة التصديرية دورا في زيادة حجم التصدير، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي للدولة بوتائر متزايدة ومستمرة وهو المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية.

٢- يتمثل احلال الصادرات في الدول النامية بتصدير سلع مصنعة أو شبه مصنعة بدلا من الاكتفاء بتصدير المواد الأولية والاستفادة من القيمة المضافة الكبيرة الناتجة عن عملية التصنيع.

٣- الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة لدى الدول النامية مثل البترول والفوسفات وخامات المعادن المختلفة باقامة صناعات تعتمد على هذه المدخلات؛ مثل صناعة الأسمدة من الفوسفات أو الصناعات البتروكيماوية المعتمدة على البترول.

٤- التغلب على ضيق السوق المحلية ومحدوديتها حيث ان دخل الأفراد في هذه الدول منخفض وهو في الغالب موجه نحو السلع الاستهلاكية الغذائية والضرورية بالدرجة الأولى قبل توجهه نحو السلع الصناعية، كما أن بعض الدول تتصف بانخفاض عدد السكان واستراتيجية التصنيع من أجل التصدير اعتمدت على الأسواق الخارجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الكبيرة للتغلب على ضيق حجم أسواقها المحلية، وحتى تستطيع الانتاج بطاقة مصانعها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، اذ ان معظم الصناعات التصديرية هي من الصناعات كبيرة الحجم وكثيفة الاستخدام لرأس المال.

٥- أتبعت الدول النامية استراتيجية التصنيع من أجل التصدير لاكتساب المهارات الفنية واستيعاب التكنولوجيا المستوردة وتطوير التكنولوجيا المحلية.

٦- العمل على تحقيق قدر من العملات الأجنبية تستخدم في استيراد السلع الرأسمالية أو الوسيطة،وكذلك تغطية نفقات الدولة ولتسديد المديونية العالية التي تتصف فيها معظم دول العالم الثالث.

٧- لانشاء قاعدة صناعية قوية، من خلال عمل البنية التحتية المؤهلة والقادرة على استيعاب الصناعات الكبيرة وتقديم الخدمات اللازمة (٦).

ولتحقيق الأهداف السابقة، أصدرت الدول التي اتبعت هذه الاستراتيجية عددا من القوانين لتشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو الصناعات التصديرية مثل الاعفاءات الجمركية على مدخلات الانتاج لهذه الصناعات،أو الاعفاءات الضريبية على أرباحها ايضا، وكذلك اقامة مناطق صناعية حرة تتوفر فيها متطلبات الصناعة من البنية التحتية وغيرها من الاجراءات. كما أصدرت قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعة لاسيما الصناعة التصديرية وهنا ظهر دور الشركات متعددة الجنسية في انشاء الصناعات من أجل التصدير وكان الدافع الرئيسي لها هو الأرباح الهائلة التي يمكن تحقيقها من اقامة فروع لمصانعها في الدول النامية مستفيدة مما يلي:

أ- الاعفاءات الجمركية والضريبية.

ب- توفر المواد الخام.

جـ- توفر الأيدي العاملة المدربة رخيصة الأجر نسبيا.

د- توفر الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها وقربها.

واعتمدت الدول النامية التي اتبعت استراتيجية التصنيع من أجل التصدير على استيراد التكنولوجيا الحديثة والمتطورة من الدول المتقدمة الرأسمالية، وقامت بانتاج السلع بالمواصفات العالمية نفسها لكي تكون قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ولكن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تطور تكنولوجيا الآلات والاختراعات الحديثة جعل هذه الدول النامية تستمر في استيراد السلع الانتاجية.

ولكن الانسياق العشوائي وراء استراتيجية التصنيع من أجل التصدير لم يساعد في تحقيق عدد من الأهداف المرجوة من تطبيق هذه الاستراتيجية وذلك كما يلي (٦):

١- نظرا لاختلاف ظروف التبادل الدولي وظهور الشركات متعددة الجنسيات العملاقة ونضجها أدت الى دعم القوى الاحتكارية في الأسواق العمالية، وكذلك الخبرة الطويلة التي تتمتع بها الدول في مجال الصناعة جعل الدول النامية غير قادرة على منافسة الدول الرأسمالية في انتاج السلع الصناعية وتسويقها مما أثر على ايرادات هذه الدول من العملات الأجنبية؛ وجعلها اقل من القدر المطلوب والمتوقع.

٢- استمرار الدول المتقدمة في تحسين وسائل الانتاج وتطوير التكنولوجيا والتفوق على الدول النامية، الأمر الذي جعل الدول النامية تلهث وراء استيراد التكنولجيا المعقدة والمتطورة مما زاد من حدة التبعية الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية أصلا فحولها من تبعية سياسية اقتصادية الى تبعية سياسية تكنولوجية.

٣- من خلال استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير أصبحت هذه الصناعات تعتمد بشكل مباشر وقوي على اتجاهات الطلب في المراكز التجارية الخارجية للدول الرأسمالية على منتجات هذه الصناعات، وبذلك فان قطاع الصناعة هذا يكون بعيدا عن متطلبات الانتاج والاستهلاك مما يعمق الاختلالات الهيكلية ويصبح الاقتصاد معتمدا على ظروف الدول الرأسمالية.

٤- قامت الدول النامية بتمويل الصناعات من أجل التصدير اما عن طريق المدخرات المحلية وتغطية بعض الثغرات عن طريق القروض الخارجية أو عن طريق القروض الخارجية، مما ترتب عليه زيادة عبئ المديونية الخارجية لهذه الدول بدلا من المساهمة في تخفيضها.

٥- أدى لجوء الدول النامية الى تخفيض العملة الوطنية بهدف زيادة الصادرات الى وقوعها في فخ التضخم اذ ان السلع المصدرة يجب أن تتمتع بمرونة طلب عالية لكي يتم الاستفادة من تخفيض سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى؛ لأن وجود طلب مرن يرافقه انخفاض العملة المحلية للدولة المصدرة يؤدي الى زيادة في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القوة الشرائية للدولة المستوردة، بالتالي يزداد حجم الاستيراد ويزداد تصدير الدول النامية التي خفضت عملتها. ولكن عند وجود طلب غير مرن فان تخفيض العملة قد لا يساهم في زيادة حجم الصادرات فتقع الدولة في فخ التضخم بسبب انخفاض قيمة العملة وزيادة الأسعار للسلع المستوردة من الخارج الذي لا يستطيع التصدير تغطية أثمانها (٦).

تجربة كوريا الجنوبية في استراتيجية التصنيع التصديري (٢٥).

حققت كوريا الجنوبية زيادة هائلة في معدل النمو الاقتصادي وتسارع النمو في القطاعات الاقتصادية غير الأولية وبخاصة بعد الحرب الكورية، اذ بدأت باقامة الصناعات الخفيفة التي كانت تشكل القطاع الرائد خلال الفترة ١٩٦٠- ١٩٧٠، ثم ارتفعت مشاركة الصناعات الثقيلة بعد ذلك.

مراحل نمو الصناعة في كوريا الجنوبية :

المرحلة الأولى : مرحلة التصنيع الاحلالي البسيط

بدأت هذه المرحلة من بداية الحرب الكورية حتى بداية عام ١٩٦٠، وتمثلت باقامة البنية التحتية وتطويرها مثل الكهرباء والمواصلات واقامة الصناعات الاحلالية البسيطة الغذائية وغيرها. واستفادت كوريا الجنوبية في هذه المرحلة من المساعدات الخارجية الضخمة التي سددت من خلالها فاتورة الواردات وتمويل اقامة البنية التحتية وبعض الصناعات، وقامت كوريا بفرض تعرفة جمركية عالية على الواردات المماثلة للسلع المصنعة محليا وغيرها من الاجراءات لدعم استراتيجية احلال الواردات. بحيث استطاعت ان تطورها وتجعل منها قاعدة صناعية قوية تؤهلها الى الانتقال الى المرحلة الثانية؛ مرحلة التصدير.

المرحلة الثانية : مرحلة التصدير

واجهت كوريا الجنوبية في هذه المرحلة المشكلات التالية:

١- كانت تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية وبخاصة من الولايات المتحدة. وهذه المساعادات بدأت بالانخفاض التدريجي حسب ما هو متفق عليه في السابق،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وانخفاض هذه المساعدات أحدث اختلالات في الاقتصاد المحلي من حيث القدرة على الاستيراد والانفاق وغيرها.

٢- ارتفاع نسبة البطالة.

٣- ضيق السوق المحلية.

٤- سوء فعالية المصادر المالية وكفاءتها وقلة المواد الأولية من الخامات وغيرها.

ولمواجهة هذه المشكلات والعمل على حلها والنهوض بالاقتصاد اعتمدت على الموارد الذاتية للدولة،وتشجيع الصناعات التصديرية لزيادة ايرادات الدولة من العملات الأجنبية ولتغطية فاتورة الاستيراد.وأصدرت -كوريا الجنوبية- عدة قوانين وانظمة لتشجيع التصدير، منها :

١) الاعفاء الجمركي على واردات المواد الأولية المستخدمة في الانتاج التصديري.

٢) تخفيض ضريبة الدخل على الدخول المتأتية من التصدير.

٣) تخفيض الضرائب غير المباشرة على السلع الوسيطة المستخدمة في الانتاج التصديري.

٤) ايجاد نظام لربط الصادرات بالواردات.

٥) تقديم المساعدات لتعويض الفائض في الانتاج او الخسارة من التصدير.

٦) انشأت مؤسسة خاصة تعنى بتشجيع التصدير (KOTRA)

Korean Trade Promotion Corporation .

٧) اعطاء قروض ميسرة لغايات التصنيع التصديري من خلال برنامج مصرفي

Professional Export Credit .

وفي هذه المرحلة تخصصت كوريا في انتاج السلع التصديرية المعتمدة على التكنولوجيا كثيفة العمل،وبخاصة انها تملك قوة عمل كبيرة وتعاني من ندرة الموارد الأخرى، والعمل على غزو الأسواق الخارجية من خلال التنويع في السلع المنتجة والتنويع في الأسواق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المرحلة الثالثة: الصناعات الثقيلة .

بدأت عملية التصنيع بالتوسع نحو الصناعات الثقيلة اضافة الى الصناعات البسيطة السابقة. ومن أهم الصناعات الثقيلة ما يلي:

أ- صناعة الحديد.

ب- المعادن الأخرى غير الحديد.

جـ- بناء السفن.

د- الآلات والمكائن، والسيارات ومعدات النقل الأخرى.

هـ- الالكترونيات وأجهزة التلفاز والراديو وغيرها من الأجهزة.

ز- الكيمياءيات.

وفي هذه المرحلة تم توجيه استثمارات ضخمة للصناعات الثقيلة وللصناعات الكيميائية مع استمرار الدولة بتوفير الحماية والدعم للصناعات الاحلالية ودعم الصادرات من السلع الأخرى كذلك.

الصادرات الكورية :

نمت الصادرات الكورية بمعدل سنوي مقداره ١٥٪ منذ عام ١٩٦٠ اما مساهمة الصادرات في الناتج القومي الاجمالي فقد اتسمت بارتفاع مستمر ففي حين كانت في ١٩٦٢ حوالي ٢,٤٪ ارتفعت الى ١١٪ في عام ١٩٧٠، ثم انخفضت في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ الا انها ارتفعت الى ٤١٪ في عام ١٩٨٦. وكانت حصة الصادرات المصنعة (التحويلية) ٢٧٪ في عام ١٩٦٠ وأصبحت ٩٦٪ في عام ١٩٨٧ فيما كانت حصة الصادرات من السلع الأولية ٧٣٪ في عام ١٩٦٢ واصبحت ٤٪ في عام ١٩٨٧ وبلغت حصة الصادرات الكورية من الصادرات العالمية حوالي ٠,٠٤٪ في عام ١٩٦٢ وصلت الى ١,٧٤٪ في عام ١٩٨٦.

وفيما يلي النتائج التي يمكن استخلاصها من تجربة كوريا الجنوبية :

أ- نجحت كوريا الجنوبية بالاستفادة من العلاقة بين النمو والصادرات والاستفادة من استراتيجية التصنيع من أجل التصدير لاحداث النمو والتنمية الاقتصادية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- أدى النمو الكبير في الصناعات الثقيلة والصناعات الكيميائية الى تعزيز الهيكل الصناعي في كوريا ودعمه، وعمل على نقل الاقتصاد من مرحلة احلال المستوردات الى مرحلة التصنيع التصديري.

جـ- يعود نجاح عملية التصدير في كوريا بالدرجة الأولى الى كفاءة التوزيع لعناصر الانتاج والموارد من قبل السياسات او التحفيز الخاص، وذلك باعتماها على الميزة النسبية التي تتمتع بها وانتقالها من الصناعات التي تعتمد على العمالة Labor Intensive الى الصناعات التي تعتمد على رأس المال Capital Intensive ومن ثم التكنولوجيا المتطورة.

وتعد كوريا الآن من الدول التي استطاعت تحقيق قدر كبير من التنمية الاقتصادية مما يجعلها في مصاف الدول المتقدمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

الصادرات الأردنية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولا: تطور الصادرات الأردنية:

يتبوأ قطاع التجارة الخارجية في الأردن مركزا مهما بين أوجه النشاط الاقتصادي سواء من ناحية حجم المساهمة في الناتج الاجمالي أو من حيث حجم الاستخدام فيه ودرجة ترابطه مع أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى، وتلبية الاحتياجات المختلفة للقطاعين العام والخاص. وتتركز أهمية الصادرات بالنسبة لعملية التنمية فيما تجلبه للبلد من العملات الأجنبية والتي تستخدمها الدولة لتمويل مشروعاتها التنموية وتسديد فاتورة الاستيراد للسلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة اللازمة للصناعة، وبالتالي فان قيمة الصادرات الكلية تساهم مباشرة في النهوض بالدخل القومي.

ولدراسة مدى مساهمة قطاع الصادرات الوطنية وبخاصة الصادرات الصناعية في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الأردن تم تحديد مجموعة من الصادرات الصناعية التي تشكل حجما كبيرا في مجمل الصادرات الصناعية، ويمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات رئيسة هي:

١- الصادرات من الصناعات الاستخراجية

٢- الصادرات من الصناعات التحويلية.

٣- الصادرات من الصناعات الغذائية.

والمتتبع لتطور الصادرات الأردنية خلال الفترة ما بين ١٩٧٣- ١٩٩٠ يلاحظ أن الصادرات السلعية الأردنية قد ارتفعت من حوالي ١٤ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٧٣٢ مليون دينار عام ١٩٩٠؛ وشكلت الصادرات الصناعية حوالي ٦١,٤٪ من حجم الصادرات الكلية في عام ١٩٧٣، أي بمقدار ٨,٦ مليون دينار. وفي عام ١٩٩٠ بلغت الصادرات الصناعية حوالي ٤٩٠ مليون دينار اي ما نسبته ٦٦,٩٪ من اجمالي الصادرات وبلغ معدل النمو في الصادرات الأردنية خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٣- ١٩٩٠ حوالي (٣١,٦٠٪). (٢٦) كما هو موضح في الجدول رقم (١)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١)

نسبة نمو الصادرات الكلية والصادرات الصناعية ألف دينار

السنة	الصادرات الكلية	نسبة النمو ٪	الصادرات الصناعية	نسبة النمو
١٩٧٣	١٤٠١٠	-	٨٦١١	-
١٩٧٤	٣٩٤٣٧	١٨١,٤٩	٣٩٢٣٥	٢٣٩
١٩٧٥	٤٠٠٤٥	١,٦٢	٢٩٠٩٦	٠,٥-
١٩٧٦	٤٩٥٥٢	٢٣,٦٥	٣١٦٨٤	٨,٨٩
١٩٧٧	٦٠٢٥٣	٢١,٦٠	٣٧٩٧٧	١٩,٨٦
١٩٧٨	٦٤١٢٩	٦,٤٣	٣٩٠١٠	٢,٧٢
١٩٧٩	٨٢٥٥٦	٢٨,٧٣	٥٠٠٥٣	٢٨,٣١
١٩٨٠	١٢٠١١٣	٤٥,٤٩	٨٠٢٠٦	٦٠,٢٤
١٩٨١	١٦٩٠٢٦	٤٠,٧٢	١٠٩٥٤٤	٢٦,٢٤
١٩٨٢	١٨٥٥٨١	٩,٧٩	١١١١٦٢	١,٤٨
١٩٨٣	١٦٠٠٨٥	١٣,٧٤-	١٠٩٦٨٤	١,٣٣-
١٩٨٤	٢٦١٠٥٥	٦٣,٠٧	٢٠٣٧٠٧	٨٥,٧٢
١٩٨٥	٢٥٥٣٤٦	٢,١٩-	٢٠٤٣٦٩	٠,٣
١٩٨٦	٢٢٥٦٢١	١١,٦٤-	١٨١١٢٤	١١,٣٧-
١٩٨٧	٢٤٨٧٧٣	١٠,٢٦	١٩٨٤٤٦	٩,٥٦
١٩٨٨	٣٢٤٩٠٨	٣٠,٦٠	٢٦٨٨٠٣	٣٥,٤٥
١٩٨٩	٥٣٢٢٥٠	٦٣,٨٦	٤٣٧٠٧٨	٦٢,٦٠
١٩٩٠	٧٣١٧٨٩	٣٧,٤٩	٤٩٠٤٣٦	١٢,٢١
متوسط معدلات النمو		٣١,٦		٣٤,٧

المصدر:
البنك المركزي الأردني ، دائرة الابحاث والدراسات
التقارير السنوية، للفترة (١٩٧٣ - ١٩٩٠)

١- الصادرات من الصناعات الغذائية.

تشكل الصادرات من السلع الغذائية النسبة الأقل من حجم الصادرات الصناعية الاجمالية، فقد نمت الصادرات الصناعية الغذائية نموا متزايدا خلال معظم سنوات الدراسة الا أن معدل نموها كان أقل من معدل نمو الصادرات من الصناعات الأخرى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التحويلية والاستخراجية. وفي هذه الدراسة تم التركيز على ثلاثة أصناف من الصناعات الغذائية هي:

١-١ الأعلاف:

تذبذب قيمة الصادرات من الاعلاف من عام لاخر فقد كان أقلها في عام ١٩٨٢، حيث بلغ اجمالي الصادرات من الأعلاف حوالي ١٣ الف دينار، أما في عام ١٩٨٦ فقد بلغ ١٢,٤٧ مليون دينار، ويعتمد حجم التصدير من الأعلاف على الموسم الزراعي ومدى توافر المراعي؛ اذ يزداد التصدير في سنوات الخصب وينخفض في سنوات الجدب. ملحق رقم (١)

١-٢ المشروبات والتبغ والسجائر:

تغيرت قيمة التصدير من سنة لأخرى اذ بدأت في عام ١٩٧٣ بـ ٨٦٢ الف دينار واستمرت في التزايد بنسب مختلفة حيث بلغت في عام ١٩٩٠ حوالي ٤,٤٥٠ مليون دينار، اما في عام ١٩٨١ فقد بلغت الصادرات اعلى قيمة لها وهي ٦,٥٨٢ مليون دينار. كما في ملحق رقم (١).

١-٣ زيوت وشحوم حيوانية ونباتية:

تغيرت قيمة التصدير من سنة لأخرى معتمدة بذلك على الموسم الزراعي في كل عام وكانت اعلى قيمة لها هو ٢,٤٤٦ مليون دينار وذلك عام ١٩٨٩، واشتملت هذه الزيوت بالدرجة الأولى على زيت الزيتون. كما في الملحق رقم (١)

تزايدت قيمة الصادرات من السلع الغذائية على مدى سنوات الدراسة ولكنها شكلت نسبة اقل من قيمة الصادرات الصناعية، فقد كان متوسط هذه النسبة على مدى السنوات ١٩٧٣-١٩٩٠ حوالي ٥,٥٪. ونجد انه مع زيادة قيمة الصادرات من السلع الغذائية الفعلي (الحقيقي) فقد تناقصت نسبة هذه الصادرات من قيمة الصادرات الصناعية للفترة نفسها. فبعد أن كانت النسبة نحو ١١,٤٪ عام ١٩٧٣وصلت الى ١٪ فقط عام ١٩٩٠ بقيمة ٥,١١٧ مليون دينار. بينما كانت ٠,٩ مليون دينار عام ١٩٧٣ ويعود انخفاض نسبة الصادرات من السلع الغذائية الى توجه الحكومة الى تشجيع التصنيع التحويلي والصناعات الاستخراجية والتركيز عليها وتصديرها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- الصادرات من الصناعات الاستخراجية

تم التركيز على أهم الصناعات الاستخراجية في الأردن وهي الفوسفات والبوتاس، فقد بدأ انتاج الشركة في الأردن في ثلاثينات القرن الحالي وكانت قيمة صادرات الفوسفات في عام ١٩٧٣ حوالي ٤ ملايين دينار. واستمرت كميات الانتاج والتصدير تتزايد وبخاصة بعد اقامة مناجم جديدة في الحسا والوادي الأبيض والشيدية. ويعتمد حجم التصدير على المنافسة الخارجية الشديدة التي يتعرض لها الفوسفات الأردني. وبلغت قيمة الصادرات من الفوسفات في عام ١٩٩٠ حوالي ١٣٨,٦ مليون دينار.

وبدأ الانتاج الفعلي للبوتاس في عام ١٩٨٣ (٢٨) من قبل شركة البوتاس العربية وهي ذات رأسمال عربي مشترك، وبلغت قيمة صادراتها في عام ١٩٩٠ حوالي ٨٨,٥ مليون دينار.

شكلت الصادرات من السلع الاستخراجية الجزء الاكبر من الصادرات الصناعية في السنوات الأولى من الدراسة، ومن ثم بدأت بالانخفاض لتتقارب من قيمة الصادارت من السلع التحويلية، وكان متوسط نسبة الصادرات الاستخراجية من اجمالي الصادرات الصناعية حوالي (٥٢٪).

٣- الصادرات من الصناعات التحويلية:

يوجد عدد كبير من الصناعات التحويلية في الأردن بمختلف الأحجام من مصانع كبيرة ذات رأسمال ضخم مثل الاسمنت ومصنع الأسمدة أو مصانع متوسطة الحجم مثل الدهانات والأدوية ومصانع صغيرة الحجم مثل صناعة الملابس والبلاستيك ... وفيما يلي تحليل تفصيلي لتطور الصادرات من الصناعات التحويلية التي بدأت تنمو باضطراد خلال فترة الدراسة وتفوقت على الصادرات من السلع الاستخراجية اذ بلغ متوسط نسبة الصادرات من الصناعات التحويلية الى الصادرات الصناعية الاجمالية حوالي (٤٢٪). مع أن هذه النسبة المتوسطة أقل من النسبة المتوسطة لنمو حجم الصادرات الاستخراجية الا أن قيمة الصادرات الحقيقية من السلع التحويلية فاقت قيمة الصادرات من السلع الاستخراجية في عدد من السنوات وخاصة بعد عام ١٩٧٧. وان نسبة نمو الصادرات من السلع التحويلية كانت تتزايد بشكل واضح خلال فترات الدراسة، وهذا يوضح تحول القطاعات الصناعية نحو الصناعات التحويلية وتصديرها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-١ الصادرات من المواد الكيميائية:

يمكن تقسيم الصناعات الكيميائية الى الأصناف الرئيسية التالية:

أ- الدهانات ب- الأدوية جـ- المنظفات الكيميائية والصابون د- الأسمدة
هـ- صناعات أخرى تشمل الدباغة والزجاج.

تعتبر هذه الصناعات من الصناعات الحديثة اجمالا في الاردن، وتستخدم تقنيات متقدمة في الانتاج. وبدأ التصدير من الصناعات الكيميائية بداية متواضعة نسبيا في عام ١٩٧٣ حيث بلغت قيمة الصادرات ٦٤٤ الف دينار، واستمرت في النمو التدريجي حتى عام ١٩٧٩ ثم بدأت في مرحلة النمو السريع محققة قفزات عالية في الصادرات حتى بلغت في عام ١٩٩٠ حوالي ١٨,٩ مليون دينار كما في الملحق رقم (١).

ويعود هذا النمو والتطور في حجم الصادرات الكيماوية الى الاسباب التالية:

١- زيادة عدد المصانع الكيماوية وزيادة كفاءاتها.

٢- حصول بعض هذه المصانع على امتيازات من شركات عالمية جعلها قادرة على الدخول الى الأسواق العالمية الخارجية.

٣- السياسات والاجراءات التي اتبعتها الحكومة لتشجيع اقامة مثل هذه الصناعات وتطويرها.

وقد اعتمدت بعض هذه الصناعات اعتمادا كليا على التصدير حيث بلغ نصيب الصادرات في بعض المصانع ما يزيد على ٨٠٪ من المبيعات، ومعظم هذه المبيعات كانت الى الاسواق العربية المجاورة لا سيما للعراق الشقيق (الادوية، المنظفات ... الخ).

زادت الاهمية النسبية للصادرات من المواد الكيميائية بشكل واضح اذ انها كانت تشكل ٧,٦٪ من اجمالي الصادرات الصناعية في عام ١٩٧٣، ووصلت هذه النسبة الى ٣٨,٥٪ في عام ١٩٩٠، وهذا تحول جيد نحو الصناعات التحويلية الكيميائية. كما في الملحق رقم (١).

٣-٢ الصادرات تحت بند بضائع مصنوعة حسب المادة وتشمل:

١- منتجات الاخشاب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- الورق والكرتون.

٣- الغزل والنسيج ومصنوعاتها.

٤- الاسمنت.

ظهرت هذه المواد تحت بند تجميعي بضائع مصنوعة حسب المادة في الفترة من ١٩٧٣-١٩٧٧ وتم تفصيلها في الفترة من ١٩٧٨-١٩٩٠.

١- منتجات الاخشاب:

حققت هذه الصناعة حجما لا بأس فيه من مجمل الصادرات الصناعية، فقد بلغت قيمتها في عام ١٩٧٨ حوالي ٤,٨ مليون دينار، ونمت صادراتها بشكل جيد حتى عام ١٩٨٦ ، ثم انخفضت بشكل كبير ففي عام ١٩٨٧ بلغت ٠,١١مليون دينار، ثم ارتفعت الى ١,٣٦ مليون دينار عام ١٩٨٨ ، والى ٤,٣٤٨ مليون عام ١٩٨٩، والى ٢,٣٩٦ مليون عام ١٩٩٠ على التوالي.

٢- الورق والكرتون:

تطورت الصادرات من الورق والكرتون بشكل جيد خلال فترة الدراسة اذ بلغت قيمتها في عام ١٩٧٨ حوالي ١,١٢٥ مليون دينار، وبلغت في عام ١٩٩٠ حوالي ٨,١٨٣ مليون دينار. ويعود النمو والتطور الى اقامة عدة مصانع لانتاج الورق والكرتون وتطوير المصانع القائمة التي استطاعت أن تغطي احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض الى الاسواق المجاورة وخاصة سوق العراق واسواق الخليج العربي.

٣- الغزل والنسيج:

تطورت الصادرات من الغزل والنسيج بشكل كبير جدا، فقد كانت قيمتها في عام ١٩٧٨ حوالي ٢,٣٩٦ مليون دينار، وبلغت في عام ١٩٩٠ حوالي ١٩,٤٩٩ مليون دينار وتشمل هذه الصناعة ما يلي:

- صناعة السجاد، حيث تم انشاء عدد من المصانع لانتاج السجاد بأنواع وأحجام مختلفة قادرة على تغطية السوق المحلي والتصدير، واقامة شركة أردنية سورية لانتاج السجاد لتغطية حاجات السوق الاردني والسوق السوري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- صناعة النسيج والغزل: من الاقمشة والمنسوجات الأخرى التي تدخل في صناعة الملابس وأقمشة البرادي والمفروشات. ويعود تطور التصدير من هذه الصناعة الى تشجيع الدولة لاقامة مثل هذه الصناعات التي تعتمد على الايدي العاملة المدربة والمتوافرة محليا واستخدامها تقنيات عالية الجودة قادرة على المنافسة.

٤- الاسمنت:

بدأت الصادرات من الاسمنت بالتوسع منذ عام ١٩٨٤ عندما بدأت شركة اسمنت الجنوب في منطقة الرشادية في الانتاج الفعلي والتي خصصت انتاجها لغايات التصدير، فبلغت الصادرات من الاسمنت في تلك السنة حوالي ٢,٨٨٦ مليون دينار. ومع تطور مصانع الاسمنت في الفحيص وتوسيع خطوط الانتاج واندماج الشركتين ازدادت قيمة الصادرات الى ان بلغت في عام ١٩٩٠حوالي ٢٢,٢٠٦ مليون دينار.

الالات ومعدات النقل:

كانت الصادرات متواضعة في عام ١٩٧٣ فقد بلغت قيمتها ٤٥٣ الف دينار واستمرت الصادرات في النمو والتطور و في عام ١٩٩٠ بلغت ١٤,٢٩٢ مليون دينار.

د- الملابس:

صناعة الملابس صناعة حديثة نسبيا حيث كانت في الفترة السابقة مقتصرة على مشاغل خياطة صغيرة الحجم تكاد لا تغطي السوق المحلي وبالتالي كان حجم الصادرات منها متواضعا جدا ففي عام ١٩٧٨ بلغت قيمة الصادرات ٦٦ الف دينار، وفي عام ١٩٧٩ بلغ ١١ الف دينار وفي عام ١٩٨٠ لم يكن هناك تصدير. وفي بداية الثمانينات تطورت هذه الصناعة بشكل كبير اذ بدأت اقامة وانشاء مشاغل كبيرة من حيث حجم الانتاج والعمالة وبعض هذه المصانع تخصص في انتاج ملابس معينة مثل القميص الرجالي فقط وبعضها تخصص في انتاج البنطلون وبعضها في ملابس الاطفال. كما تطورت المشاغل القائمة وزاد حجمها وتوسعها وزادت كفاءة الانتاج وتطورت هذه الصناعة بادخال المعدات والالات المتقدمة والموديلات الحديثة مما أدى الى زيادة حجم الانتاج وبالتالي التصدير الى الاسواق الخارجية لا سيما سوق العراق حيث ان بعض المشاغل اقتصر انتاجها على الملابس العسكرية للجيش العراقي ومن خلال اسعارها المنافسة وكفاءتها العالية ونوعيتها الجيدة المنافسة استطاعت هذه الصناعة اختراق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاسواق العالمية مثل السوق الاوروبية والسوق الامريكية، وقد بلغت قيمة صادراتها من الملابس في عام ١٩٨١ نحو ٣,٦٨٠ مليون دينار بينما بلغت في عام ١٩٩٠ نحو ٦,٧٢٨ مليون وتخلل هذه الفترة تذبذب في حجم الصادرات من الملابس.

هـ- منتجات بلاستيكية

كانت الصادرات من السلع البلاستيكية محدودة ومتواضعة فقد بلغت قيمتها ٩٨٠ الف دينار عام ١٩٧٨ لانها صغيرة الحجم واعتمادها على انتاج السلع المحدودة وغير المتنوعة ولكن في مطلع الثمانينات تطورت هذه الصناعة وبدىء في اقامة مصانع كبيرة قادرة على تنويع اصناف منتجاتها مما يمكنها من تغطية السوق المحلية والتصدير الى الاسواق الخارجية فقد بلغت قيمتها في عام ١٩٩٠ حوالي ٤,٠٤٠ مليون دينار.

ثانيا : التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الاردنية:

تعاني الصادرات الاردنية من التركيز السلعي والتركيز الجغرافي، وتم قياس التركيز السلعي للصادرات الصناعية حسب التصنيف التالي: سلع استخراجية وسلع تحويلية وسلع غذائية. بينما التركيز الجغرافي تم قياسه من خلال الصادرات الكلية لصعوبة تصنيف الصادرات الصناعية حسب الدول.

أ-التركيز السلعي للصادرات الصناعية الاردنية:

احتلت الصادرات من السلع الاستخراجية (الفوسفات، البوتاس) المرتبة الأولى من اجمالي الصادرات حيث بلغت نسبتها الى الصادرات الكلية في عام ١٩٧٣ حوالي ٢٩٪ (يدخل فقط الفوسفات) وبلغت نسبة صادرات الفوسفات الى الصادرات الصناعية حوالي ٤٦,٧٪. وكانت نسبة صادرات السلع الاستخراجية (الفوسفات والبوتاس) في عام ١٩٩٠ الى الصادرات الكلية حوالي ٣٧٪، فيما كانت نسبة الصادرات من السلع الاستخراجية الى الصادرات الصناعية حوالي ٤٦,٣٪، ويعود سبب زيادة هذه النسب الى انتاج البوتاس في عام ١٩٨٢. أي أن هناك تركزا عاليا لهاتين السلعتين (وهذا ما سوف نلاحظه في المبحث اللاحق).

أما نصيب الصادرات من السلع الغذائية المصنفة من اجمالي الصادرات الصناعية فقد بلغ في عام ١٩٧٣ نحو ١١,٥٪، وبلغت هذه النسبة في عام ١٩٩٠ حوالي ١٪ فقط. بالرغم من تضاعف حجم الصادرات الغذائية حوالي خمس مرات عام ١٩٩٠، ويعود السبب في ذلك الى النمو الكبير في الصناعات الاستخراجية والتحويلية والتركيز عليها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من قبل الحكومة لتشجيع الصادرات من هاتين الصناعتين كما ساهم التقدم التكنولوجي بشكل مباشر في زيادة حجم الانتاج وبالتالي التصدير من السلع الاستخراجية والتحويلية وانصب الاستثمار على الصناعات التحويلية ذات الربحية العالية وغير المرتبطة بتذبذبات المواسم الزراعية.

أما الصناعات التحويلية فقد كانت نسبة الصادرات فيها الى الصادرات الصناعية الاجمالية مرتفعة، وكانت تشكل في عام ١٩٧٣ حوالي ٤١,٨٪ وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٩٠ لتصل الى ٥٢,٦٪، اي ان أكثر من نصف الصادرات الصناعية هي صادرات الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية والمعول عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية للاقتصاد المحلي. ونمت الصادرات التحويلية نمو كبيرا بالقيم المطلقة. حيث ارتفعت من ٣٦,٠٥ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٢٥٨,١٢٥ مليون دينار عام ١٩٩٠.

التركيز الجغرافي للصادرات الأردنية.

كما ذكر سابقا لدراسة التركيز الجغرافي للصادرات الأردنية تم أخذ الصادرات بشكل عام ولم يتم تصنيفها الى سلع صناعية أو زراعية أو غير ذلك لصعوبة تصنيفها، اذ ان البنك المركزي شأنه في ذلك شأن دائرة الاحصاءات العامة تجمل الصادرات حسب كل دولة ولا تفصلها.ولصعوبة تصنيف الصادرات الصناعية عن غيرها نفضل وضع الصادرات بشكل اجمالي لغايات حساب تركزها الجغرافي.

تم أخذ أهم الدول التي تصدر اليها البضائع الأردنية متل السوق العربية المشتركة، وسوق الدول العربية الاخرى،والسوق الاوروبية المشتركة وباقي دول اوروبا والهند واليابان والولايات المتحدة الامريكية والدول الاشتراكية وباقي دول العالم الأخرى وفيما يلي شرح تفصيلي لكل سوق من هذه الاسواق.

اولا: الأسواق العربية.

تعتبر الاسواق العربية أهم الأسواق للصادرات الأردنية وأكبرها، ويتم تقسيم الأسواق العربية الى مجموعتين:

أ- السوق العربية المشتركة وتضم كلا من العراق ومصر وسوريا وليبيا وموريتانيا والجمهورية اليمنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- الاسواق العربية الأخرى مثل دول الخليج ودول المغرب العربي.

أ- السوق العربية المشتركة:

تتأثر الصادرات الى الدول العربية بالوضع السياسي والعلاقات الدبلوماسية بين الدول اذ نلاحظ أن تحسن العلاقات بين الاردن والعراق في نهاية السبعينات وكذلك الحرب العراقية الايرانية ومساندة الاردن للعراق في هذه الحرب أدى الى تحسن العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم الصادرات الأردنية بشكل كبير وقد بلغت في عام ١٩٧٨ حوالي ٣,٤٤٥ مليون دينار، وازدادت عام ١٩٧٩ الى ١٢,٧١٩ مليون دينار. وعلى النقيض من ذلك، فان تدهور العلاقات السياسية مع سوريا أدى الى انخفاض حجم الصادرات اليها فبينما كانت الصادرات الى سوريا ١٠,٤٢٥ مليون و١٢,٢٦٤ مليون، و ١٣,٦١٨ مليون دينار، في الاعوام ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠ على التوالي بدأت بالتراجع حتى بلغت ٣,٥٦٦ مليون في عام ١٩٨٣ في حين بلغت قيمة الصادرات الى العراق حوالي ٢٦,٠١٠ مليون دينار لنفس العام.

ب- الأسواق العربية الأخرى:

أهم هذه الأسواق دول الخليج العربي وتشمل السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر وعمان ويأتي بعدها دول المغرب العربي. وتعد هذه الأسواق ثاني أهم اسواق الصادرات الأردنية وبخاصة السلع الغذائية الزراعية الأولية (الخضار والفواكه والحبوب). والسلع الصناعية التحويلية. ولا تصدر الى هذه الأسواق السلع الاستخراجية مثل الفوسفات والبوتاس لافتقارها للمصانع التي تستخدم هاتين السلعتين كمدخلات أولية.

وبلغ حجم الصادرات في عام ١٩٧٣ حوالي ٥,٦٥ مليون دينار، ارتفعت على مدى سنوات الدراسة حتى بلغت ١١٢ مليون دينار في عام ١٩٩٠ وتذبذبت الصادرات الى هذه الأسواق من سنة الى أخرى، ولكنها كانت أقل تذبذبا من الصادرات الى دول السوق العربية المشتركة ويعود ذلك لطبيعة العلاقات السياسية الحسنه بين الاردن وهذه الدول خلال تلك الفترة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السوق الأوروبية المشتركة

بدأت الصادرات الى هذه السوق بداية متواضعة فقد بلغت قيمتها ٢٠ الف دينار عام ١٩٧٣ لترتفع الى ٢,٥ مليون دينار عام ١٩٧٦، وبلغت في عام ١٩٨٣ حوالي ٨ ملايين دينار، وفي عام ١٩٩٠ بلغت قيمة الصادرات ٢٢ مليون دينار.

الدول الاوروبية الاخرى

اما الدول الاوروبية الاخرى فكانت الصادرات الاردنية اليها متواضعة وبسيطة اذ تراوحت بين الصفر والألف دينار و١٦ الف دينار خلال السنوات العشر الاولى من الدراسة من ٧٣-٨٢، وفي عام ١٩٨٣ بلغت قيمتها ١,٤ مليون دينار، وفي عام ١٩٩٠ بلغت ٢٨٨ الف دينار. وبذلك فهي تعد سوقا ثانويا بالنسبة للصادرات الأردنية اضافة الى انها سوق غير مستقرة.

الولايات المتحدة الامريكية:

ان الصادرات الى الولايات المتحدة متواضعة، فقد كانت في عام ١٩٧٣ الف دينار وبلغت في عام ١٩٩٠ نحو ٣,٥١٦ مليون دينار، وتعود هذه الزيادة الى زيادة صادرات الملابس الى الولايات المتحدة.

الدول الاشتراكية:

تعتبر أسواق الدول الاشتراكية من الأسواق الكبيرة والمهمة للصادرات الاردنية حيث كان يصدر اليها أنواع مختلفة من البضائع والسلع وبكميات كبيرة. فقد بلغ حجم الصادرات ٣٤٨ الف دينار في عام ١٩٧٣ و ٢,٠٣٩ مليون دينار في عام ١٩٧٤، ووصلت الى ٢٤,٣٥٧ مليون دينار عام ١٩٩٠ في حين بلغ أكبر حجم للصادرات الى سوق الدول الاشتراكية في عام ١٩٨٩ ما قيمته ٥٣,٦٦٤ مليون دينار وشكلت نسبة الصادرات اليها ٣,٣٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٩٠.

الهنـــد:

يعد سوق الهند من الأسواق الكبيرة، وتستورد الهند الفوسفات الأردني بكميات كبيرة جدا بحيث تعتبر من أهم أسواق الفوسفات الأردني. فقد بلغت قيمة الصادرات اليها ١,١٩ مليون دينار عام ١٩٧٣ وارتفعت في السنة التالية الى ٦,٥٧ مليون دينار، ووصلت قيمة الصادرات الى الهند في عام ١٩٩٠ حوالي ١٢٩ مليون دينار. وكانت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نسبة الصادرات الأردنية الى الهند في عام ١٩٩٠ تشكل حوالي ١٧,٦٪ من اجمالي الصادرات الأردنية.

اليابان:

تعد السوق اليابانية من الأسواق الجيدة للصادرات الاردنية المختلفة لا سيما المواد الأولية: الفوسفات، والبوتاس والاسمدة وغيرها. وقد بلغت قيمة الصادرات في عام ١٩٧٣ حوالي ٧٠٠ ألف دينار بينما ازدادت الى ١٢,٩٦٨ مليون دينار عام ١٩٩٠. وكان أعلى مستوى للصادرات الاردنية الى اليابان في عام ١٩٨٩ وقد بلغت حوالي ١٨ مليون دينار.

وأما باقي دول العالم فقد استهلك الجزء المتبقي من اجمالي الصادرات وقد بلغت في عام ١٩٩٠ حوالي ١٤٣ مليون دينار اي بنسبة مقدارها ١٩,٥٪.

ثالثا: عدم استقرار الصادرات الاردنية:

مقدمة:

من خصائص التخلف التي تتميز بها الدول النامية عدم استقرار الصادرات، وتعرف التذبذبات قصيرة الاجل بأنها الانحرافات عن الاتجاه العام للصادرات ويعود السبب في عدم استقرارها الى ثلاثة عوامل رئيسية، هي: (٢)

أ- التركيز السلعي للصادرات:

حيث نجد ان التركز في الصادرات لسلعة واحدة او سلعتين يزيد على ٨٠-٩٠٪ من اجمالي قيمة الصادرات كما هو الحال في الدول المنتجة للنفط اذ نجد ان ما يزيد على ٩٥٪ من اجمالي الصادرات هي من مادة البترول (٢).

ب- التركيز الجغرافي للصادرات:

يؤدي وجود عدد محدود من الاسواق المستهلكة للسلعة المصدرة في الاقتصاد بالاضافة الى المنافسة الشديدة بين منتجي هذه السلعة الى عدم استقرار حجم الصادرات وتذبذب قيمتها. وتجعل الدولة المصدرة لهذه السلعة اكثر عرضة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في تلك الدول المستوردة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ- تذبذب الأسعار:

ان اختلاف الأسعار وتباينها من سنة الى أخرى يجعل الصادرات عرضة لعدم الاستقرار ويعود عدم الاستقرار في أسعار الصادرات الى ما يلي:

١- نوع السلعة اذ ان المواد الأولية أكثر عرضة لحالة عدم الاستقرار حيث ان مرونتها السعرية منخفضة ومرونة العرض في الاجل القصير اقل من واحد، وبالتالي فأن أي زيادة في العرض أو الطلب تؤثر على الأسعار وعلى الدورة الاقتصادية Business cycle التي تعمل على احداث تباين في الطلب العالمي والأسعار.

٢- حجم الانتاج وخاصة للمواد الاولية (المزروعات، المواد الاستخراجية) حيث انها تتأثر بعوامل المناخ والامطار وبالتالي فان كمية الانتاج تتفاوت من عام لأخر وبالتالي الكمية المصدرة قد تختلف من عام لاخر. (٢٩)

ويؤثر عدم استقرار عائدات التصدير على الاقتصاد الوطني على النحو التالي:

أ- يؤدي الى عدم استقرار معدلات الانتاج واختلالها.

ب- يؤدي الى عدم استقرار عائدات التصدير وهذا بدوره يؤثر على دخول المستثمرين في قطاع الصادرات، وبالتالي يؤثر على حجم استثماراتهم واستهلاكهم للسلع الأخرى ومن ثم يتأثر الدخل القومي NI وهذا بدوره يؤثر على مستويات التوظيف، والاستثمار، والتراكم الرأسمالي وغيرها.

جـ- تذبذب عائدات التصدير يؤدي الى تأخير انشاء البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية، وبخاصة اذا كانت عملية التنمية تعتمد في الدرجة الاولى على العائدات من العملات الأجنبية.

د- يؤدي عدم استقرار العائدات من الصادرات الى حدوث حالة عدم استقرار في الواردات وخصوصا للسلع الاولية والسلع غير المنتجة محليا التي يحتاجها الاقتصاد المحلي.

هـ- ان معظم الدول النامية تعتمد على التخطيط الاقتصادي للوصول الى التنمية الاقتصادية وعدم استقرار العائدات من التصدير يجعل هذه الدول غير قادرة على التنبوء بحجم الصادرات أو العائد منها في السنوات المقبلة وبخاصة لتحديد مقدار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العوائد أو الدخل المتأتي للدولة الذي على أساسه يتم تحديد حجم الانفاق والقروض اللازمة لتغطية العجز في الميزان التجاري او ميزان المدفوعات اذا وجد هذا العجز. (٣٠)

تعاني كل من الدول المتقدمة والدول النامية من مشكلة عدم استقرار الصادرات الا أن معاناة الدول النامية وتأثرها أكبر، ويعود ذلك لكون معظم صادرات الدول النامية من السلع الأولية، كما تعاني هذه الدول من التركز السلعي والجغرافي وتعود أسباب عدم استقرار الصادرات لديها من السلع الأولية الى ما يلي:

١- مرونة الطلب الدخلية Income Elasticity of Demand للسلع المصنعة أعلى منها للمواد الأولية. مع وجود تباين كبير في المرونة الدخلية من سلعة الى اخرى وحسب مبدأ انجل Engle Law الذي ينص على "ان مرونة الطلب الدخلية على الطعام اقل من واحد صحيح" وينطبق هذا على السلع الأولية كافة. وعلى ذلك فأن ارتفاع الدخل الفردي في الاجل الطويل يؤدي الى اتجاه هذا الدخل نحو استهلاك السلع الكمالية ذات مرونة الطلب الدخلية العالية التي تزيد على واحد صحيح وبالتالي يرتفع الطلب عليها ويرتفع سعرها وينخفض الطلب على السلع الأولية وينخفض سعرها.

٢- تسوق السلع الأولية في أسواق حرة تنافسية وبالتالي فأن اي تحسن في الانتاجية سيؤدي الى تخفيض السعر للمستهلك الخارجي، وهذا يؤدي الى أنخفاض عائدات الدولة من التصدير. اما السلع المصنعة فتقع ضمن أسواق احتكار القلة Oligopoly وبالتالي فان السعر ثابت في الاتجاه السفلي وهذا يعني تحسن في الانتاجية يتحول الى انخفاض في التكاليف وزيادة في الايرادات للدولة المنتجة (٢٩)

٣- ساهم التطور التكنولوجي في ايجاد سلع بديلة للمواد الأولية مما عمل على تخفيض سعرها.

ومن الوسائل التي اتبعتها الدول النامية لحل مشكلة عدم استقرار الصادرات والتخفيف منها ما يلي:-

١- تجهيز فرق تسويق قادره على التسويق الخارجي ضمن أساس ثابت.
٢- وضع نظام ضريبي لدعم الصادرات بحيث يحد من تقلبات أسعارها ويدعم المستثمر في القطاع التصديري.
٣- تطوير نظام الصرف ليتلاءم والواقع الاقتصادي بحيث يدعم عملية التصدير.
٤- استخدام سياسات مالية ونقدية لانشاء نظام ضريبي من خلال جهاز مالي كفوء (٣٠)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قياس عدم استقرار عوائد الصادرات الاردنية:

يعاني الاقتصاد الأردني من حالة عدم الاستقرار في الصادرات حيث انه اعتمد على تصدير السلع الأولية الزراعية والسلع الاستخراجية (الفوسفات) بالدرجة الأولى، وفي المرحلة المتأخرة بداية ١٩٨٠ بدأ الاعتماد على تصدير السلع الصناعية التحويلية. وكاد يكون التصدير مقتصرا على دول معينة لا سيما الدول العربية المجاورة وهذا التركيز الجغرافي جعل الصادرات الأردنية عرضة الى عدم الاستقرارحيث اعتمد حجم الصادرات على مستوى العلاقات بين الاردن وهذه الدول. وعندما تحسنت العلاقة بين الأردن والعراق في بداية الحرب العراقية الايرانية احتلت العراق مكانة الدولة رقم واحد بالنسبة للصادرات الأردنية. وكذلك ادى سوء العلاقة بين الأردن وسوريا في عام ١٩٨٢ الى انخفاض حجم الصادرات اليها ولتحديد حجم عدم الاستقرار وأسبابه للصادرات الأردنية، تم استخدام مؤشر كوبك Coppock's Instabilty Index. وهذا المؤشر يعمل على تقريب متوسط المتغيرات النسبية من سنة الى أخرى في المتغيرات وهو عبارة عن معكوس اللوغرتم للجذر التربيعي للتباين اللوغرتمي (٣٠).

$$v\log X_t = \frac{\sum_{t=1}^{n}\left[\text{Log}\frac{X_{t+1}}{X_t} - m\right]^2}{N}$$

$$CII = \text{anti}\log\sqrt{v\log X_t}$$

X_t = قيمة الصادرات للدولة في سنة معينة

N = عدد السنوات

$$m = \frac{\text{Log } X_{t+1} - \log X_t}{N}$$

$v\,\text{Log } X_t$: التباين اللوغرتمي للسلسلة الزمنية

CI I = مؤشر كوبك لعدم الاستقرار.

تم تطبيق هذا المؤشر لعدة حالات من المتغيرات الداخلة في الدراسة كما في الملاحق ذات الارقام ٣-١٠، وتم وضع النتائج في الجدول التالي رقم (٢)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢)

مؤشر عدم الاستقرار للصادرات الصناعية الأردنية

نوع الصادرات	Coppock's Instability Index مؤشر كوبك
الصادرات الصناعية الاجمالية	٣٧,٣
الصادرات من السلع الاستخراجية (الفوسفات + البوتاس)	٤٩,٢٨
الصادرات من الصناعات التحويلية	٣٧,٠٩
الدول الاشتراكية	٨٣,٣٣
السوق العربية المشتركة	٤٩,٣٧
باقي الدول العربية	٢٥,١٩
السوق الاوروبية المشتركة	١٤٢,١١
الهند	٨٨,٩٨

بلغت درجة عدم الاستقرار لمؤشر كوبك للصادرات الصناعية الاجمالية ٣٧,٢، في حين بلغت درجة عدم الاستقرار لمؤشر كوبك للصادرات الصناعية الاستخراجية (الفوسفات + البوتاس) ٤٩,٢٨. بينما بلغت درجة عدم الاستقرار للصادرات من الصناعات التحويلية ٣٧,٠٩ وبذلك، فان درجة عدم الاستقرار للصادرات الاستخراجية أعلى منها للصادرات من الصناعات التحويلية لا سيما وان هناك تركزا عاليا للصادرات الاستخراجية وكذلك تركز عال لأسواقها فهي تكاد تكون محدودة ومقتصرة على بعض الدول الاشتراكية والهند واليابان. جدول رقم (٢)

لقد تم تطبيق مقياس كوبك لعدم استقرار الصادرات بسبب التوزيع الجغرافي فوجد ان السوق الاوروبية المشتركة اكثر الاسواق التي تسبب حالة عدم الاستقرار اذ بلغت قيمة المؤشر ١٤٢,١١، ويعود السبب في ذلك الى وجود تباين كبير في حجم الصادرات من سنة الى أخرى لوجود عدد كبير من المنافسين في هذه السوق وانها دول متقدمة صناعيا وتغطي العجز البسيط من التصدير.

جاءت في المرتبة الثانية الهند من حيث الاستقرار، اذ بلغ المؤشر ٩٨و٨٨؛ ويعود السبب في ذلك الى تركز التصدير على سلعتي الفوسفات والبوتاس وجاءت في الدرجة الثالثة الدول الاشتراكية، اذ بلغ المؤشر ٨٣,٣٣ ؛ ويعود هذا الارتفاع في حالة عدم الاستقرار أي اعتماد هذه الدول على استيراد السلع الأولية غير المصنعة (البوتاس، الفوسفات، الخضروات).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم جاءت في المرتبة الرابعة السوق العربية المشتركة وبلغ المؤشر ٤٩٠٣٧ وهذه أكثر استقرارا من باقي الأسواق لتصدير المواد الصناعية التحويلية ولكن هذا المؤشر أعلى من مؤشر الدول العربية الأخرى (٢٥,١٩)؛ لأنه يوجد تركز جغرافي في السوق العربية المشتركة اذ ان عددا كبيرا من السلع المصدرة تصدر الى العراق ومصر وسوريا الامر الذي يجعل تذبذها أكبر من حالة التصدير الى الدول العربية الأخرى.

أسباب عدم استقرار الصادرات الاردنية:

يوجد قدر من عدم الاستقرار للصادرات الأردنية مع تباين واضح في مقدار هذا التذبذب أو عدم الاستقرار من سلعة الى أخرى ومن دولة الى أخرى، وتعزى حالة عدم الاستقرار في الصادرات الأردنية الى عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية وفيما يلي أهم هذه الأسباب:

١- اعتماد الاقتصاد الأردني على تصدير السلع الأولية بالدرجة الأولى وهي الفوسفات والبوتاس وتشكل هذه الصادرات حوالي ٤٦٪ من اجمالي الصادرات الصناعية. كما تتعرض السلع الأولية لتذبذب كبير في الأسعار وفي كميات الانتاج مما يجعلها عرضة لحالة عدم الاستقرار.

٢- اعتماد الأردن على تصدير سلعتي الفوسفات حتى عام (١٩٨٢) والبوتاس جعلت الاقتصاد يعاني من حالة التركز السلعي، اذ ان هاتين السلعتين تشكلان نصف حجم الصادرات الصناعية تقريبا. وتواجه سلعة الفوسفات منافسة عالمية شديدة، اذ ان الأردن يأتي رابع أكبر دولة في تصدير الفوسفات بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقا) والمغرب. وهذه المنافسة تجعل أسعاره شديدة التأثر والتذبذب اضافة الى ان الاسواق المستوردة للفوسفات محدودة العدد.

٣- تعاني الصادرات الأردنية من مشكلة التركز الجغرافي حيث ان صادرات السلع الاستخراجية محصورة بعدد محدود من الدول مثل اليابان والهند وتلك التي تمتلك القدرة التكنولوجية للاستفادة من هذه الخامات وتصنيعها لانتاج الاسمدة الزراعية والكيميائيات المختلفة بينما الأسواق العربية المجاورة لا تستورد ايا من منتجات الأردن الصناعية الاستخراجية. بل هناك تركز في تصدير السلع الصناعية التحويلية الغذائية الى الدول العربية المجاورة اضافة الى تصدير المنتوجات الزراعية الى هذه الأسواق. علما بأن الأسواق العربية تأتي بالدرجة الاولى بالنسبة لحجم الصادرات الأردنية اليها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- اعتماد الصادرات من السلع الغذائية التصنيعية والأولية على الموسم الزراعي، وهذا بحد ذاته متغير ومتذبذب من سنة الى أخرى.

٥- اعتماد الصناعات المحلية التحويلية والاستخراجية على استيراد التكنولوجيا من الخارج وتشتمل على براءات الاختراع والآلات والمعدات والمواد الأولية. وأي تغيرات في اسعار هذه المواد والمعدات أو أي اكتشافات علمية أو تكنولوجية جديدة ستجعل الصناعة المحلية قديمة ما لم تشتر التكنولوجيا الحديثة. وهكذا، ستبقى أسعارها عرضة لعدم الاستقرار،وبذلك فان تغير أسعار البضائع المحلية يعمل على احداث عدم استقرار في عائدات الصادرات الأردنية.

٦- يتأثر الاقتصاد الأردني بالأوضاع السياسية سواء الداخلية أو الخارجية وربط هذا العامل مع عوامل التركز السلعي والجغرافي للصادرات الأردنية نجد حجم المأزق الذي يقع فيه الأردن. فهناك تأثير سلبي على الصادرات الاردنية بسبب سوء العلاقة بين الأردن وسوريا في عام ١٩٧٩ وتأثر ايجابي بالأوضاع السياسية في العراق بعد عام ١٩٨٠ والحرب العراقية الايرانية التي أدت الى اعتماد العراق على الأردن بشكل كبير لتأمين حاجاته من السلع والمعدات التي كانت تصنع في الأردن او تستورد عن طريق الأردن. ومنذ عام١٩٩٠ وبداية حرب الخليج الثانية تأثر الأردن بشكل كبير جدا من الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض على العراق.

الخلاصة

تطورت قيمة الصادرات الأردنية الاجمالية خلال الفترة ١٩٧٣- ١٩٩٠ من ١٤ مليون دينار الى ٧٣١ مليون دينار عام ١٩٩٠ ونمت الصادرات الصناعية (الغذائية والتحويلية والاستخراجية) من ٨,٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٤٩٠ مليون دينار عام ١٩٩٠. وشهدت تنوع في اصنافها، حيث بدء في انتاج وتصدير البوتاس في عام ١٩٨٢، بدل الاعتماد على تصدير الفوسفات فقط. وتنوعت الصادرات الصناعية التحويلية بسبب التقدم الصناعي والتكنولوجي في الاردن. هذا وتعاني الصادرات الأردنية من حالة عدم الاستقرار ويعود السبب في ذلك الى التركز السلعي والتركز الجغرافي للصادرات الاردنية حيث أن نسبة الصادرات الأولية (الاستخراجية والزراعية) مرتفعة في الصادرات الكلية، وهذه السلع تعاني من تذبذب حجم الانتاج وعدم استقرار الأسعار العالمية، وكذلك فان أسواق الصادرات الأردنية محدودة وتكاد تكون هذه الأسواق متخصصة باستيراد سلعة واحدة من الصادرات الأردنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير في الأردن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمة :

تعد عملية التصدير السلعي الحصيلة النهائية لتفاعل مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المختلفة والمتداخلة فيما بينها ويؤدي وجود استراتيجية تصديرية ناجحة الى احداث تأثيرات اقتصادية ايجابية لكافة القطاعات الاقتصادية الوطنية اما بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمكن توضيح هذه التأثيرات الايجابية بما يلي:

أ) أهمية التصدير على المستوى القطاعي:

١- الاسهام في تطوير البنية الانتاجية اذ ان وجود آلية تصدير كفؤة تؤدي الى تحقيق ايرادات مالية اضافية تمكن الصناعة من ادخال تحسينات متواصلة على أساليب الانتاج المتبعة.

٢- تخفيض حجم البطالة حيث ان ايرادات التصدير تستخدم في اقامة المصانع والمرافق الخدمية مما يساهم في التوسع في تشغيل الأيدي العاملة ورفع كفاءة العاملين.

٣- العمل على تنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة بقطاع التصدير، مثل قطاع النقل بأنواعه والقطاعات الخدمية المصرفية والتأمينية وتطويرها.

ب) أهمية التصدير على مستوى الاقتصاد الوطني:

١- تبرز أهمية التصدير في تأثيرها الايجابي على الميزان التجاري حيث ان نمو الصادرات يعمل على تقليص الفجوة بين الصادرات والمستوردات، وتخفيض العجز في الميزان التجاري، يؤدي الى تحسن مماثل في ميزان المدفوعات مما يؤدي في النهاية الى تحقيق تحسن في حالة الاقتصاد الوطني.

٢- يؤدي التحسن في النشاط التصديري الى زيادة ايرادات الخزينة على شكل رسوم جمركية وضريبية وخدمية تتقاضها الدولة من المتعاملين في النشاط التصديري. وهذا يؤدي الى تمكين الحكومة من الانفاق بشكل أفضل على الخدمات العامة، وبالتالي زيادة رفاه المجتمع. وتعمل زيادة الصادرات على تحقيق فائض في الميزان التجاري مما يؤدي الى رفع نصيب الفرد من الدخل القومي (٣١).

لم يظهر في الاقتصاد الأردني ما يمكن تسميته باستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، ولكن ظهر عدد من السياسات والقوانين والاجراءات التي تهدف في مجملها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى تشجيع اقامة الصناعات التصديرية وتحفيز الشركات الصناعية القائمة على التوسع في التصدير.

شجعت الحكومة عملية التصنيع وأكدت دورها المهم في التنمية الاقتصادية من خلال خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة فبدأت بالتركيز على اقامة الصناعات الاحلالية للسلع التي يتم استيرادها من الخارج ومن ثم اتجهت الحكومة في تشجيعها على اقامة صناعات تهدف الى تصدير انتاجها بالدرجة الأولى. وقبل الشروع في توضيح السياسات والاجراءات والقوانين التي اتخذتها الدولة لتشجيع الصناعات التصديرية نوجز ماجاء في خطط التنمية الاقتصادية من أهداف واجراءات تتعلق بالتصدير والصناعة:

الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن:

عملت الحكومة الاردنية على تشجيع اقامة الصناعات التصديرية من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتم تنفيذ اربع خطط للتنمية كما يلي:

أ- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥)

وشهدت هذه الخطة توسعا كبيرا في القطاع الصناعي خاصة في الصناعات الاستخراجية (الفوسفات)، وزاد الاقبال على الاستثمار في الصناعات التحويلية.(٣٢)

ب- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٦-١٩٨٠)

زاد الدخل المتحقق من القطاع الصناعي بمعدلات عالية من خلال التوسع في الصناعات التعدينية والصناعات التحويلية الاحلالية والتصديرية. (٣٣)

جـ- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥)

تم في هذه الخطة التركيز على دور الصناعات التصديرية في دعم الاقتصاد الوطني وعملت على تحفيز تطوير الصناعات التحويلية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار (٣٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)

هدفت هذه الخطة الى زيادة الصادرات من السلع بنسبة ٧٪ وهدفت الى تطوير القطاع الصناعي التصديري الا انها تعرضت لازمتين اقتصاديتين الاولى في عام ١٩٨٨ وتمثلت بانخفاض قيمة الدينار الاردني امام العملات الاخرى (٣٥)، وما تبعه من تضخم وآثار سلبية اخرى على الاقتصاد، والثانية ازمة وحرب الخليج عام ١٩٨٠ مما عمل على فشل هذه الخطة التي استبدلت ببرنامج التصحيح الاقتصادي.(٣٦)

واهم الاهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن ما يلي:(٣٢)

١- تحقيق تغير جذري في البنية الهيكلية للاقتصاد الأردني عن طريق تطوير قطاعات الانتاج السلعي وزيادة مساهمتها النسبية في الانتاج المحلي والسلعي لخلق اقتصاد ذاتي التوليد وزيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد الأردني.

٢- تحقيق معدلات عالية من النمو الحقيقي للانتاج القومي بهدف زيادة معدلات الدخل الفردي وتضييق الفجوة بين هذه المستويات في الأردن والمستويات السائدة في البلدان الصناعية المتقدمة.

٣- تحقيق مستويات أفضل وأكثر عدالة في توزيع الدخل القومي.

٤- تحقيق أعلى مستوى ممكن للعمل والتشغيل وتطوير كفايات القوى البشرية وزيادة انتاجيتها.

٥- تخفيض العجز في الميزان التجاري بصورة جذرية وتدعيم مكونات ميزان المدفوعات الناتجة عن عوامل الانتاج.

٦- جعل الايرادات المالية المحلية المصدر الأساسي للايرادات العامة بحيث تصبح قادرة على تغطية كامل الانفاق المتكرر وتوفير نسبة متزايدة من متطلبات الانفاق الرأسمالي العام.

٧- توزيع النشاط الاقتصادي والخدمات العامة والمكاسب المتحققة من التنمية توزيعا متكافئا بين مختلف مناطق المملكة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتم التركيز على عدد من الاستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف وفيما يلي أهم هذه الاستراتيجيات وبخاصة تلك التي تتعلق بمجال بحثنا:

١- التوسع في استغلال الخامات التعدينية والمعدنية المكتشفة وتصنيعها وتوسيع القاعدة الصناعية وزيادة انتاجيتها وايجاد الترابط ضمن نشاطاتها من جهة، ومع باقي أوجه النشاط الاقتصادي من جهة أخرى وتشجيع الصناعات التصديرية بشكل خاص.

٢- التركيز في التطوير الاقتصادي على التعاون مع الأقطار العربية الشقيقة عن طريق تنسيق الجهود التنموية فيها، واقامة المشروعات المشتركة وتدعيم التكامل الاقتصادي.

٣- تفعيل دور التجارة الخارجية عن طريق ايجاد الأسواق الجديدة للصادرات والمستوردات الأردنية وعقد الاتفاقيات الثنائية. وكان لهذه السياسة دور في تفعيل التجارة الخارجية الأردنية. وتوسيع حجم الصادرات الأردنية والتقليل من عجز الميزان التجاري.

٤- تفعيل دور القطاع الخاص وتحفيزه على الأخذ بالمبادرة لتنمية القطاعات الاقتصادية وتطوير الصناعة ودفع عجلة التنمية نحو الأمام.

٥- خلق جهاز حكومي قادر على تخطيط المشروعات الانمائية وتنفيذها ومتابعتها مما يقتضي احداث التغيرات الهيكلية الادارية والوظيفية ومن ضمنها ايجاد وزارة التخطيط لتعنى بوضع الخطط التنموية وتنفيذها.

٦- تشجيع الاستثمار العربي والاستثمار الأجنبي من خلال وضع قوانين خاصة تحفزه على اقامة المشروعات الصناعية في الأردن، مثل انشاء مؤسسة المدن الصناعية ومؤسسة المناطق الحرة (٣٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أدوات استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير في الأردن :

ان تدني أسعار الصادرات الأردنية الأساسية وهبوطها المستمر في الوقت الذي ارتفعت فية أسعار بعض المواد الأولية والوسيطة اللازمة في صناعاتنا الكبيرة منها والمتوسطة وصعوبة التصدير نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في ألاسواق التقليدية، ومنافسة مصدرين جدد في تلك الأسواق، واصرار العديد من الدول على المقايضة والحصول على تسهيلات في الدفع، كان لا بد ان يدفع الاردن الى صياغة استراتيجية متكاملة للتصدير تمكنه من تحقيق طموحاته والاستفادة من الفرص في تنمية صادراته الوطنية. (٣٧)

أما استراتيجية التصنيع التصديري المنشودة فيجب أن يكون من أهم معطياتها ما يلي:

أ- تحديد الفلسفة والأهداف العامة والأولويات التي يبتغيها الأردن من قطاع التصدير.

ب- التنسيق الكامل والمعقول بين الأهداف المنشودة من التصدير وبين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة.

جـ- تحديد السلع والخدمات الرائدة التي يركز عليها الاردن في مسيرته القادمة سواء طويلة او متوسطة او قصيرة الاجل.

د- تحديد الحجم الأمثل للسلع التي يركز عليها الأردن في ضوء معطيات الأسواق المحلية والخارجية.

هـ- تحديد الأهداف المتعلقة بالنوعية والكمية التي سيسعى لها الأردن في قطاع التصدير.(٣٨)

وركزت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية والخمسية المتعاقبة منذ عام ١٩٧٣- ١٩٩٠ على تنمية القطاع الصناعي وتطويره كونه قطاعا رائدا وقادرا على تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة بفاعلية أكبر وأسرع من باقي القطاعات الأخرى (وهذا ما حصل في دول جنوب شرق آسيا مثل أندونيسيا وكوريا وغيرها) وكان هناك توجه واضح في الخطة الثلاثية ٧٣-٧٥ لتحفيز وتشجيع القطاع الصناعي وتوسيع حجم الصادرات واقامة صناعات تصديرية. وأقرت الحكومة الأردنية عددا من السياسات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والاجراءات لتحفيز الاستثمار في صناعات التصدير وزيادة حجم الصادرات وذلك عن طريق الوسائل التالية :

١- القوانين والاجراءات :

أقرت الحكومة الأردنية عددا من القوانين التي تعمل على تشجيع الاستثمار المحلي والعربي والآجنبي في الاقتصاد الاردني وبخاصة في قطاع الصناعة. وفيما يلي تعداد لهذه القوانين وتأثيرها على تنمية الصادرات الصناعية:

أ) قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ والذي تتمتع المشروعات الصناعية بمقتضاه بعدد من الاعفاءات(٣٩)

ب) قانون توظيف رؤوس الأموال الأجنبية رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ جاء هذا القانون مكملا للقانون السابق حيث سمح بتحويل الأموال العربية والأجنبية الى الخارج على أربعة أقساط متساوية في السنة الواحدة (٤٠).

جـ) قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٦٧.(٣٩)

جاء هذا القانون موسعا ومكملا للقوانين السابقة مع انه توسع في منح التسهيلات والحوافز المقدمة للاستثمارات الا انه حد من حرية تحويل العملات الأجنبية الى الخارج، وقد ساوى القانون بين رأس المال المحلي والأجنبي.

الا ان تزامن اقرار هذا القانون مع حرب حزيران ١٩٦٧ قلل من فاعليته حيث ادت الحرب الى احجام رأس المال الخاص عن الاستثمار في مشروعات جديدة، وبالتالي انخفض حجم الانتاج الصناعي من ١٧,٣ مليون دينار عام ١٩٦٦ الى ١٧ مليون دينار عام ١٩٧٠.

د) قانون تشجيع الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ وقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون ٥٣ لسنة ١٩٧٢. (٤١)

تضمن هذا القانون وتعديلاته مزيدا من الاعفاءات والتسهيلات المشجعة للاستثمار الهادفة الى تخفيف اثار حرب ١٩٦٧ وأحداث ١٩٧٠ الداخلية على الاقتصاد المحلي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هـ) قانون تشجيع الاستثمار رقم (٦) لسنة ١٩٨٤ وقانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ والمعدل بقانون مؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨. أقر هذا القانون وتعديلاته لتحفيز الاستثمار وبخاصة في القطاع الصناعي والقطاعات ذات الفعالية الاقتصادية الكبيرة (٤٢).

٢- مؤسسة المدن الصناعية :

أنشئت مؤسسة المدن الصناعية الأردنية في عام ١٩٨٠، وقد صدر القانون رقم ٥٩ تحت اسم قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية في عام ١٩٨٥ لينظم عملية انشاء المدن الصناعية ويحدد مفهومها من خلال المادة الثانية التي تنص: "مساحة من الأراضي الواقعة ضمن أو خارج حدود البلديات التي يحدد استعمالها كمنطقة صناعية بموجب قانون تنظيم المدن والبلديات وتخصص لاحتواء الصناعات والخدمات اللازمة لها".(٤٣)

وقد أسست مؤسسة المدن الصناعية لتسهم في انجاح القطاع الصناعي وتطويره من خلال توفير البيئة المناسبة والملائمة له من خدمات وبنية تحتية ومرافق وغيرها. اضافة الى أهداف أخرى منها:- (٤٣)

١- انشاء المشروعات الصناعية في المدن الصناعية من خلال تجهيز البنية التحتية اللازمة لهذه الصناعات.

٢- تشجيع انتقال الصناعات القائمة الى المدن الصناعية من خلال تسهيل الاجراءات الحكومية وتوفير البنية التحتية واعطاء هذه الصناعات الحوافز لجعلها تنتقل من مواقعها الى المدينة الصناعية.

٣- تشجيع توزيع الصناعات في مختلف مناطق المملكة، وحل مشكلة تركز الصناعات في مناطق محدودة وبذلك تعم الفائدة جميع المناطق بحيث يتطور الاقتصاد اقليميا.

٤- تطور الصناعات في المدينة الصناعية وتكاملها من خلال تهيئة الظروف المناسبة لخلق صناعات تعتمد الصناعات الأخرى في مدخلاتها ومخرجاتها بحيث يتم هناك تكامل أفقي أو تكامل عمودي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولحفز قطاع الصناعة واقامة الصناعات الجديدة في المدن الصناعية أو حتى تطوير الصناعات القائمة وزيادة حجمها ونقلها الى المدن الصناعية وضعت مؤسسة المدن الصناعية عددا من المزايا والاعفاءات ضمن قانون محدد نذكر منها مايلي:(٤٤)

١- اعفاء المشروعات الصناعية الجديدة التي تنتقل اليها من الضرائب لمدة سنتين اعتبارا من مباشرة الانتاج مع ما يحصل عليه من قانون تشجيع الاستثمار.
٢- اعفاء المشروعات الصناعية اعفاءا دائما من ضرائب الأبنية والأراضي.
٣- اعداد البنية التحتية اللازمة للمشروعات الصناعية وتشتمل على اعداد الأرض وتمهيدها وبناء الأبنية الصناعية وبيعها للمستثمرين، وكذلك وجود امكانية لشراء الأراضي وحدها أو استئجار الأراضي والأبنية. وبذلك يتم توفير جزء من التكلفة الرأسمالية للمشروع أو تحويلها لتوسيع المصنع أو لشراء المزيد من الآلات والمعدات وزيادة الانتاج.
٤- توفير التكامل الصناعي والتعاون بين الصناعات القائمة.

اضافة الى عدد من المزايا التي تعمل على تحفيز رجال الأعمال على اقامة مشروعاتهم الصناعية في المدينة الصناعية.

ويبرز دور المدن الصناعية في تشجيع اقامة الصناعات التصديرية من خلال الأمور التالية:

١- بلغ عدد المصانع القائمة في مدينة سحاب الصناعية ١٧٥ مصنعا، صنفت الى ثماني صناعات رئيسة منها ست صناعات تصديرية (موجهه للتصدير) حسب التصنيف الذي اعتمد في هذه الدراسة. وهذه الصناعات هي:

جدول رقم (٣)
الصناعات القائمة في مدينة عمان الصناعية

الرقم	اسم الصناعة (القطاع الصناعي)	عدد الشركات
١	الغذائية والدوائية	٢٨
٢	الهندسة المعدنية والكهربائية	٤٧
٣	البلاستيكية المطاطية والجلدية	٢٢
٤	الكيماوية	٢٦
٥	النسيجية والقطنية	١٦
٦	الأثاث والمطابخ والأبواب	٢١
٧	الطباعة والورق والتعبئة	١٣
٨	الانشائية	٢
	المجموع	١٧٥

نشرة مؤسسة المدن الصناعية (١٩٨٢-١٩٨٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- عملت المؤسسة على تشجيع الصناعة الوطنية ضد المنافسة الأجنبية وكانت نسبة الاجابة بنعم عن الاستبانة ٩١,٧٪ مع انه لم يحدد نوع هذا التشجيع للمنافسة هل هو للسوق المحلية أم للسوق الخارجية لكن يمكن اخذه على معناه العام بأن مؤسسة المدن الصناعية شجعت اقامة صناعات وطنية منافسة للصناعة الأجنبية سواء في السوق المحلية (احلال واردات) أو في الأسواق الخارجية (التصدير).

٣- ساهمت المؤسسة في توسيع القاعدة الصناعية من حيث نوعيتها في الأردن فقد بلغت نسبة الاستبانة ٨١,٣٪، فقد عملت المؤسسة على توسيع الصناعات وتنويعها واقامة صناعات جديدة وتطوير الصناعات الأخرى.

٤- ساهمت المؤسسة في خلق صناعات ذات أهمية حيوية للاقتصاد الوطني كانت نسبة الاجابة بنعم هي ٧٥٪ (٤٥).

٥- أدى اقامة مؤسسة المدن الصناعية الأردنية ودورها في تحفيز اقامة وانشاء الصناعات المختلفة الى تشجيع اقامة صناعات موجهة للتصدير مثل المصانع الكيماوية والدوائية والأغذية وصناعة الآلات والمعدات وغيرها. وقد بلغ عدد هذه المصانع عام ١٩٩٠ (٢٠٠) مصنعا. وبالرجوع الى البيانات الاحصائية في الجدول رقم (١) نلاحظ أن الصادرات الصناعية الأردنية قد ارتفعت بنسب متزايدة بعد عام ١٩٨٢ لاسيما الصادرات من الصناعات التحويلية فقد بلغت ٤٧,٨ مليون دينارفي عام١٩٨٢، وارتفعت الى ٥٢ مليون دينار عام ١٩٨٣، والى ١٠٦ مليون دينار عام ١٩٨٤، والى ٢٥٨ مليون دينار عام ١٩٩٠. ويعزي جزء كبير من هذا النمو والزيادة في حجم الصادرات من الصناعات الأردنية الى دور مؤسسة تنمية المدن الصناعية في تشجيع اقامة الصناعات الجديدة أو تطوير القديم منها.

٣- مؤسسة المناطق الحرة الأردنية :

تعد المناطق الحرة Free Zone من أدوات سياسة تشجيع الصادرات الصناعية لما لها من دور كبير وبارز في اقامة المشروعات الصناعية التصديرية وما توفره من خدمات وامتيازات واعفاءات لمثل هذه الصناعات (٤٦).

وقد صدر قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٣٢ في ١٩٨٤ وعرف المنطقة الحرة بأنها "جزء من أراضي المملكة محدد ومسور بحاجز فاصل توضع فيه البضائع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لغايات التخزين والتصنيع مع تعليق استيفاء جميع الضرائب والرسوم المترتبة عليها وتعتبر هذه البضائع كأنها خارج المملكة".(٤٧) وجاء تأسيس مؤسسة المناطق الحرة لحاجة الأردن الى مراكز لتخزين أو تصنيع البضائع بقصد توزيعها على مراكز الاستهلاك المحلية أو الخارجية (التصدير) بأسرع وقت وأسهل السبل وأقل التكاليف. وسعت في انشاء المناطق الحرة لتحقيق عدد من الأهداف منها:- (٤٧)

١- استدراج رأس المال الأجنبي واجتذابه وتوظيفه داخل البلاد في النشاطات الاستثمارية المختلفة وبخاصة الصناعية منها.

٢- نقل التكنولوجيا والمهارات الفنية الى داخل البلد.

٣- تنشيط المدخرات المحلية واستغلال المواد الأولية المحلية.

٤- ايجاد فرص عمل جديدة، ورفع مهارة العمالة الأردنية.

٥- انشاء صناعات تصديرية تعتمد على تكنولوجيا متطورة وتؤمن السلع الضرورية للسوق المحلي وتخفض من الاعتماد على استيراد السلع والبضائع الأجنبية.

٦- تنشيط القطاعات الاقتصادية المكملة للقطاع الصناعي مثل قطاع الخدمات الذي يشمل النقل والموانئ والمطارات والتأمين والتخليص والقطاع المصرفي.

ونظرا لتوافر عدد من العوامل في الاردن الامر الذي أدى الى نجاح المناطق الحرة وتطويرها وتحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية للأردن ومن هذه العوامل:(٤٧)

أ- استقرار الوضع الأمني والسياسي الذي عمل على ايجاد استقرار اقتصادي، اوحى بالثقة والاطمئنان في نفوس المستثمرين.

ب- الموقع الجغرافي المتوسط بين دول المنطقة (الشرق الأوسط) وكذلك ربط آسيا بأوروبا وأفريقيا.

جـ- شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية والاتصالات وكافة المرافق العامة والخدمات المتطورة.

د- توفير الأيدي العاملة والكوادر المدربة فنيا واداريا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تمتاز المناطق الحرة بعدد من الاعفاءات والحوافز نذكر منها (٤٧):

١- اعفاء أرباح المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة اثنى عشرة عاما ابتداءا من سنة التقدير التي تلي بداية الانتاج.

٢- اعفاء رواتب وعلاوات المستخدمين غير الأردنيين العاملين في المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية.

٣- اعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة او المصدرة منها لغير السوق الأردنية من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم المترتبة عليها.

٤- اعفاء الأبنية والانشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الآبنية والاراضي .

٥- اعفاء منتجات المشروعات الصناعية في المناطق الحرة عند وضعها للاستهلاك المحلي من جزء من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد المحلية والنفقات المحلية.

ويستطيع المستثمر الاستفادة من المناطق الحرة عن طريق استئجار المخازن والمباني المعدة من قبل المؤسسة أو استئجار قطع أراضي فارغة للبناء عليها (٤٧). ويوجد في المملكة منطقتان حرتان، هما:

أ- المنطقة الحرة في العقبة :

أنشئت المنطقة الحرة في العقبة عام ١٩٧٣ لخدمة التجارة الخارجية وتجارة الترانزيت. مساحتها حوالي مليون مترا مربعا.

ب- المنطقة الحرة في الزرقاء: (٤٨)

وهي منطقة حرة تجارية صناعية تقع على بعد ٣٥ كيلو متر شمال شرق العاصمة عمان حيث تتقاطع عدة طرق دولية. وبلغت المساحة المخصصة لها من قبل الدولة حوالي خمسة ملايين ونصف المليون مترا مربعا، وتم تجهيز المنطقة الحرة بالعديد من الخدمات والمرافق العامة لخدمتها (٤٩). وتضم القطاعات التالية:

١- قطاع الاستثمار التجاري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- السوق الحرة للسيارات ووسائل النقل.

٣- قطاع التخزين العام.

٤- قطاع الاستثمار الصناعي. يشتمل هذا القطاع على ٢٨ قطعة بمساحة ١٢٥ دونما أنشئت فيها ١٥ صناعة منها صناعة الألبسة الجاهزة والمعدات المختلفة والصناعات البلاستيكية. وقطع السيارات وغيرها.

أدى اهتمام مؤسسة المناطق الحرة باقامة الصناعات التصديرية وتطويرها الى انشاء عدد من هذه الصناعات في كل من المنطقة الحرة في العقبة والمنطقة الحرة في الزرقاء اللتين ساهمتا في زيادة عدد المصانع ذات الصبغة التصديرية، وزيادة حجم الصادرات الصناعية من السلع، وتطوير هيكل الصادرات الكلية. ولابد من توفيرشرط او اكثر من الشروط التالية لكي تسمح مؤسسة المناطق الحرة الأردنية باقامة المصانع وتأسيس الصناعات وهي كما يلي:

١- الصناعات الجديدة غير القائمة محليا والتي تعتمد على انتاج تكنولوجي حديث متقدم.

٢- الصناعات التي تتوفر لها المواد الأولية المحلية أو الأجهزة المصنعة محليا والصناعات المتكاملة مع الصناعات المحلية.

٣- الصناعات التي تدفع مستوى مهارات اليد العاملة وتسهم في تقدمها الفني.

٤- الصناعات التي تلبي حاجات الاستهلاك المحلي وتساعد في التقليل من الاعتماد على الاستيراد من خارج المملكة.

وهذه الشروط أو الخصائص التي تشترطها المؤسسة هي دافع ومحفز لانشاء صناعات تصديرية متقدمة تخدم الوطن بشكل مباشر او غير مباشر.

٤- بنك الانماء الصناعي :

تأسس بنك الانماء الصناعي بمقتضى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٥، وبدأ أعماله في نهاية تلك السنة، وقد عدل القانون بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٢. ومن أهم غايات البنك وأهدافه ما يلي(٥٠):

١- تشجيع المشروعات الصناعية وتنشيطها ومساعدتها وتوسيعها وتطويرها وتجديدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- زيادة فرص العمل في المملكة.

٣- تشجيع ملكية القطاع الخاص لأسهم المشاريع الصناعية وتنميتها.

٤- تشجيع الصناعات الصغيرة المحلية واليدوية.

٥- تشجيع تمويل المشروعات الصناعية من مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية العامة والخاصة والدولية.

٦- تحفيز اقامة المصانع التصديرية وتشجيعها لما لها من دور مهم في تعجيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويقوم البنك باتباع عدد من الوسائل لتحقيق هذه الغايات التي أنشئ من أجلها، وأهم هذه الوسائل (٥٠):-

أ- تشجيع تأسيس المشروعات الصناعية.

ب- تمويل المشروعات الصناعية بالقروض المضمونة.

جـ- الاكتتاب بأسهم المشروعات الصناعية.

د- تزويد المشروعات الصناعية بالمشورة الفنية والمعونات الادارية اذا كانت بحاجة لها.

هـ- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية ودراسات التسويق لانتاج المشروعات الصناعية.

ويمتاز بنك الانماء الصناعي عن غيره من البنوك باعفاءه من جميع الضرائب والرسوم والرخص والتكاليف العائدة للخزينة العامة، ويشمل ذلك معاملات القروض التي يمنحها أو يعقدها مع الغير بما في ذلك رسم الطوابع المستحقة على العقود أو المستندات الناشئة عنها ومعاملات التأمين وعقد الرهن وفكه وتنفيذه وفي هذا الاعفاء فائدة للمقترض (المستثمر) في تخفيض التكاليف الرأسمالية والجارية على المشروع. يعد بنك الانماء الصناعي أحد الأجهزة المهمة التي تحفز على الاستثمار من خلال تقديمه القروض الانمائية الميسرة ومشاركته في اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، ويظهر جليا مدى مشاركة بنك الانماء الصناعي في تطوير الصناعات التصديرية واقامتها اذ ان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ادارة البنك وأجهزته المتخصصة تعمل على اعداد دراسات جدوى اقتصادية لمشروعات يتطلبها الاقتصاد الأردني وتقوم بتقديمها للمستثمرين من القطاع الخاص. ويدخل البنك اما ممولا (مقرضا) أو مساهما او كلا الصفتين معا (ممولا ومساهما). وفي الآونة الاخيرة بدأ تركيز البنك على المشروعات الصناعية التصديرية لما لها من فائدة جمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق فائض من العملات الأجنبية، وضمان تسويق المنتجات النهائية في الأسواق الخارجية لاسيما وأن السوق الأردني يتصف بصغر حجمه (٥١).

يبين الجدول التالي عدد الصناعات وأنواعها حسب تصنيف بنك الانماء الصناعي وحجم القروض المقدمة لكل صناعة كما يلي:

جدول رقم (٤)

أنواع وعدد وقيمة القروض الممنوحة من قبل بنك الانماء الصناعي للسنوات ١٩٨٩و ١٩٩٠

نوع الصناعة	عدد القروض		القيمة بالمليون دينار		النسبة المئوية	
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠
كيميائية وبلاستيكية	٢٦	٢٥	٦,٤٠	٤,١٣	٤٩,٩٢	٣٠,٩٨
مواد غذائية ومشروبات	٢١	٩	٢,٢٨	٢,١٦	١٧,٧٩	١٦,٢
النسيج والألبسة والجلود	٨	١٠	١,٠٧	٠,٣٧	٨,٣٥	٢,٨٧
صناعات معدنية أساسية	١	–	١,٠-	–	٧,٨٠	٢١,٠-
صناعات معدنية وتجهيزات	١٤	٢٠	٠,٧٤	١,٥٧	٥,٧٧	١١,٧٨
صناعات غير معدنية	٣	٥	٠,١٠	٠,٧٩	٠,٧٨	٥,٩٣
الخشب ومنتجاته	١٠	٤	٠,٠٨	٠,٣٧	٠,٦٢	٢,٧٨
التعدين	٣	–	٠,٠٧	–	٠,٥٥	–
صناعات اخرى	٤	٥	٠,٠٩	١,١٤	٠,٧٠	٨,٥٥
مجموع القروض الصناعية	١٠٨	٨٦	١٢,٨٢	١٣,٣٣	١٠٠	١٠٠

المصدر : التقرير السنوي لبنك الانماء الصناعي. عمان، الاردن، ١٩٩٠

وبلغ عدد القروض التي تم منحها خلال السنوات ١٩٦٥- ١٩٩٠ ما مقداره ١٥٣٦ قرضا صناعيا وسياحيا وكما في الجدول رقم (٥)، كانت قيمة هذه القروض ١٣٢,٨٨ مليون دينارا اردنيا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم (٥)

القروض الممنوحة ومعدلاتها خلال السنوات ١٩٦٥-١٩٩٠

السنة	عدد القروض	القيمة بالمليون دينار	معدل قيمة القرض بالمليون دينار
١٩٦٥-١٩٨٥	١٠٧٢	٧٥,٦٠	٠,٠٧١
١٩٨٦	٩٥	٨,٨٧	٠,٠٩٣
١٩٨٧	٥٨	٧,٧١	٠,١٣٣
١٩٨٨	٩٨	١١,٤٠	٠,١٦٦
١٩٨٩	١١٦	١٤,١٢	٠,١٢٢
١٩١٠	٩٧	١٥,١٨	٠,١٥٦
المجموع	١٥٣٦	١٣٢,٨٨	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الانماء الصناعي عمان الأردن، ١٩٩٠

وتشمل هذه القروض القروض الحرفية والقروض الصناعية والقروض السياحية.

٥- مؤسسة المراكز التجارية :

تأسست مؤسسة المراكز التجارية في الأردن سنة ١٩٧٢. وتتولى انشاء المراكز التجارية في الدول وفق أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات المبرمة مع الأردن وذلك لترويج وتشجيع وتسويق المنتجات الصناعية والزراعية في تلك البلاد.

وتقوم المؤسسة بتقديم الخدمات لتشجيع الصادرات الأردنية من خلال اقامة المعارض وتنظيمها في تلك الدول، والقيام بأعمال الوكالة التجارية نيابة عن المؤسسات الصناعية والتجارية الأردنية، وكذلك الاتجار لحسابها بالسلع الأردنية لتحقيق قدر من الأرباح لتغطية نفقاتها.

يساهم قيام مؤسسة المراكز التجارية بعمل المعارض الخارجية للسلع الصناعية الاردنية في تعريف المستهلك الخارجي بالصناعة الأردنية واعطائها قدرة أفضل على المنافسة ودخول الأسواق الجديدة؛ اذ يتم من خلال هذه المعارض عقد الصفقات التجارية بين المورد الأردني والمستهلك الأجنبي. سواء في الدول العربية أو الأجنبية الأخرى. مع أن مؤسسة المراكز التجارية يكاد يكون تركيزها على الأسواق العربية لما لاقته من نجاح في هذه الدول. ولتحقيق نجاح في الدول الأوروبية لابد من خلق آلية متقدمة بالنسبة لتلك الأسواق وذلك من خلال معرفتها معرفة جيدة و معرفة السلعة الملائمة لها. (٤٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦- الاتفاقيات الدولية :

ساهمت الاتفاقيات الدولية التي تم عقدها بين الأردن ودول العالم في تشجيع التصدير وبخاصة السلع الصناعية الحديثة العهد، اذ ان هذه الاتفاقيات عملت على تبادل السلع والخدمات بين الأردن وهذه الدول مما جعلها تفتح أسواقا جديدة لبضائعها وفق شروط أحسن ولصالح الأردن. كما أن بعض المبادلات التجارية تكون على شكل مقايضة كأن يتم مقايضة الفوسفات بسلع صناعية جاهزة للاستهلاك. ومع تقدم الصناعة في الأردن وتطورها ساهمت الاتفاقيات الدولية في تشجيع اقامة صناعات تصديرية من خلال الاتفاقيات الدولية التي جعلت تلك الصناعات تتعرف على حجم الانتاج المطلوب في ضوء معرفتها بحجم الأسواق التي ستصدر اليها و اعطائها ميزة تجعلها منافسة لبضائع أخرى مشابهة في تلك الاسواق لما وفرته لها تلك الاتفاقيات. هذا وأبرم الأردن عددا كبيرا من الاتفاقيات الدولية مع دول العالم العربية والأجنبية المتقدمة منها والأقل تقدما(٤٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا: أهداف سياسة التصنيع الموجه للتصدير في الأردن

سعت الحكومة الأردنية من خلال حثها على اقامة الصناعات الموجهة للتصدير وتحفيز القطاع الصناعي لزيادة الانتاج لغايات تصدير الجزء الفائض عن الحاجة المحلية الى الخارج، الى تحقيق عدد من الأهداف ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد المحلي. وتساهم استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق الأهداف التالية:

١- احداث النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

يعرف النمو الاقتصادي بانه زيادة الانتاج المحلي من خلال التوسع في استخدام الموارد الانتاجية، والكفاءة في استخدام عوامل الانتاج مع ما يرافقها من ارتفاع في الدخل القومي او الدخل الفردي (١٦).

أو هو الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل القومي، وضمن هذا التعريف فان زيادة الدخل الحقيقي يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو الاقتصادي (١٦).

ويتميز الأردن مثل باقي الدول النامية بانخفاض الدخل القومي (الانتاج الاجمالي) وانخفاض مستوى الدخل الفردي. وقد سعت الحكومة قدما لتحقيق مستويات متزايدة من النمو في الدخل والانتاج والدخل الفردي. ولقد تحقق ذلك من خلال:-

١- التوسع في استغلال الخامات التعدينية المكتشفة مثل الفوسفات والبوتاس وتطويرهما، والعمل على التنقيب لاكتشاف خامات أخرى ذات مردود اقتصادي جيد.

٢- توسيع القاعدة الصناعية وزيادة انتاجها، وتشجيع الصناعات التصديرية عن طريق تطوير الأسواق التعاقدية، وتطوير الصناعات التحويلية، وزيادة القيمة المضافة في الصناعات المعتمدة على المواد الخام المحلية مع التركيز على الصناعات التي تخلق الترابط السلعي بين الصناعات التحويلية وبينها وبين القطاعات الأخرى، لا سيما الصناعات الكيميائية التي تعتمد على خامات الفوسفات والبوتاس، والتوسع في صناعة الاسمنت والصناعات التحويلية المتوسطة والصغيرة وبخاصة تلك التي تعزز التكامل الصناعي. بقصد احداث تغيير جذري في بنية هذا القطاع لصالح الصناعات التعدينية بوجه خاص والصناعات التصديرية بوجه عام.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- تسخير التكنولوجيا والتقدم الصناعي لخدمة الصناعة وتطويرها من خلال تطوير القدرات الذاتية على استيعابها، وزيادة معدلات الانتاج، وتقليل التكاليف.

٤- زيادة الانتاج من خلال استخدام الطاقة الانتاجية غير المستغلة للمشروعات القائمة.

٥- زيادة المدخرات وتحويلها الى استثمارات قادرة على اقامة المصانع، وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

يساهم قطاع الصناعة وبخاصة الصناعات التصديرية في زيادة معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي والدخل الفردي. حيث بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الانتاج القومي الى حوالي ٢٣٪ خلال الفترة ١٩٧٣- ١٩٧٥. وارتفعت من ٤٦,٨ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١٥٤ مليون دينار عام ١٩٨٠ بمعدل نمو سنوي مقداره ٢٧٪، وارتفعت الى ٣٥٠ مليون دينار عام ١٩٨٥ بزيادة مقدارها ١٢٧,٣٪، بمعدل سنوي مقداره ١٨٪. وبلغت عام ١٩٨٦ حوالي ٢٦٩,٥ مليون دينار وصلت الى ٢٩١,٦ مليون دينار عام ١٩٩٠ وهذا الانخفاض في مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج الاجمالي يعود الى فترة الكساد منذ عام ١٩٨٦ والأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الأردني وانخفاض سعر صرف الدينار وكذلك ازمة الخليج. التي اثرت بمجملها سلبا على الاقتصاد الأردني وعلى الصناعة والتصدير بشكل مباشر.(٣٦)

٢- تحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي :

وعلى الرغم من استقلال الدول النامية العسكري عن الدول المتقدمة الا أنها ما تزال تابعة سياسيا واقصاديا وثقافيا لهذه الدول. وتتبلور مظاهر التبعية الاقتصادية في تخصص الدول النامية في انتاج وتصدير عدد محدود من السلع الأولية الى عدد محدود من الدول المتقدمة، ترتبط كل دولة نامية مع الدولة التي استعمرتها سابقا في أغلب الأحيان. وفي المقابل، تقوم الدول النامية باستيراد السلع الرأسمالية المتطورة وكون أسعار هذه السلع أعلى من أسعار السلع الأولية الأمر الذي يجعل الدول النامية في وضع مالي سيىء يدفعها الى الاقتراض من الدول الغنية المتقدمة بما يترتب على ذلك من تبعية.

تتخذ التبعية الاقتصادية أشكالا محددة تبعا لتطور هذا النظام فابتدأت بالتبعية التجارية ثم التبعية المالية / الصناعية وأخيرا التبعية الصناعية - التكنولوجية. ورغم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستقلال السياسي للدول النامية الا أن التبعية الاقتصادية قادرة على الاستمرار والتطور.(٢)

اعتمدت الدول النامية على تكثيف عمليات نقل التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة لتحقيق التنمية الاقتصادية مستهدفة بذلك الاسراع بخطوات التصنيع والتقدم الصناعي الذي أعتبر القطاع القائد في عملية التنمية الاقتصادية. ويمكن القول ان الدول النامية تتمتع بميزة نسبية كبيرة تتمثل بالاستفادة من الرصيد الهائل من المعارف والفنون والخبرات المتراكمة لدى الدول المتقدمة وهذه الميزات تحقق المكاسب التالية للدول النامية:

أ- اختصار الفترة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتصنيع السريع.

ب- توفير تكاليف الأبحاث العلمية والتجارب التطبيقية التي سبق ان تكبدتها الدول المتقدمة (٥٢).

ان أسلوب نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية لا يضمن بحد ذاته الاسراع بخطوات التنمية والتصنيع، وترجع السلبيات المرتبطة بنمط التنمية القائم على نقل التكنولوجيا الى عدم اهتمام الدول النامية بدرجة كافية بتنمية قدراتها الوطنية على استخدام التكنولوجيا المستوردة بكفاءة. اذ ان استخدام التكنولوجيا الحديثة يتطلب توفير أطر مؤسسية وتنظيمية متطورة. كما يتطلب توفير العديد من الخبرات والمهارات والمعدات المتقدمة، ليتم تطويع التكنولوجيا المستوردة واستخدامها بشكل فعال لمنفعة الاقتصاد وتطوير الصناعات. والا فان الدول النامية سوف تتحول من التبعية السياسية والتبعية الاقتصادية (التجارية والمالية) الى ما يعرف بالتبعية التكنولوجية؛ وهي "اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة للحصول على مختلف مستلزمات تشغيل التكنولوجيا الحديثة نتيجة لضعف قواعدها التكنولوجية الوطنية"، وتعتبر التبعية التكنولوجية احدى العوائق الأساسية في سبيل الاسراع بمعدلات التنمية، ويتزايد الشعور بوطأة التبعية التكنولوجية وسلبياتها في الدول النامية مع بداية حركات التصنيع، ويستمر تزايد هذا الشعور وتزايد سلبيات التبعية التكنولوجية مع تقدم التنمية الصناعية، أي ان أسلوب نقل التكنولوجيا كمدخل للتنمية والتصنيع تحول من مطلب مرحلي الى حتمية مستمرة.(٥٢)

ولهذا فأن تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي للاردن يمكن ان يتحقق من خلال مايلي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- تخفيض درجة الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية العربية والأجنبية التي تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني، اذ ان المشروعات الصناعية والتنموية مرتبطة بحجم المساعدات والقروض ومدى توافرها، وكذلك الشروط القاسية التي تفرض على الأردن.

٢- تطوير التكنولوجيا وتحفيز التقدم الصناعي من خلال استيراد التكنولوجيا الملائمة وتطويرها واخضاعها للاقتصاد المحلي، وتطوير مراكز البحث العلمي، وايجاد الاكتشافات العلمية التي تساهم في تطوير الصناعات وزيادة الانتاجية.

وجاءت التنمية الصناعية وخاصة استراتيجية التصنيع التصديري للتخفيف من حدة التبعية الاقتصادية وتشمل كلا من:

أ- التبعية الاقتصادية بشقيها: التبعية التجارية والتبعية المالية. فنجد أن التجارة الخارجية الأردنية تعاني من التركز السلعي والجغرافي فصادرات الأردن محدودة، وتتكون من عدد من السلع الاستخراجية مثل الفوسفات والبوتاس والسلع الزراعية الأولية من الخضار والفواكه. وبعض السلع من الصناعات التحويلية. وان كان هناك تغيرا ملحوظ لصالح الصادرات من الصناعات التحويلية. وأما التركز الجغرافي فنجد أن أسواق السلع الأردنية محدودة وتعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق العربية المجاورة مثل العراق ودول الخليج العربي (راجع الفصل الثاني).

أما التبعية المالية، فنلاحظ أن الاقتصاد الأردني قد عانى من الدين العام الخارجي والداخلي حيث ان اعتماد الأردن على القروض الخارجية والداخلية والمساعدات العربية، والمنح الدولية للانفاق على الموازنة العامة وعلى المشروعات التنموية الخدمية والصناعية وكذلك النفقات العسكرية الدفاعية مما جعلها تقع في حجم مديونية عال جدا ظهرت نتائجها وآثارها في نهاية عام ١٩٨٨ حيث أدى عجز الاقتصاد المحلي عن خدمة الدين العام وانخفاض مستويات الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية، وتوقف المساعدات العربية الى حدوث أزمة اقتصادية كبيرة، وانخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني أمام العملات العالمية.

ب- التبعية التكنولوجية: يعتمد الاقتصاد الأردني والصناعات الأردنية على استيراد التكنولوجيا من الخارج وبخاصة الصناعات الكبيرة التعدينية والتحويلية. وتعتمد هذه الصناعات على مستويات متقدمة من التكنولوجيا التي تساعد في زيادة حجم الانتاج

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورفع مستوى الانتاجية للعمال. وثمة علاقة قوية بين التقدم التكنولوجي وحجم الانتاج. ويمكن وصف التبعية الاقتصادية في الأردن بما يلي: ستبقى الصناعة الأردنية تابعة بقوة للخارج لأنها حديثة التكوين، فالموارد المحدودة من المواد الأولية وغياب العلاقات الترابطية بين الصناعات تزيد من التبعية. وكذلك ادى صغر السوق المحلية الى اعتماد الصناعة على الأسواق الخارجية وأصبحت مواصلة النمو الاقتصادي ونمو الصناعات خاضعا للأسواق الخارجية لاسباب كثيرة منها:-

١- وفرة المساعدات الخارجية في منتصف السبعينات أدت الى زيادة المستوردات من السلع والخدمات الاستهلاكية وجعلت الاقتصاد مرتبطا بالاقتصاديات الخارجية وتابعا لأسواقها.

٢- ضعف البنية الاقتصادية وعدم وجود علاقات بين القطاعات جعل الصناعات تستورد المواد الخام اللازمة لعملية الانتاج من الخارج بدلا من اقامة صناعات تشكل منتجاتها مدخلات لصناعات أخرى.

٣- ان عدم وجود صناعات منتجة للسلع الرأسمالية يبقي الأردن معتمدا على الأسواق العالمية لاستيراد المعدات الصناعية والمكائن ويوقعه في دائرة التبعية التكنولوجية.

وجاءت التنمية الصناعية وبخاصة استراتيجية التصنيع التصديري للتخفيف من حدة التبعية وتحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادي، فبدل أن يعتمد الاقتصاد الأردني على تصدير السلع الأولية رخيصة الثمن وذات ألاسعار المتذبذبة بدأ من خلال هذه الاستراتيجية بتصنيع المنتجات النهائية وتصديرها؛ مما يحقق له هدفين الأول: زيادة عائدات التصدير او ثباتها على الاقل، والثاني: تنويع الصادرات.

٣- تخفيض العجز في الميزان التجاري وتدعيم ميزان المدفوعات.

مقدمة:

يقصد بميزان المدفوعات: هو عبارة عن سجل احصائي للعلاقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها من تجارية ومالية ونقدية، التي قامت بين الدولة وبين الدول الأخرى خلال فترة محدودة ماضية، عادة ما تكون سنة واحدة (٥٣).

ويتكون ميزان المدفوعات من الأقسام الرئيسية التالية :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- الميزان التجاري وهو صافي الصادرات والواردات (الصادرات - الواردات).

٢- ميزان العمليات الجارية ويشمل الميزان التجاري والسياحة والنقل و ....

٣- ميزان العمليات الرأسمالية. (المساعدات والقروض).

٤- ميزان التحويلات.

٥- الحساب النقدي.

ولما كان هذا الميزان لابد ان يتوازن توازنا حسابيا بالتعريف فان هذا يعني تعادل جانبي الميزان وهذا ليس من شأنه اظهار أي شيء خاص بمركز الدول في الاقتصاد العالمي، بل ان تركيز النظر على مختلف المكونات الفردية او الحسابات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات وليس الميزان بأكمله دفعة واحدة هو وحده ما يفسر وصف الميزان بانه مختل أو متوازن.

والمحك في وصف الميزان بانه متوازن أو مختل اقتصاديا هو المكونات الفردية أو الحسابات الجزئية منه مثل الميزان التجاري وميزان الجاري من الخدمات ... أو ما نسميه بالعمليات المستقلة؛ وهي التي تجري (تحدث) لذاتها وبغض النظر عن الوضع الاجمالي للميزان. أما العمليات الأخرى التعويضية مثل القروض والمساعدات وميزان الذهب وغيرها فهي عادة تستخدم لتصحيح العجز الحسابي في الميزان ولا تعطي صفة جيدة عن توازنه أو اختلاله الاقتصادي.

وأما صور اختلال ميزان المدفوعات فهي: أن يكون في حالة فائض أي تحقيق وفر وذلك عندما تزيد قيمة جانب الدائن في العمليات المستقلة على قيمة جانب المدين، او ان يكون في حالة عجز وذلك عندما تزيد قيمة جانب المدين في هذه العمليات على قيمة جانب الدائن ويكون الفائض في صالح الدول اما العجز فيكون في غير صالحها.

ويعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات وأكثرها تأثيرا فيه، اذ ان الصادرات من السلع تقوم بدعم ميزان المدفوعات، والمستوردات تقوم باستنزافه. فعندما تتساوى الصادرات مع المستوردات من السلع فانه يكون هناك توازن في الميزان التجاري. وعندما يكون حجم الصادرات أكبر من حجم المستوردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري، ويمكن تحويل هذا الفائض لدعم ميزان المدفوعات وكذلك يمكن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استغلاله في دعم عملة الدولة من خلال الاحتياطات من العملات الدولية. او من خلال شراء الذهب النقدي، وكما يتم استخدام هذا الفائض في استثماره في البنية التحتية وفي التنمية الاقتصادية. ولكن الوضع السيئ للميزان التجاري يتحقق عندما يكون هناك عجز أي يكون حجم الصادرات أقل من حجم المستوردات، وفي هذه الحالة بدل ان يقوم الميزان التجاري بدعم ميزان المدفوعات الا انه يشكل عبئا عليه، وهنا تقوم الدول بتسديد هذا العجز من خلال الحسابات الأخرى مثل القروض او المساعدات الدولية أو تحويلات العاملين في الخارج (٥٣).

اثر عجز الميزان التجاري الاردني على ميزان المدفوعات

كان يعاني الاقتصاد الأردني من عجز دائم ومستمر في الميزان التجاري، لأن الواردات السلعية دائما أعلى من الصادرات السلعية. وتذبذب حجم هذا العجز من سنة الى اخرى.

أما أسباب هذا العجز فهي عديدة، منها:

١- ان المجتمع الأردني مجتمع استهلاكي لا سيما بعد الطفرة النفطية في عام ١٩٧٣، واعتماده على استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج لتلبية متطلباته، اذ ان ارتفاع الدخول وزيادة معدلات السيولة بين الأفراد أدت الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الكمالية (السيارات والالكترونيات وغيرها)؛ وهي سلع أجنبية الصنع مما سارع في زيادة حجم المستوردات، ولم يرافق زيادة الاستيراد زيادة مماثلة في الصادرات لأن زيادة الدخول سببها ليس التصدير وعائداته بل المساعدات المقدمة من الدول العربية النفطية. وتحويلات العاملين في دول الخليج العربي التي ارتفعت باضطراد.

٢- اعتماد الأردن على تصدير السلع الأولية الخام مثل الفوسفات والخضار والفواكه، وهذه السلع متذبذبة الأسعار عالميا ومنخفضة الثمن مقارنة مع السلع الجاهزة للاستهلاك مثل الأسمدة المصنعة من الفوسفات والالكترونيات وغيرها مما جعل هناك هوة بين قيمة الصادرات وقيمة المستوردات.

٣- اعتمدت التنمية الصناعية في أول الأمر على تصنيع السلع التي تستورد من الخارج اي الصناعات الاحلالية مما عمق طلب الاقتصاد الأردني على استيراد السلع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرأسمالية غالية الثمن والمواد الأولية من الخارج كون هذه الصناعات كانت احلالية تجميعية وغير منافسة.

٤- تأثر الاقتصاد المحلي بعد عام ١٩٨٦ بحالة من الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وزيادة المديونية الأمر الذي أدى الى الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٨، التي تمثلت بانخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني. وارتفاع كلفة شراء المستوردات وانخفاض قيمة الصادرات خاصة عند تقيمها بالعملات الاجنبية.

٥- ساهمت أزمة وحرب الخليج في زيادة العجز في الميزان التجاري بسبب تراجع الصادرات الاردنية الاساسية من الفوسفات والخضار وتوقفها الى دول الخليج ودول العالم بسبب الحصار المفروض على ميناء العقبة.

ومن هنا، تقوم مشكلة توازن ميزان المدفوعات الأردني على تعويض العجز التجاري المتزايد اما عن طريق المساعدات الخارجية او عن طريق القروض الميسرة أو من خلال تحويلات العاملين في الخارج، التي تعتبر المصدر الأول في تغطية عجز الميزان التجاري وهنا بدلا من ان يقوم الاقتصاد الأردني باستغلال المساعدات والقروض وعوائد تحويلات العاملين في الخارج في المشروعات الاستثمارية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالنفع والفائدة على البلد فانه يقوم بتسديد العجز في الميزان التجاري. لذلك، لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة لابد من تخفيض العجز في الميزان التجاري او تحقيق وفر من خلال زيادة الصادرات الأردنية التي تبقى المصدر الرئيسي على المدى البعيد لمواجهة أعباء الاستيراد وتحقيق التوازن في الميزان التجاري، ودعم ميزان المدفوعات.

جاءت استراتيجية التصنيع من أجل التصدير لتحقيق ذلك من خلال زيادة حجم الانتاج الصناعي وتوجيهه نحو التصدير ويزداد حجم الصادرات الاجمالية وكذلك يزداد مقدار العائد من التصدير كون الصادرات من السلع الصناعية خاصة التحويلية أعلى ثمنا وأكثر مردودا. أي أن استراتيجية التصنيع التصديري تعمل على زيادة حجم الصادرات بنسبة أكبر من زيادة حجم المستوردات لاسيما اذا كانت الصناعات معتمدة على السلع الأولية المحلية. وعلى استخدام التكنولوجيا الملائمة للاقتصاد الأردني. وبدل أن يستنزف الميزان التجاري ميزان المدفوعات يقوم بدعمه وتحقيق وفر فيه لاستخدامه في نشاطات الاقتصاد الأخرى ذات الأهمية. (٢٦)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٦)

العجز المخطط والفعلي في الميزان التجاري الأردني خلال السنوات ١٩٧٣-١٩٩٠

مليون دينار

السنة	العجز المخطط في الميزان التجاري	العجز الفعلي في الميزان التجاري	فائض او (عجز) ميزان المدفوعات
١٩٧٣	٦٨,٥	٨٩	١٠,٢٥
١٩٧٤	٧٣,٥	١٠٦	١٣,٨٤
١٩٧٥	٧٨,٢	١٥٢	٦٥,٥٨
١٩٧٦	١٩١	٢٧٠	١٢,١٨
١٩٧٧	٢٠٨	٣٧١,٥	٤٧,٥٢
١٩٧٨	٢٠٥	٣٦٧	٥,١
١٩٧٩	١٥٨	٤٦٨	٥٧,٤٠
١٩٨٠	١٣١	٥٢٥	١٤٤,٩
١٩٨١	٦٧١	٦٣٥,٧	٥٦,٦
١٩٨٢	٧٥١	٧١٢	(٤,٩)
١٩٨٣	٧٨٦	٧٩١,١	١٥,١
١٩٨٤	٧٩٧	٦٦٨,٢	٣٩,٨
١٩٨٥	٨١٨,٦	٦٦٠	٣٧,٧
١٩٨٦	٧٣٦	١٦٩٢,١	٣٥,٠
١٩٨٧	٧١٠	١٧٦٣,٤	(٤٢,٤)
١٩٨٨	٧٣٩	١٧٠٠,٦	(٧٢,٧)
١٩٨٩	٧٩٧	١٠١٨,٦	٣٢٧,٥
١٩٩٠	٧٨٩	١٥١٩,٧	٧٦٠,٩

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الدراسات والابحاث، التقارير السنوية، للسنوات ١٩٧٣-١٩٩٠

استهدفت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية تدعيم ميزان المدفوعات وتخفيض عجز الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات السلعية وتخفيض حجم المستوردات والعمل على توجيه الاستيراد نحو الآلات والمعدات اللازمة لاقامة المشروعات الجديدة التنموية والصناعية واستيراد المواد الأولية اللازمة للقطاعات الانتاجية. (٢٦)

ومن الجدول رقم (٦) يبين ان الميزان التجاري قد حقق عجزا متزايدا خلال السنوات ١٩٧٣ حتى ١٩٨٣، ثم حدث هناك تحسن طفيف في مقدار العجز في السنتين ١٩٨٤ و١٩٨٥، ثم ارتفع مقدار العجز ليصل الى ١٧٦٣ عام ١٩٨٧ ثم انخفض في عام ١٩٨٨ الى ١٧٠٠,٦ ثم عاود الارتفاع ثانية في أعوام ١٩٨٩و ١٩٩٠.

وهذا الارتفاع في عجز الميزان التجاري الفعلي كان أكبر من حجم العجز في الميزان التجاري المخطط (المتوقع) الا في السنتين ١٩٨٤و ١٩٨٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع أن الميزان التجاري الذي هو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات قد عانى من عجز مستمر ومتزايد خلال سنوات الدراسة الا في العامين ١٩٨٤و١٩٨٥، فقد حظي ميزان المدفوعات بوفر (فائض) خلال سنوات الدراسة الا في الأعوام ١٩٨٧و ١٩٨٨ و١٩٨٩ و ١٩٩٠ (سنوات الأزمة الاقتصادية) فقد بلغ العجز خلالها على التوالي ١٠٨,٣ مليون دينار، و ٥١٤,٩ مليون دينار، ٤١٩,٥ مليون دينار ٧٦٠,٩ مليون دينار. ويعود سبب وجود فائض في ميزان المدفوعات الاردني الى عدم اعتماده على الميزان التجاري الذي يعاني من عجز دائم ومستمر، بل اعتماده على المساعدات العربية والقروض الدولية لتحقيق التوازن والفائض. وعندما توقفت المساعدات العربية في عام ١٩٨٧ وما بعدها تزايد عبء المديونية الأردنية الخارجية والداخلية وعجز الاقتصاد الأردني عن خدمة هذا الدين الامر الذي أدى الى ظهور العجز الكبير في ميزان المدفوعات.

ومن خلال ما سبق، لابد من استراتيجية فاعلة وقوية قادرة على حل مشكلة العجز المزمن والكبير في الميزان التجاري ودعم ميزان المدفوعات وتخفيف درجة اعتماده على المساعدات والقروض. ولقد كانت هذه هي استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير. اذ ان خلق صناعات تصديرية قادرة على تشغيل الاقتصاد المحلي من حيث الاستثمار والعمالة وتصدير الانتاج للخارج يؤدي الى زيادة حجم الصادرات وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري ودعم ميزان المدفوعات.

٤- توفير فرص العمل وتخفيض حجم البطالة:

تهدف استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير الى خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب البطالة الموجودة في الاقتصاد واستيعاب مخرجات التعليم المختلفة وتخفيض الضغط على القطاع العام من خلال خلق فرص عمل ملائمة وذات مردود مادي جيد. وقد مر الاقتصاد الأردني بعدة مراحل تباينت فيها مستويات العمالة الجدول رقم (٧)، وقد ساهمت عدة عوامل ديمغرافية اضافة الى الهجرات القسرية وسياسة الباب المفتوح لانتقال العمالة من الأردن في تحقيق التوازن بين عناصر الطلب والعرض على العمالة في سوق العمل المحلي، وأدى ذلك الى تعرض سوق العمل لاختناقات نجم عنها ظهور معدلات بطالة عالية تجاوزت ١٠٪ وفي الوقت نفسه تواجد عمالة وافدة وصل عددها الى ٢٠٠ ألف عامل في عام ١٩٨٩ (٥٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٧)
معدل النمو في حجم القوى العاملة ومعدل البطالة

السنة	معدل النمو في حجم القوى العاملة	معدل البطالة
١٩٧٣	٣,٤	١١
١٩٧٦	٣,٣	١,٦
١٩٧٩	٣,٦	٣,٥
١٩٨٠	٣,٦	٣,٥
١٩٨١	٣,٧	٣,٩
١٩٨٢	٣,٦	٤,٣
١٩٨٣	٣,٧	٤,٨
١٩٨٤	٣,٦	٤,٣
١٩٨٥	٣,٧	٦
١٩٨٦	٦,٦	٧,٨
١٩٨٧	٣,٨	٨,٣
١٩٨٨	٤,٠	٨,٩
١٩٨٩	٤,٠	١٠,٣

المصدر:
- دائرة الاحصاءات العامة النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٩
- وزرة العمل مديرية الأبحاث التقرير السنوي لعام ١٩٨٩

و ظهر جليا في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة منذ عام ١٩٧٣-١٩٩٠ هدف تنمية رأس المال الانساني وتطويره من خلال توفير التعليم والتدريب والرعاية الصحية وتوفير فرص العمل المناسبة له.

الخلاصة

كان من أبرز أهداف الخطط التنموية العامة تحقيق تغيير جذري في البنية الهيكلية للاقتصاد الأردني عن طريق تطوير قطاعات الانتاج السلعي وزيادة مساهمتها النسبية في الانتاج المحلي، والسعي لخلق اقتصاد ذاتي التوليد وزيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد الأردني لتغطية السوق المحلي وتشجيع الصادرات.

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال عدد من الحوافز والأدوات المساعدة التي تشجع القطاع القطاع الخاص على الاستثمار في المشروعات الصناعية التصديرية، وجاءت هذه الأدوات متكاملة ومتسقة مع بعضها البعض لتفعيل استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وتنميته. وتواجه هذه الأدوات عددا من المشكلات أهمها: طول الاجراءات الحكومية الروتينية لترخيص الصناعات وتسجيلها، وضعف دور المراكز التجارية في تسويق الانتاج الصناعي عالميا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

أثر سياسة التصنيع الموجه للتصدير على التنمية الاقتصادية في الأردن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أثر سياسة التصنيع الموجه للتصدير على التنمية الاقتصادية في الأردن

لدراسة اثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على التنمية الاقتصادية لا بد من توضيح أثرها على أجزاء ومكونات عملية التنمية الاقتصادية. ونبدأ بدراسة أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على الناتج المحلي الاجمالي وعلى هيكل الاقتصاد الوطني وما ترتب عليه من تغير أو تطور في هيكل الصادرات او هيكل المستوردات ومستويات الانتاج الصناعي. وكذلك تأثيرها على شروط التبادل التجاري. اضافة الى أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على تنمية الاحتياطيات من العملات الأجنبية ومدى مساهمتها في الحد من التبعية الاقتصادية للخارج. وأخيرا، مدى مساهمتها في معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل ورفع كفاءة العمال.

أولا: أثر استراتيجية التصنيع التصديري على الناتج المحلي الاجمالي والتغير الهيكلي للاقتصاد الأردني.

من خلال تتبع الأهداف الرئيسية للخطط الاقتصادية التنموية الأردنية يمكن بيان أن أهم أهداف استراتيجية التصنيع كان زيادة الدخل من قطاع الصناعة على اعتبار أن القطاع الصناعي هو القطاع القائد والرائد في الاقتصاد. وهدفت استراتيجية التصنيع التصديري الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال اقامة صناعات جديدة تسعى الى سد احتياجات السوق المحلي ومن ثم تصدير الفائض الى الأسواق الخارجية، وتوسيع الصناعات القائمة وتطويرها وحفزها على زيادة الانتاج والتغلب على مشكلة صغر حجم السوق الأردنية. اذ ان هذه الاستراتيجية عملت على توسيع قاعدة الانتاج المحلي من خلال اقامة صناعات ضخمة قادرة على الانتاج كبير الحجم. Economy of Scale ذو الوفورات الكبيرة بما يتمتع به من فوائد ومميزات كبيرة من حيث تخفيض كلفة الانتاج والانتاج حسب الطاقة القصوى للآلات والمعدات علما بان معظم الصناعات الحديثة تعتمد على معدات وآلات متقدمة ذات انتاجية عالية، وهي بالتالي لا تكون ذات جدوى اقتصادية عند الانتاج صغير الحجم لتلبية حاجة السوق المحلية. وبهذا الانتاج الكبير يعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحويل الاقتصاد من اقتصاد ذي صبغة زراعية الى اقتصاد صناعي انتاجي متقدم. وفي الجدول رقم (٨) نجد أن الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة قد نما من ١٨٨,٤ مليون دينار عام ١٩٧٣ ساهم فيها القطاع الصناعي بحوالي ٢١,٢ مليون دينار أي بنسبة ١١,٢٪ الى أن وصل ٢٢٥٠,٤ مليون دينار عام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٩٠ ساهم القطاع الصناعي فيه بمقدار ٥١٥,٥ مليون دينار بنسبة ٢٣٪. أي أن النسبة قد تضاعفت تقريبا.

الجدول رقم (٨)

الناتج المحلي الاجمالي (١٩٧٣-١٩٩٠) **مليون دينار**

	١	٢	٣	٤	٥ = ٤/١
السنة	الانتاج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة	الانتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق	الانتاج القومي الاجمالي بسعر السوق	مساهمة الصناعة الاستخراجية والتحويلية في الناتج	٪ الصناعة الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة
١٩٧٣	١٨٨,٩	٢١٨,٣	٢٤١,٥	٢١,٢	١١,٢
١٩٧٤	٢٤٢,٤	٢٤٧,٣	٢٧٩,٣	٤٠,٥	١٦,٧
١٩٧٥	٢٦٩,٤	٢٧٨,٦	٣٤٢,٥	٤٦,٨	١٧,٤
١٩٧٦	٣٨٧,١	٤٣٠,٣	٥٧١,١	٦٧,٨	١٧,٥
١٩٧٧	٤٥٠,٩	٥٢٥,٢	٦٧١,١	٧٨,١	١٧,٣
١٩٧٨	٥٦٣,٦	٦٤٤,٦	٧٩٣,٤	٩٤,٣	١٧
١٩٧٩	٦٨٣,٨	٧٦٧,٢	٩٣٥,٥	١٢١,٦	١٧,٨
١٩٨٠	٩٠٧,٣	٩٩٨,٤	١١٩٩,٣	١٦٧,١	١٨,٤٢
١٩٨١	١٠٤٢,٦	١١٦٥,٧	١٤٨٤,٢	٢٠٨,٣	٢٠
١٩٨٢	١١٧١,٦	١٣٢٣,٢	١٦٧٥,٤	٢٣٠,٣	١٩,٦
١٩٨٣	١٢٤٢,٣	١٤٢٢,٧	١٧٧٠,٣	٢١٤,٥	١٧,٢٧
١٩٨٤	١٣١٥,٠	١٤٩٨,٤	١٨٥٣,٦	٢٥٠,٨	١٩
١٩٨٥	١٣٩٠,٦	١٦٠٥,٦	١٨٨١,٨	٢٥٢,٦	١٨,٠
١٩٨٦	١٧٠١,٣	٢٠٣٩,٦	٢٠٢٢,٢	٢٤٣,١	١٤,٣
١٩٨٧	١٧٦١,٣	٢٠٨٨,٥	٢٠٣٨,٣	٢٦٢,٢	١٥
١٩٨٨	١٨٧٨,٢	٢٢٠١,٤	٢١١٢,٨	٣١٢,١	١٦,٦
١٩٨٩	٢٢٣٨,٠	٢٥٤٠,٦	٢٣٤٨,٤	٤٧٠,٦	٢١
١٩٩٠	٢٢٥٠,٤	٢٥٦٧,٤	٢٢٥٨,٣	٥١٥,٥	٢٣

المصدر: البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات

بيانات احصائية سنوية من التقارير السنوية للسنوات (١٩٧٣-١٩٩٠)

ويعود السبب في ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الى ما يلي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- ارتفاع كميات الفوسفات المنتج والمصدر الى الأسواق العالمية وزيادة اسعارها. فنتيجة لارتفاع الطلب العالمي عليه ولزيادة الكميات المنتجة من المواقع الجديدة في الحسا والشيدية.

٢- البدء في انتاج البوتاس في عام ١٩٨٢ بكميات تجارية وتحقيق مستويات عالية من الانتاج والبيع (التصدير)، اذ بلغت قيمة صادرات البوتاس في عام ١٩٩٠ حوالي ٨٨,٥ مليون دينار.

٣- زيادة عدد الصناعات التحويلية وعدد الصناعات القائمة أصلا وتحفيزها على الانتاج أدى الى زيادة كميات الانتاج والتصدير مثل الصناعات الدوائية والكيماوية الأخرى.

عملت استراتيجية التصنيع التصديري على تغيير هيكل الاقتصاد الأردني من خلال تغييرها للتركيب السلعي للتجارة الخارجية. ويشير تحليل تركيب التجارة الخارجية في أي دولة الى مدى العلاقة بين عملية التنمية الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ على مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية. حيث تم اضافة عناصر جديدة الى قائمة الصادرات الأردنية مثل البوتاس والأسمدة وزيادة الصادرات الصناعية على حساب الصادرات من المواد الزراعية. وكذلك تم تخفيض عدد من السلع المستوردة وزيادة سلع أخرى واستيراد سلع لم تستورد في السابق حيث تم زيادة استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية وتخفيض استيراد بعض السلع الاستهلاكية التي انتجت محليا.

ومن خلال تفحص الجدول رقم (٩)، نجد أن قيمة صادرات المنتجات الزراعية قد ارتفعت من ٤,٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٥٩,٧٦ مليون دينار عام ١٩٩٠ بمعدل سنوي مركب قدره ١١,٤٪، ونتيجة للنمو الأبطأ نسبيا في قيمة صادرات المنتجات الزراعية بالمقارنة مع نمو اجمالي الصادرات الوطنية التي بلغ معدل نموها السنوي المركب حوالي ١٩,٥٪ لنفس الفترة، فقد انخفضت أهميتها النسبية الى اجمالي الصادرات من ٣٣,٦٪ عام ١٩٧٣ الى ٩,٨٪ عام ١٩٩٠. وبالمقابل فان قيمة صادرات المواد الاولية (المنتجات الصناعية الاستخراجية) قد ارتفعت من ٤,٧ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٢٣٥ مليون دينار عام ١٩٩٠ بمعدل سنوي مركب قدره ١٩,٦٪، وأحتلت المركز الثاني في ترتيب الصادرات الوطنية حيث ان المتوسط السنوي بمساهمتها في اجمالي الصادرات الوطنية شكل نسبة ٣٨,٥٪. ولكن الأهمية النسبية للصادرات من المعادن والمواد الخام قد ارتفعت من ٣٣,٦٪ عام ١٩٧٣ الى ٥١٪ عام ١٩٧٤، ثم اخذت بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع لتصل الى ٣٨،٤ عام ١٩٩٠ ويعود السبب في ذلك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى ارتفاع أسعار الفوسفات عالميا وزيادة الكميات المنتجة منه والبدء في انتاج البوتاس عام ١٩٨٢. أما صادرات المنتجات الصناعية فقد ارتفعت من ٤,٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٣١٧,٢مليون دينار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي مركب مقداره ٢٥٪، ونتيجة للنمو الاسرع في قيمة الصادرات الصناعية مقارنة بمعدل نمو الصادرات الوطنية الاجمالي والبالغ (١٩,٥)٪ فقد ارتفعت أهميتها النسبية من ٣٢,٨٪ عام ١٩٧٣ الى ٥١,٨٪ عام ١٩٩٠ وكانت تحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية للصادرات الأردنية اذ بلغت ٤٠,٤٪. (٩)

ويعود السبب في تراجع الأهمية النسبية للصادرات الزراعية الى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة حجم الاستثمار في قطاعي الصناعة والخدمات والذي نمى على حساب القطاع الزراعي.

ويعزى السبب في ارتفاع قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية الى زيادة حجم الصناعات القائمة، واقامة صناعات جديدة متطورة تهدف الى التصدير بالدرجة الأولى حيث ان ما يزيد على ٧٠٪ من الانتاج يكون للتصدير مثل الصناعات الدوائية، اذ ان الشركة العربية لصناعة الدواء تصدر حوالي ٨٠٪ من اجمالي انتاجها. (٥٥) والى تلبية حاجة السوق المحلي من السلع مثل الصناعات الكيماوية وتشمل الأدوية والدهانات والأسمدة وغيرها.

ومن هنا، يبرز الدور الايجابي لاستراتيجية التصنيع التصديري في تنمية وتطوير الهيكل الانتاجي والتصديري والاستيرادي للاقتصاد الوطني. حيث الذي لم يعد معتمدا على سلعة تصديرية واحدة (الفوسفات) بل اصبح يعتمد على سلع أخرى لا تقل أهمية عن الفوسفات، وبذلك يصبح الاقتصاد المحلي أكثر مرونة لمعالجة المشكلات التي قد تنجم عن تصدير سلعة واحدة فقط على الاقتصاد المحلي وكلما اتجه هيكل الصادرات نحو تصدير السلع الصناعية التحويلية كلما كان ذلك في صالح الاقتصاد الوطني، وذلك للأسباب التالية: (١٦)

١- تتمتع السلع الصناعية التحويلية بأسعار عالية واكثر ثباتا في الاسواق العالمية مقارنة بالسلع الصناعية الاستخراجية (المواد الخام والأولية).

٢- يعمل تنويع الصادرات من استخراجية وصناعية تحويلية وغيرها على تخفيض حدة التركز السلعي والجغرافي للصادرات الأردنية حيث تبين في الفصل الثاني من هذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدراسة حجم التركز السلعي والجغرافي للصادرات الأردنيـة، ووجد أن الصناعـات التحويلية أقل تركزا من الصناعات الاستخراجية. وكذلك تنويع الصادرات يمكننا من التوسع في سبر أغوار الأسواق العالمية وعدم الاعتمـاد علـى أسـواق محـددة وثابتـة قليلة العدد.

جدول رقم (٩)

تصنيف الصادرات الأردنية حسب طبيعة المنتجات

للفترة (٧٣-٩٠) بالمليون دينار

السنة	الصادرات الوطنية	المنتجات الزراعية		الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية	
		القيمة	٪الصادرات	القيمة	٪الصادرات	القيمة	٪الصادرات
١٩٧٣	١٤	٤,٧	٣٣,٦	٤,٧	٣٣,٦	٤,٦	٣٢,٨
١٩٧٤	٣٩,٤	٩,٦	٢٤,٤	٢٠,١	٥١,٠	٩,٧	٢٤,٦
١٩٧٥	٤٠,١	١٠,٢	٢٥,٤	٢٠,٤	٥٠,٩	٩,٥	٢٣,٧
١٩٧٦	٤٩,٦	١٦,٤	٣٣,١	٢٠,٧	٤١,٧	١٢,٥	٢٥,٢
١٩٧٧	٦٠,٧	٢٠,٧	٣٤,٣	١٨,٩	٣١,٤	٢٠,٧	٣٤,٣
١٩٧٨	٦٤,١	١٦,٣	٢٥,٤	٢٠,٧	٣٢,٣	٢٧,١	٤٢,٣
١٩٧٩	٨٢,٦	٢١,٢	٢٥,٧	٢٧,٦	٣٣,٤	٣٣,٨	٤٠,٩
١٩٨٠	١٢٠,١	٢٣,٥	١٩,٦	٤٩,٥	٤١,٢	٤٧,١	٣٩,٢
١٩٨١	١٦٩	٣٣,١	١٩,٦	٥٧,١	٣٣,٨	٧٨,٨	٤٦,٦
١٩٨٢	١٨٥,٦	٣٩,٢	٢١,١	٦١,٧	٣٣,٣	٨٤,٧	٤٥,٦
١٩٨٣	١٦٠,١	٣٦,٣	٢٢,٧	٥٢,٨	٣٣,٠	٧١	٤٤,٣
١٩٨٤	٢٦١,١	٤١,٨	١٦,٠	٨٧,١	٣٣,٤	١٣٢,٢	٥٠,٦
١٩٨٥	٢٥٥,٤	٤٣,٦	١٧,١	٩٨,٥	٣٨,٦	١١٣,٣	٤٤,٣
١٩٨٦	٢٢٥,٦	٤١,٦	١٨,٦	٩٨	٤٣,٤	٨٥,٧	٣٨,٠
١٩٨٧	٢٤٨,٨	٣٣,٨	١٣,٦	٩١,٩	٣٦,٩	١٢٣,١	٤٩,٥
١٩٨٨	٣٢٤,٨	٣٠,٠	٩,٢	١٤٧,٢	٤٥,٣	١٤٧,٦	٤٥,٥
١٩٨٩	٥٣٤,١	٤٨,٦	٩,١	٢٢٤,٩	٤٢,١	٢٦٠,٦	٤٨,٨
١٩٩٠	٦١٢,٥٢	٥٩,٧٦	٩,٨	٢٣٥,٢	٣٨,٤	٣١٧,٣	٥١,٨

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤- ١٩٨٩)
جداول ٢١، ٢٤،٢٥ والنشرة الاحصائية الشهرية جدول ٢٥ المجلد السابع والعشرون العدد ٩ ايلول ١٩٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٠)

المستوردات السلعية الأردنية حسب الأغراض خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠) بالمليون دينار

السنة	المستوردات السلعية	السلع الاستهلاكية		السلع والمواد الوسيطة الخام		السلع الرأسمالية		أخرى	
		القيمة	٪من المستوردات	القيمة	٪من المستوردات	القيمة	٪من المستوردات	القيمة	٪من المستوردات
١٩٧٣	١٠٨,٢٠	٥٠,٥٩	٤٦,٨	٢٢,٢٠	٢٠,٥	٢٠,٢٤	١٨,٧	١٥,٦١	١٤,٠
١٩٧٤	١٥٦,٥١	٦٩,٦٣	٤٤,٥	٣٠,٠	١٩,٢	٤٠,٩١	٢٦,١	١٥,٩٦	١٠,٢
١٩٧٥	٢٣٤,٠١	٩٠,٥٢	٣٨,٧	٥٧,٢٢	٢٤,٥	٨٢,٨٨	٣٥,٤	٣,٤٠	١,٤
١٩٧٦	٢٣٩,٥٤	١٣٣,٣٣	٣٩,٣	٩٠,٠١	٢٦,٥	١١٤,٦٣	٣٣,٨	١,٥٧	٠,٤
١٩٧٧	٤٥٤,٤٢	١٤٧,١٨	٣٣,٤	١٢١,١٨	٢٦,٨	١٨٤,١٠	٤٠,٥	١,٩٥	٠,٤
١٩٧٨	٤٥٨,٨٣	١٧٥,٦٧	٣٨,٣	١١٧,٢٥	٢٥,٦	١٦١,٢٤	٣٥,١	٤,٦٧	١,٠
١٩٧٩	٥٨٩,٥٢	٢١٥,٢١	٣٦,٥	١٧٩,٤٦	٣٠,٥	١٩٣,٥٨	٣٢,٨	١,٢٧	٠,٢
١٩٨٠	٧١٥,٩٨	٢٤٠,١٦	٣٣,٥	٢٢٧,٠٨	٣١,٧	٢٤٦,٧٥	٣٤,٥	١,٩٩	٠,٣
١٩٨١	١٠٤٧,٥	٣٢٥,٢١	٣١,٠	٣٠٥,٥٢	٢٩,٢	٤١٤,٩٦	٣٩,٦	١,٨١	٠,٢
١٩٨٢	١١٤٢,٤٩	٣٦٨,٣١	٣٢,٢	٣٨٠,٢٨	٣٣,٣	٣٩١,٣٩	٣٤,٣	٢,٥١	٠,٢
١٩٨٣	١١٠٣,٣١	٣٦٥,٠٦	٣٣,١	٣٧٧,٧٩	٣٤,٢	٣١٠,٥٥	٢٨,٢	٤٩,٩١	٤,٥
١٩٨٤	١٠٧١,٣٤	٣٨٣,٢١	٣٥,٨	٤١٩,١٦	٣٩,١	٢٣٩,٠٣	٢٢,٣	٢٩,٩٤	٢,٨
١٩٨٥	١٠٧٤,٤٥	٣٦٩,٣٠	٣٤,٤	٤٢٠,٤٠	٣٩,١	٢٦١,٠٨	٢٤,٣	٢٣,٦٦	٢,٢
١٩٨٦	٨٥٠,٢٠	٣٢٩,١٥	٣٨,٧	٢٨٤,٢٢	٣٣,٤	١٩٥,٨٩	٢٣,١	٤٠,٩٤	٤,٨
١٩٨٧	٩١٥,٥٥	٣٣٣,٤٩	٣٦,٤	٣٤٠,٧١	٣٧,٢	٢٢١,٦٤	٢٤,٢	١٩,٧١	٢,٢
١٩٨٨	١٠٢٢,٤٧	٣٣٢,٦٦	٣٢,٥	٣٦٣,٢٩	٣٥,٥	٢٨٨,٨٦	٢٨,٢	٣٧,٦٦	٣,٧
١٩٨٩	١٢٣٠,١	٣٩٢,٩٢	٣١,٩	٤٨٦,٧٧	٣٩,٦	٣٢٠,٥٣	٢٦,١	٢٩,٧٩	٢,٤
١٩٩٠	١٧٢٥,٨٣	٦٥٩,٧٠	٣٨,٢	٧٠٠,٨٤	٤٠,٦	٣٤٨,٧٥	٢٠,٢	١٦,٥٥	٠,٩٦

المصدر: البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٨٩ جدول ٢١و٢٤و٢٥ والنشرة الاحصائية الشهرية، جدول ٢٥ المجلد السابع والعشرون العدد ١. أيلول ١٩٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما بالنسبة للتركيب السلعي للمستوردات الأردنية، فان تحليله يبين مدى استجابة المستوردات لمتطلبات التنمية الاقتصادية، اذ ان زيادة الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية الى مجمل المستوردات السلعية لا تكون لصالح عملية التنمية الاقتصادية، وتعمل على ابطاء سرعة التنمية. في حين أن زيادة الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية تكون لصالح عملية التنمية الاقتصادية وتوفير امكانية التعجيل بالتنمية، وبالتالي فان التركيب السلعي للمستوردات يتضمن انعكاسات مهمة، على الهيكل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (٥٦).

وبالرجوع الى البيانات في الجدول رقم (١٠)، نجد أن قيمة المستوردات من السلع الاستهلاكية قد ارتفعت من ٥٠,٥٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٦٥٩,٧ مليون دينار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي مركب قدره ١٥,٥٪ للفترة ١٩٧٣- ١٩٩٠، وبما أن هذا المعدل أقل من معدل النمو السنوي المركب لقيمة مجمل المستوردات السلعية والبالغ ١٦,٧٪ لنفس الفترة، فقد انخفضت الأهمية النسبية للمستوردات الاستهلاكية من ٤٦,٨٪ عام ١٩٧٣ الى ٣٨,٢٪ عام ١٩٩٠ من مجمل المستوردات السلعية لصالح المستوردات من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية.

ويعزى هذا الانخفاض في الأهمية النسبية الى التغيير الهيكلي في الاقتصاد الأردني والتركيز على التصنيع لتحقيق التنمية من خلال اقامة صناعات احلالالية للمستوردات والصناعات الموجه للتصدير بشكل خاص، الامر الذي ادى الى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة اللازمة لعملية التصنيع ولا سيما أن قطاع الصناعة يفتقر لوجود صناعات قادرة على انتاج السلع الرأسمالية وبعض السلع الوسيطة.

أما قيمة المستوردات من السلع الوسيطة فقد ارتفعت من ٢٢,٤ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٧٠٠ مليون دينار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي مركب مقداره ٢٠,٢٪، ونظرا لنمو المستوردات من السلع الوسيطة بمعدل أكبر من نمو اجمالي المستوردات السلعية فقد ارتفعت الأهمية النسبية لها من ٢٠,٥٪ عام ١٩٧٣ الى ٤٠,٦٪ عام ١٩٩٠. وقد طرأ تراجع على أسعار السلع الوسيطة في عام ١٩٨٦ نتيجة لتراجع أسعار النفط عالميا.

أما قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية فقد ارتفعت من ٢٠,٠ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٣٤٨ مليون دينار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي مركب ١٥,٨٪ خلال الفترة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١٩٧٣-١٩٩٠)، وارتفعت نسبة مساهمة المستوردات من السلع الرأسمالية من ١٨,٧٪ عام ١٩٧٣ الى ٣٩,٦٪ عام ١٩٨١ ثم انخفضت الى ٢٠,٢٪ عام ١٩٩٠.

ويرجع السبب في الانخفاض الحاد في الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الرأسمالية - اذ انخفضت من ٤١٤ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ١٩٥ مليون دينار عام ١٩٨٦ وعاوده الارتفاع الى ٣٤٨ مليون دينار عام ١٩٩٠ الى حالة الركود التي سادت في المنطقة منذ عام ١٩٨٣ مما أثر سلبا على معدلات الاستثمار وانشاء المشروعات الصناعية وتوسيعها مما خفض الطلب على السلع الرأسمالية اضافة الى انجاز العديد من المشروعات الصناعية الكبرى خلال الفترة من منتصف السبعينات الى منتصف الثمانينات. (٣٦)

في الدراسة التي أعدها الباحث محمد الهزايمة بعنوان أثر التجارة الخارجية على نمو وتطوير قطاع الصناعة التحويلية في الأردن حيث عمل على تقدير الميل الحدي للاستيراد ومرونة الدخل للطلب على المستوردات في الأردن للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠)، ووجد ما يلي: (٩)

١- بلغ الميل الحدي للاستيراد من السلع الاستهلاكية حوالي ٠,٢٠ بمعنى أن ٢٠٪ من كل دينار زيادة في الدخل القومي ينفق على المستوردات السلعية الاستهلاكية. وبلغت مرونة الدخل للطلب على المستوردات من السلع الاستهلاكية (١,٠٠٤)، بمعنى أن المستوردات من السلع الاستهلاكية كانت تزداد بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي. وبالتالي يكون هناك ارتفاع في الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية نتيجة لعوامل مختلفة، منها، زيادة السكان، النمط الاستهلاكي السيء الذي انتشر في الأردن نتيجة لزيادة مداخيل الافراد بعد عام ١٩٧٣، مما زاد في طلبهم على استهلاك السلع الكمالية المعمرة وغير المعمرة المستوردة من الخارج لغايات المحاكاة والانفاق فقط وعجز القطاع الصناعي المحلي عن تلبية الطلب المتزايد على هذه السلع.

٢- أما الميل الحدي للاستيراد من السلع الوسيطة، فقد بلغ (٠,٢٣) أي أن ٢٣٪ من كل دينار زيادة في الدخل القومي قد انفقت على المستوردات من السلع الوسيطة. وبلغت مرونة الدخل على الطلب على المستوردات من السلع الوسيطة (١,٤٢) بمعنى ان المستوردات من السلع الوسيطة تزداد بمعدل يفوق معدل زيادة الدخل القومي وهي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ايضا أعلى من معدل زيادة المستوردات الاستهلاكية. ويعود السبب في ارتفاع الطلب على استيراد السلع الوسيطة الى مواجهة الطلب الاستثماري الناجم عن توسيع الانتاج المحلي، واقامة الصناعات الاحلالية والتصديرية.

٣- وأما بالنسبة للميل الحدي للاستيراد من السلع الرأسمالية، فقد بلغ (٠,١٥)، أي أن ١٥٪ كل دينار الزيادة في الدخل القومي ينفق على استيراد السلع الرأسمالية. وبلغت مرونة الدخل للطلب على استيراد السلع الرأسمالية. حوالي (١,٢٥) أي ان المستوردات من السلع الرأسمالية تنمو بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي وأعلى من معدل نمو السلع الاستهلاكية والوسيطة. ويعكس ذلك الارتفاع في الطلب على استيراد السلع الرأسمالية على مدى ارتباط تكوين رأس المال الثابت بتلك المستوردات الرأسمالية ومدى ضعف الاقتصاد الوطني لانتاج السلع الرأسمالية.

وهذا التغير في هيكل المستوردات الأردنية في صالح التنمية الاقتصادية حيث أن هناك نموا في القيمة المطلقة لجميع المستوردات ومن حيث الأهمية النسبية فان هناك تراجعا في استيراد السلع الاستهلاكية وزيادة في استيراد السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية اللازمة للاقتصاد الوطني. ولتلبية احتياجات القطاع الصناعي والصناعات التصديرية من السلع الأولية والرأسمالية. وهذه ظاهرة حسنة للاقتصاد الأردني بأن يتجه التركيب السلعي للمستوردات نحو السلع الرأسمالية والوسيطة، وأن يتجه التركيب السلعي للصادرات الأردنية نحو تصدير السلع الصناعية التحويلية وتنويع الصادرات ككل.

الأرقام القياسية للصادرات الأردنية:

حصل تحسن على التركيب السلعي للصادرات الأردنية فقد ارتفع الرقم القياسي العام للصادرات الأردنية الاجمالية من ١٢٤,١٧٪ عام ١٩٧٣ الى ١٧٤,٧٥٪ في عام ١٩٧٤ ثم انخفض الى ٨٠,٩٪ في عام ١٩٧٨ بأسعار عام ١٩٦٩، وارتفع ايضا من ١٢٤,٨٣٪ في عام ١٩٨٠ والى ٢٠٨,٢٢٪ عام ١٩٨٤، باسعار سنة الأساس ١٩٧٩ وارتفع الرقم من ١٠٢,٦٪ في عام ١٩٨٦ ثم الى ١٣٨,٦٪ عام ١٩٩٠ بأسعار عام ١٩٨٥. ومما سبق نجد أن هناك تحسنا في الأرقام القياسية للصادرات الأردنية.

أما بالنسبة للرقم القياسي العام للصادرات الأردنية لسعر الوحدة فقد ارتفع من ٩٥، ٢٦٪ عام ١٩٧٣ الى ٢١٩,٦٪ عام ١٩٧٥ ثم انخفض الى ٩٩,٢٪ عام ١٩٧٨ بأسعار سنة ١٩٦٠ وارتفع من ١١٨,٨٪ عام ١٩٨٠ الى ١٤٨,٢٥٪ عام ١٩٨٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بأسعار سنة ١٩٧٩ وارتفع من ٨٦,١٪ عام ١٩٨٦ الى ١٧٣٪ عام ١٩٧٠ بأسعار سنة ١٩٨٥.

وقد قفز الرقم القياسي العام لسعر وحدة الصادرات الاردنية من ٩٣,١٪ عام ١٩٨٨ الى ١٧٣٪ عام ١٩٩٠ بينما ارتفع الرقم القياسي العام لوحدة الكمية الصادرات بنسة بسيطة من ١٣٦,٦ الى ١٣٨,٦ ويعود السبب في ذلك الى انخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني أمام العملات الأخرى مما رفع سعر الصادرات الأردنية مع أن كمياتها لم تزد الا زيادة بسيطة ومتواضعة.

أما بالنسبة لانواع الصادرات وحسب التصنيف الدولي، فلقد كانت عرضة للتذبذب حيث تراجع الرقم القياسي لسعر الوحدة من صادرات السلع الغذائية في حين ارتفع الرقم القياسي لوحدة الكمية وكذلك المشروبات الروحية وسلعا اخرى مثل المواد الخام غير الصالحة للاكل ما عدا المحروقات وشحوم الحيوانات والزيوت النباتية والمواد الكيماوية وغيرها ويلاحظ أن أسعار هذه المواد قد ارتفعت بنسبة أعلى من ارتفاع كمياتها.

ونستنتج من دراسة الارقام القياسية للصادرات الأردنية أن هناك تحيزا تجاه صادرات الصناعات الاستخراجية والتحويلية والغذائية، التي ازدادت بشكل اكبر من الصادرات من السلع الأخرى، وبالتالي يكون هناك تغير في هيكل الانتاج وهيكل الصادرات الأردنية الصناعية.

أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على هيكل الصناعة التحويلية:

نستعين لدراسة أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على الصناعة التحويلية بكل من القيمة المضافة التي حققتها الصناعة التحويلية للاقتصاد الوطني ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك تطور هيكل الصناعة التحويلية من حيث نمو وتطور القطاعات الانتاجية التحويلية، الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية.

أما بالنسبة لتطور الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية حسب طبيعة المنتجات: جدول رقم (١١) فقد ارتفعت قيمة الصناعات التحويلية الاستهلاكية من ٣١,١٨ مليون دينار عام ١٩٧٤ الى ٣٣١,٩١ مليون دينار عام ١٩٩٠؛ وتناقصت نسبيا الى مجمل الصناعة التحويلية الوسيطة التي نمت من ٢١,٦٧ مليون دينار عام ١٩٧٤ الى ٧٤٢,٤٩ مليون دينار عام ١٩٩٠، أي من ٣٥,٣٪ الى ٦٠,٦٪ من الأعوام ١٩٧٤و١٩٩٠ على التوالي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بينما ارتفعت قيمة السلع التحويلية الرأسمالية من ٨,٤٥ مليون دينار عام ١٩٧٤ الى ١٥١,٣٥ مليون دينار عام ١٩٩٠، لكنها تناقصت من ١٣,٨٪ عام ١٩٧٤ الى ١٢,٣٪ عام ١٩٩٠ نسبيا. نستنتج من ذلك ما يلي:

١- ظاهرة نمو الصناعات التحويلية الوسيطة على حساب الصناعات التحويلية الاستهلاكية جيدة ومطمئنة للاقتصاد الأردني، وهذا يدل على التقدم الصناعي والانتاجي في الأردن كون هذه الصناعات تدر عائدا جيدا على الاقتصاد الأردني. وتشمل هذه الصناعة كلا من الصناعات الكيماوية (الأدوية والدهانات والأسمدة) والمشتقات البترولية والمنتجات غير المعدنية).

٢- يوجد اختلال في هيكل الصناعات التحويلية بسبب قلة مساهمة المنتجات الصناعية الرأسمالية اللازمة للصناعات الأخرى التحويلية والاستخراجية والغذائية؛ لأن هذه الصناعة تشمل المعدات والمكائن. حيث ان نسبة مساهمتها لم تتعد ١٣,٨٪ عام ١٩٩٠.

وبناء على ما تقدم، فان استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير عملت على تنمية الهيكل الانتاجي للصناعات التحويلية وتطويره وتحويله من تصنيع السلع الاستهلاكية الى تصنيع السلع الوسيطة والرأسمالية.

جدول رقم (١١)

الصناعات التحويلية الأردنية حسب طبيعة المنتجات

مليون دينار

السنة	١٩ ٧٤		١٩ ٧٩		١٩ ٨٤		١٩ ٨٨		١٩ ٩٠	
الصناعات التحويلية	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الاستهلاكية	٣١,١٨	٥٠,٩	٧٦,٥٤	٣٧,٥	١٨٩,٦٧	٢٣,٠	٢٣٨,١٤	٢٧,٢	٣٣١,٩٣	٢٧,١
الوسيطة	٢١,٦٧	٣٥,٣	٤٥,٥٨	٤٥,٨	٥٦٨,٢	٦٩,٠	٥٣٢,٩٧	٦٠,٩	٧٤٢,٤٩	٦٠,٦
الرأسمالية	٨,٤٥	١٣,٨	٣٤,١٦	١٦,٧	٦٥,٨٣	٨,٠	١٠٣,٦٨	١١,٩	١٥١,٣٥	١٢,٣
مجمل الانتاج الصناعي التحويلي	٦١,٣٠	١٠٠	٢٠٤,٢٨	١٠٠	٨٢٣,٧١	١٠٠	٨٧٤,٧٩	١٠٠	١٢٤٥,٧	١٠٠

المصدر:

محمد الهزايمة، اثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الاردن، ص ٧٤ - من التعداد الصناعي للسنوات ٧٤ و ٧٩ و ٨٤ و ١٩٨٨ و ١٩٩٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعد القيمة المضافة من أهم المؤشرات الدالة على التطور الصناعي الكمي اذ ان نمو القيمة المضافة في الصناعات التحويلية تعكس دور قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تنمية الموارد الذاتية واستغلالها في الانشطة الاقتصادية.

ومن الجدول رقم (١٢) نجد أن القيمة المضافة بسعر التكلفة وبالأسعار الجارية قد ارتفعت من ١٧,٢ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٣٣٦,٣ مليون دينار عام ١٩٩٠وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه (٢٠,٠٧)، الا انها في بعض السنوات سجلت معدلات نمو سلبية وذلك للسنوات (١٩٨٣ و١٩٨٥ و١٩٨٦)، ويعود السبب الى التراجع الاقتصادي الذي عانى منه الأردن والدول المجاورة منذ منتصف عام ١٩٨٢، وما تبعه من انخفاض في حجم المساعدات الخارجية نتيجة لانخفاض أسعار النفط واللجوء الى القروض الخارجية واستنزاف العملات من الاحتياطيات الأجنبية مما أدى الى زعزعة الاقتصاد وانهيار سعر صرف الدينار فيما بعد (في عام ١٩٨٨)، وبالتالي تعمق الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتدني معدلات الاستثمار والادخار والنمو الاقتصادي.(٥٧)

حققت معدلات القيمة المضافة نمو ايجابيا في الأعوام ١٩٨٧-١٩٩٠، مما يدل على قدرة قطاع الصناعة التحويلية على امتصاص أثر العوامل السلبية التي سادت فترة الثمانينات، ويعود السبب في ذلك الى اهتمام الحكومة به وزيادة الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية لما تدره من عائد وأرباح للمستثمرين وتحفيز الحكومة على اقامة صناعات تصديرية وذلك الطريق غير مباشر في التحفيز على اقامة المشروعات التحويلية كونها من أكثر الصناعات قدرة على التصدير لا سيما الصناعات الكيماوية وصناعة المنتجات غير المعدنية.

أما بالنسبة لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، فانها تعد من المؤشرات الدالة على التطور الصناعي باعتباره أحد مقاييس التصنيع (٥٨) ومن خلال الجدول رقم (١٣) نجد انه قد حدث تطور سريع في قطاع الصناعة التحويلية فقد كانت الخطة التنموية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) بمثابة مرحلة تمهيدية لتنمية الوسائل نحو تحقيق النمو والتنمية الصناعية.

وقد ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة من ١٧,٢ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٢٠٠ مليون دينار عام ١٩٨٢، ثم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انخفضت الى ١٧٧,٧ مليون دينار عام ١٩٨٦، ثم عادت للارتفاع الى ٣٤٥,١ مليون عام ١٩٩٠.

وارتفعت الأهمية النسبية من ٩,١٪ عام ١٩٧٣ الى ١٥,٩٪ عام ١٩٨١، ثم انخفضت قليلا بسبب الركود الاقتصادي فوصلت الى ١٢,٧ عام ١٩٨٦ ثم ارتفعت الى ١٥,٢ عام ١٩٩٠. وبذلك احتل قطاع الصناعة التحويلية خلال النصف الثاني من عقد السبعينات واوائل الثمانينات المرتبة الأولى من بين قطاعات الانتاج السلعي من حيث الأهمية النسبية في مساهمته في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي فجاء في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات من بين القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (١٢)
تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ومعدلات نموها السنوية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣- ١٩٩٠)

القيمة بالمليون دينار بسعر التكلفة

السنة	الاسعار الجارية	
	القيمة المضافة	معدل النمو (٪)
١٩٧٣	١٧,٢	١٣,٢
١٩٧٤	٢٩,٧	٧٢,٧
١٩٧٥	٣٩,٧	٣٣,٧
١٩٧٦	٥٠,٠	٢٥,٩
١٩٧٧	٥٨,٢	١٦,٤
١٩٧٨	٧١,٤	٢٢,٧
١٩٧٩	٩٤,١	٣١,٨
١٩٨٠	١٢٧,٢	٣٥,٢
١٩٨١	١٦٥,١	٢٩,٨
١٩٨٢	١٨٤,٩	١٢,٠
١٩٨٣	١٧٦,٦	٤,٥-
١٩٨٤	٢٠٠,٠	١٣,٣
١٩٨٥	١٩٠,٣	٤,٩-
١٩٨٦	١٧٧,٧	٦,٦-
١٩٨٧	١٩٩,٦	١٢,٣
١٩٨٨	٢٣١,٤	١٥,٩
١٩٨٩	٣٠٩,٣	٣٣,٧
١٩٩٠	٣٣٦,٣	٨,٧
المتوسط		٢٠,٧

المصدر: البنك المركزي الأردني: دائرة الابحاث والدراسات
النشرات الشهرية والتقارير السنوية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٣)
توزيع الناتج المحلي الاجمالي عن القطاعات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (٧٣-٩٠) بالأسعار الجارية

القيمة بالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي اجمالي سعر التكلفة	الزراعة		الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		الكهرباء والماء		الانشاءات		الخدمات	
		القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٣	١٨٨,٩	١٧,٦	٩,٣	٤,٠	٢,١	١٧,٢	٩,١	٢,٨	١,٥	١٥,٣	٨,٠	١٣٢,١	٦٩,٩
١٩٧٤	٢٤٢,٤	٣٠,٣	١٢,٥	١٠,٨	٤,٥	٢٩,٧	١٢,٣	٣,٠	١,٢	١٦,٨	٦,٩	١٥١,٨	٦٢,٦
١٩٧٥	٣٠٣,١	٢٦,٠	٨,٦	١٦,٣	٥,٤	٣٩,٧	١٣,١	٣,١	١	١٩,٢	٦,٣	١٩٨,٨	٦٥,٦
١٩٧٦	٣٧٨,٤	٣٧,٣	٩,٩	١٧,٨	٤,٧	٥٠,٠	١٣,٢	٣,٩	١,٠	٢٦,٢	٧,٠	٢٤٢,٨	٦٤,٢
١٩٧٧	٤٣٩,٩	٤١,٧	٩,٥	١٩,٩	٤,٥	٥٨,٢	١٣,٢	٥,٥	١,٣	٣٦,٨	٨,٤	٢٧٧,٨	٦٣,٢
١٩٧٨	٥٥١,٢	٥٨,٦	١٠,٦	٢٢,٩	٤,٢	٧١,٤	١٣,٠	٧,٢	١,٣	٥١,٠	٩,٣	٣٤,١	٦١,٧
١٩٧٩	٦٦٨,٦	٤٣,٦	٦,٥	٢٧,٥	٤,١	٩٤,١	١٤,١	١٠,١	١,٥	٧٠,٥	١٠,٨	٤٢٢,٨	٦٣,٢
١٩٨٠	٨٩٣,٣	٦٩,٤	٦,٧	٣٩,٩	٤,٥	١٢٧,٢	١٤,٢	١٧,١	١,٩	٩٧,٥	١٠,٩	٥٤٢,١	٦٠,٧
١٩٨١	١٠٤١,١	٧٥,١	٧,٢	٤٣,٢	٤,١	١٦٥,١	١٥,٩	٢١,٠	٢,٠	١١٠,٦	١٠,٦	٦٢٦,١	٦٠,١
١٩٨٢	١١٦٩,٦	٨١,٨	٧,٠	٤٥,٤	٣,٩	١٨٤,٩	١٥,٨	٢٥,٣	٢,٢	١٢١,٩	١٠,٤	٧١٠,٣	٦٠,٧
١٩٨٣	١٢٤٢,٣	١١٠,٠	٨,٩	٣٧,٩	٣,١	١٧٦,٦	١٤,٢	٢٨,٣	٢,٣	١٢٦,٨	١٠,٢	٧٦٢,٧	٦١,٤
١٩٨٤	١٣١٥,٠	٩٨,٦	٧,٥	٥٠,٨	٣,٩	٢٠٠,٠	١٥,٢	٣٣,٥	٢,٥	١٢٧,٠	٩,٧	٨٠٥,١	٦١,٢
١٩٨٥	١٣٩٠,٦	١١٨,٧	٨,٥	٦٢,٦	٤,٥	١٩٠,٣	١٣,٧	٣٥,٢	٢,٥	١١٤,١	٨,٢	٨٦٩,٧	٦٢,٥
١٩٨٦	١٤٠١,١	١١١,١	٧,٩	٦٤,٤	٤,٦	١٧٧,٧	١٢,٧	٤٢,٠	٣,٠	١١٣,٠	٨,١	٨٩٢,٩	٦٣,٧
١٩٨٧	١٧٦١,٣	١٢٥,١	٧,١	٦٢,٦	٣,٦	١٩٩,٦	١١,٣	٤٨,٥	٢,٨	١٢٤,٣	٧,١	١٢٠١,٣	٦٨,٣
١٩٨٨	١٨٧٨,٢	١٢٤,٠	٦,٦	٨٠,٧	٤,٣	٢٣١,٤	١٢,٣	٥٠,٦	٢,٧	١٢٦,٨	٦,٨	١٢٦٤,٧	٦٧,٣
١٩٨٩	٢٢٣٨,٠	١٤٢,٨	٦,٤	١٦١,٣	٧,٢	٣٠٩,٣	١٣,٨	٥٤,٤	٢,٤	١٢٩,١	٥,٨	١٤٤١,١	٩٤,٤
١٩٩٠	٢٢٥٠,٤	١٦٨,٤	٧,٥	١٧٩,٢	٨,٠	٢٣٦,٣	١٤,٩	٦١,١	٢,٧	١٣٦,٧	٦,١	١٣٦٨,٧	٦٠,٨
المتوسط			٨,٥		٤,٥		١٣,٤		١,٩		٨,٤		٦٣,٥

المصدر:

- البنك المركزي الاردني، نشرات شهرية والتقارير السنوي للسنوات (١٩٧٣-١٩٩٠)

+ حساب النسب من قبل الباحث نفسه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وساهم قطاع الصناعة التحويلية في زيادة انتاجية العامل الأردني، فقد ارتفعت انتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية من ٣٣٨٩,٩ دينار عام ١٩٧٤ الى ٤٢٣٧,٧ دينار عام ١٩٧٩ والى ٤٧٣١,٨ دينار عام ١٩٨٤ وانخفضت بسبب الركود الاقتصادي الى ٣٩٨٠,٥ دينار عام ١٩٨٦، ثم ارتفعت الى ٤٤٢٨,٦ دينار عام ١٩٨٩، ثم انخفضت بسبب أزمة الخليج الى ٣٤٢٨,١ دينار عام ١٩٩٠. والجدول رقم (١٤) يوضح تطور انتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية.(٩)

جدول رقم (١٤)

تطور انتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية

السنة	عدد العاملين بالألف	القيمة المضافة بالأسعار الجارية مليون دينار	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	انتاجية العامل بالدينار
١٩٦٨	١٧,٥	١٢,٩٩	٥٤,١٣	٣٠٩٣,١
١٩٧٤	١٤,١١	٣٣,٥٩	٨١,٧٣	٣٣٨٩,٩
١٩٧٤	٢٩,٢٣	٨٨,٩٤	١٢٣,٨٧	٤٢٣٧,٧
١٩٨٤	٣٩,٩٣	١٩٠,٢٦	١٨٨,٩٤	٤٧٣١,٨
١٩٨٦	٤٢,٩٧	١٦٨,١٣	١٧١,٠٤	٣٩٨٠,٥
١٩٨٧	٤٦,٩٠	١٨٨,٢٦	١٩٣,٢٩	٤١٢١,٣
١٩٨٨	٤٨,٤٢	٢٢٠,٢٠	٢٠٩,٥١	٤٣٢٦,٩
١٩٨٩	٥٢,٤٧	٢٩٦,٩٧	٢٣٢,٣٧	٤٤٢٨,٦
١٩٩٠	٥٦,٥٥	٣٠١,٣١	١٩٣,٨٩	٣٤٢٨,٦

المصدر: محمد الهزايمة، مصدر سابق ، ص (٦٥). جدول (٢-٧)

تم احتساب انتاجية العامل على أساس:

$$\text{انتاجية العامل} = \frac{\text{القيمة المضافة بالأسعار الثابتة}}{\text{عدد العمال}}$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النموذج القياسي

قياس أثر الصادرات الصناعية على النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

استخدم في هذه الدراسة نموذج قياسي مشتق من الفرضية الأساسية ومفادها أن النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) يتوقف على النمو في مدخلات الانتاج من عناصر العمل ورأس المال المستثمر، والميكنة وغيرها. وأكثر تحديدا لو اعتبرنا دالة انتاجية ضمنية في عنصري العمل ورأس المال، أي أن

$$GDP = F(L, K) \quad \text{.....} \quad (١$$

حيث $\frac{\partial GDP}{\partial L} > o$, $\frac{\partial GDP}{\partial K} > o$

حسب فرضية تشجيع الصادرات والتي بدورها تزيد من انتاجية عوامل الانتاج، وذلك عن طريق توفير الامكانات المادية اللازمة لتحسين نوعية العوامل المستخدمة في العملية الانتاجية وكميتها، فانه يمكننا اعتبار أن المدخلات في الانتاج تتأثر بالصادرات الوطنية (X) وذلك حسب فرضية الأثر الجانبي External Effect المرتبطة بعملية انتاج الصادرات فانها تؤدي الى زيادة الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج كنتيجة متوقعة لعملية المنافسة بين القطاع التصديري والقطاع غير التصديري في الانتاج، وبالتالي يمكننا كتابة العلاقات التالية: (٥٩)

$$L = q_1(X) \qquad \frac{\partial L}{\partial X} > 0 \quad \text{.....} \quad (٢$$

$$K = q_2(X) . \qquad \frac{\partial K}{\partial X} > 0$$

وبالتعويض في المعادلة رقم (١) نجد أن:

$$GDP = f(L, K, X) \quad \text{.....} \quad (٣$$

وباعتماد صيغة الدالة الصريحة من نوعية Cobb- Douglas، فاننا نجد أن

$$GDP = A*b_1L * b_2K * b_3X * e^{u} \quad \text{.....} \quad (٤$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيث تعتبر المعاملات b1 و b2 و b3 مقاييس للمرونات التي تقيس مدى استجابة الناتج المحلي الاجمالي للتغير النسبي في أحد العوامل الداخلة في العملية الانتاجية. وكذلك ترمز كل من u و e للمتغير العشوائي وللأساس اللوغارتيمي الطبيعي على التوالي.

وعن طريق عملية تفاضلية بسيطة للدالة بالنسبة للزمن يمكننا الحصول على المعادلة التالية:

$$\Delta GDP/GDP = \Delta L/L + \Delta K/K + \Delta X/X \quad \text{.....} \quad (٥$$

حيث L و K و X هي عناصر العمل ورأس المال المستثمر والصادرات ويمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$GDP = L + K + X \quad \text{.....} \quad (٦$$

ولأغراض الحساب القياسي، يمكن وضع المعادلة (٦) في الصورة التالية:

$$GDP = B_0 + B_1 * L + B_2 * K + B_3 * X + u \quad \text{.....} \quad (٧$$

GDP = معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي

L = معدل النمو في عنصر العمل.

K = معدل النمو في عنصر رأس المال.

X = معدل النمو في الصادرات الوطنية

تم قياس المعادلة (٧) باستخدام بيانات الفترة ١٩٧٣- ١٩٩٠ كما في الملحق (١٣) عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى. وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

$$GDP = 2.2415 + 3.3932L + 0.5778K - 0.0319\ X$$

المتغير التابع **معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي**

المتغير المستقل	المعامل المقدر	T-values	القيم الاحصائية
معدل النمو في العمل	3.3932	2.012	R^2= 0.24
معدل النمو في رأس المال	0.5778	0.386	R=0.49
معدل النمو في الصادرات الوطنية	-.0319	0.418	D-w=1.86
المقدار الثابت	2.2415		F=1.363

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتضح لنا النتائج التالية:

١- يؤثر النمو في عنصري العمل ورأس المال ايجابيا مما يعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت على التوالي ٣,٣٩ و ٠,٥٨ ونجد أن أثر عنصر العمل أكبر من أثر عنصر رأس المال وذلك لدور العمالة الواضح والبارز في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وأن الانتاج المحلي يعتمد بدرجة كبيرة على الصناعات ذات الكثافة العمالية.

٢- ان النمو في الصادرات الوطنية الاجمالية يؤثر سلبيا في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت القيم الحدية المقدرة حوالي (-٠,٥٣٢)، هذه القيمة تعني انه لو زادت الصادرات الوطنية بنسبة ١٪ فان النمو في الناتج المحلي الاجمالي سوف يقل بمقدرا ٠,٠٣٢٪.

٣- من خلال تطبيق T- test على المعلمات المقدرة نجد ان معامل معدل النمو في العمل مقبول احصائيا ولكن معلمه معدل النمو في رأس المال ومعدل النمو في الصادرات الوطنية مرفوضة احصائيا، وذلك بسبب ضعف تأثير معدل نمو رأس المال والتأثير السلبي لمعدل نمو الصادرات ولكن معامل R^2 والبالغة نسبته ٢٤٪ ضعيف، وهذا يعني أن ٢٤٪ من التقلبات في نمو الناتج المحلي يمكن التنبؤ، بها عن طريق معرفة المتغيرات المستقلة الأخرى. واخيرا، معامل (D-W) يشير الى خلو المعادلة من مشكلة الارتباط التسلسلي.

ويعود الأثر السلبي لنمو الصادرات على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، للتركز السلعي والجغرافي للصادرات الأردنية، اذ ان حوالي ٥٠٪ من الصادرات الأردنية تتكون من السلع الاستخراجية ذات التذبذب الشديد من حيث كمياتها وتذبذب أسعارها وتتركز الصادرات الأردنية في عدد محدود من الأسواق العربية والأوروبية. (لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثاني من الدراسة).

- تم تعديل النموذج بحيث ادخل عليه معدل نمو الصادرات الصناعية بدلا من معدل نمو الصادرات الاجمالية. وكانت المعادلة كما يلي:

$$GDP = 3.2514 + 3.5608L + 0.4117K - 0.0460\ IE$$

بحيث أن

IE = معدل نمو الصادرات الصناعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكانت النتائج كما يلي.

المتغير التابع هو GDP

المتغير المستقل	المعامل المقدر	القيم التائية T-values	القيم الاحصائية
L	3.5608	2.134	R^2= 27
K	0.4117	0.281	R=51
IE	-.0460	0.0575	D-W= 1.965
			F = 1.564

نجد أن نمو الصادرات الصناعية يؤثر سلبا في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، فقد بلغت القيمة الحدية المقدرة حوالي -0.046، وبذلك فان أثر معدل نمو الصادرات الصناعية أعلى من أثر معدل نمو الصادرات الوطنية الاجمالية. وهذا يدعم الرأي السابق بأن سبب التأثير السالب هو الصادارت الاستخراجية والصناعية بينما يكون أثر الصادرات الاستهلاكية موجبا.

ولبيان أثر التركيب السلعي للصادرات الصناعية على الناتج المحلي الاجمالي، تم تطبق النموذج القياسي السابق باضافة كل من نمو الصادرات الاستخراجية والتحويلية والغذائية فكانت النتيجة كما يلي:

GDP = 0.3656 + 3.6125L + 0.2473K - 0.0669EM + 0.1311ET + 0.1675 EF

حيث أن

EM = معدل النمو في الصادرات الاستخراجية.

ET = معدل النمو في الصادرات التحولية.

EF = معدل النمو في الصادرات الغذائية.

والنتائج كما يلي:

المتغير التابع هو GDP

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتغير المستقل	المعامل المقدر	القيم التائية T-values	القيم الاحصائية
معدل النمو في العمل (L)	3.6125	2.695	R^2= 63
معدل النمو في العمل رأس المال K	0. 2473	0.217	R= 80
معدل النمو في الصادرات الاستخراجية (Em)	-0.0669	2.019-	D-W = 2.90
معدل النمو في الصادرات التحويلية ET	0.1311	1.604	F= 3. 744
معدل النمو في الصادرات الغذائية EF	0.1675	3.234	
المقدار الثابت	0.3656		

ويتضح من هذه النتائج ما يلي:

١) تتمتع كل المعاملات المقدرة بدرجة عالية من المعنوية الاحصائية. كما يتضح من القيم التائية ما عدا معلمة معدل النمو في رأس المال. اما معامل التحديد R^2 فهو مقبول، حيث بلغت حوالي ٦٣٪. أي أن ٦٣٪ من التقلبات في نمو الناتج المحلي يمكن التنبؤ بها عن طريق معرفة المتغيرات المستقلة الاخرى. وأن معامل D-W يشير الى خلو المعادلة من مشكلة الارتباط التسلسلي و F-Ratio تشير الى قبول المعادلة احصائيا.

٢) ان أثر كل من معدل النمو في الصادرات التحويلية ET، ومعدل النمو في الصادرات الغذائية (EF) كان موجبا وبلغت معاملتهما 0.13 و 0.17 على التوالي. أي أن زيادة الصادرات من السلع التحويلية بـ ١٪ سوف يزداد معدل النمو في الناتج الاجمالي بـ ٠,١٣. وبالنسبة للصادرات الصناعية التحويلية، والتي أغلبها سلع استهلاكية، سوف تؤدي الى وجود الأثر الايجابي وتزيد من درجة المنافسة وزيادة الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج. وكذلك كان للصناعات الغذائية نفس الاثر الايجابي.

٣) أثر معدل النمو في الصادرات الاستخراجية بشكل سلبي في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغت القيم الحدية المقدرة حوالي -٠,٠٦٧ أي أن زيادة الصادرات الاستخراجية (الفوسفات والبوتاس) بمقدار ١٪ سيعمل على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٠,٠٦٧٪.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذا يدل على أن طبيعة السلع الاستخراجية لا تؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية لعناصر الانتاج، وبالتالي لا تنعكس على زياد في الناتج المحلي الاجمالي ويتضح ذلك من ضآلة المعاملات المقدرة وفقدانها للمعنوية الاحصائية.

البيانات الاحصائية.

تمت عملية حساب البيانات الاحصائية المستخدمة في هذا النموذج على النحو التالي:-

أ- معدل النمو في عنصر العمل: تم حساب معدل نمو حجم العمالة من سنة لأخرى من السنوات ١٩٧٣-١٩٩٠.

ب- معدل النمو في رأس المال: تم تقدير رأس المال في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٠ باستخدام طريقة نسبة رأس المال الى الانتاج Incremental Capital- Output Ratio (ICOR) والتي استخدمها الدكتور خليل حماد في دراسة "دالة الانتاج الكلية في الأردن.(٦٠) وتعتمد هذه الطريقة على حساب نسبة رأس المال الى الانتاج باستخدام المعادلة التالية:

$$ICOR = \frac{\sum_{t=1967}^{t=1990} Nt}{GDP_{1990} - GDP_{1967}} \qquad (١$$

ICOR = نسبة رأس المال الى الانتاج

Nt = التكوين الرأس الصافي الحقيقي في السنة.

GDP = الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

$$ICOR = \frac{6554.83}{1684.92-544.4} = 5.75$$

فان رأس المال لسنة ١٩٦٧ يساوي حاصل ضرب ٥,٧٥× الناتج الاجمالي الحقيقي+ صافي التكوين الرأسمالي. انظر الجدول رقم (١٤) في الملاحق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا: أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على شروط التبادل التجاري في الأردن.

تتميز معدلات التبادل التجاري للدول النامية بالتدهور نتيجة عدم التكافؤ في التبادل التجاري بينها وبين الدول الرأسمالية المتقدمة، مما يترتب عليه انخفاض في حصيلة الصادرات للدول النامية وبخاصة أن معظم صادراتها من السلع الأولية وحصتها التصديرية في الأسواق العالمية تكون قليلة بحيث لا يؤهلها للاستفادة من زيادة الطلب في التأثير على السوق العالمي بزيادة كميات الانتاج والتصدير بسبب ارتباطها وتبعيتها للسوق العالمية.

والأردن حتى فترة قريبة جدا كان يعتمد على الفوسفات في التصدير حيث كان يشكل ٧٠٪ من حجم الصادرات السلعية الأردنية، وكانت خطط التنمية والموازنة الحكومية وسياسة الدولة المالية تعتمد على صادرات الفوسفات بالدرجة الأولى، ولكن مع تطبيق سياسات التصنيع الاحلالي والموجه للتصدير بدء في تصدير سلع جديدة منها الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية اضافة الى التوسع في تصدير الفوسفات والبدء في تصدير البوتاس.

تعريف شروط التبادل التجاري: هي مصطلح يستخدم في التجارة الدولية ويحدد الشروط التي تبيع فيها الدولة صادراتها وتشتري مستوردتها. ويساوي النسبة بين الرقم القياسي لسعر الصادرات الى الرقم القياسي لسعر المستوردات.(٦١)

ولحساب شروط التبادل التجاري للأردن، تم استخدام معادلة لا سبير (٦٢) الرقم القياسي لسعر الوحدة

$$IP_{no} = \frac{\sum P_n q_o}{\sum p_p q_o} x100$$

IPno = الرقم القياسي لسعر الوحدة للسنة n نسبة الى سنة الاساس.

Pn = السعر في سنة المقارن.

Po = السعر في سنة الأساس.

qo = الكمية في سنة الأساس.

أما الرقم القياسي لوحدة الكمية

$$Iq_{no} = \frac{\sum q_n P_o}{\sum q_o p_o} x 100$$

Iq_{no} = الرقم القياسي لوحدة الكمية للسنة (N) نسبة الى سنة الاساس.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

$$\text{شروط التبادل التجاري الكمي} = \frac{\text{الرقم القياسي لوحدة كمية المستوردات}}{\text{الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات}}$$

$$\text{شروط التبادل التجاري السلعي السعري الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الوطنية}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات}}$$

المقدرة على الاستيراد (شرط التبادل الداخلي I T)

= شرط التبادل السعري × كمية الصادرات.

وتعريفها: القدرة على الاستيراد من عائدات الصادرات.

جدول رقم (١٥)

شروط التبادل التجاري للأردن ارقام قياسية

السنة	شروط التبادل التجاري الكمي	شروط التبادل التجاري السعري	الربح أو (الخسارة)	المقدرة على الاستيراد
١٩٧٣	٨٧,٩٤	٦٥,٩٤	(٣٤,٠٦)	٨١,٢٢
١٩٧٤	٦٨,٩٧	١٠٥,٥٤	(٥,٥٤)	١٨٤,٤٣
١٩٧٥	١٠١,٩٣	٨٧,١٩	(١٢,٨١)	١٣٠,٨٤
١٩٧٦	١٢٠,٠٥	٨٨,٢١	(١١,٧٩)	١٦٧,٧٣
١٩٧٧	١٣٤,٩٤	٧٣,٤٦	(٢٦,٥٤)	١٥١,٨٩
١٩٧٨	١٣٧,٠١	٨٠,١٥	(١٩,٨٥)	١٨٢,١٧
١٩٧٩	١٢٣,٤٥	٧٦,١٠	(٢٣,٩٠)	٢٢١,٥٢
١٩٨٠	٧٨,٥٩	٩٥,٧٢	٤,٢٨	١١٩,٤٩
١٩٨١	٧٩,٩٥	٩٠,٢٣	٩,٧٧	١٣١,٣٢
١٩٨٢	٨٥,٨١	٩٧,٠٢	٢,٩٨	١٤٤,٤٤
١٩٨٣	٨٧,٢٤	٩٧,٠٩	٢,٩١	١٤٣,٥١
١٩٨٤	٥٨,٣٢	١٠٠,٥٨	٠,٥٨	٢٠٨,٤٢
١٩٨٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦	١٠٢,٤	١١٤,٢	١٤,٣	١١٧,٣
١٩٨٧	٨٩,٤	١٠٢,٢	٢,٢	١٢٤,٦
١٩٨٨	٨٤,٣	١١٢,٦	١٢,٦	١٥٣,٨
١٩٨٩	٦٦,٣	١٢١,١	٢١,١	١٧٤,٤
١٩٩٠	٧٣,٣	١٠٩,٤	٩,٤	١٥١,٧

المصدر: صدور البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات النشرات السنوية (اعداد مختلفة)

يلاحظ من الجدول رقم (١٥) أن الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٣- ١٩٧٦ قد شهدت تحسنا ملموسا ومتذبذبا في شروط التبادل التجاري السعري والكمي، حيث ارتفعت شروط التبادل التجاري الكمي من ٨٧,٦٤ عام ١٩٧٣ الى ١٢٠,٠٥ عام ١٩٧٦، وارتفعت شروط التبادل التجاري السعري من ٦٥,٩٤ عام ١٩٧٣ الى ٨٨,٢١ عام ١٩٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وحدث انخفاض للخسارة المتحققه من صافي شروط التبادل التجاري السعري من ٣٤ عام ١٩٧٣ الى ١١,٧٩، مع أنها بلغت في عام ١٩٧٤ حوالي ٥,٤ فقط. ويعود السبب في هذا التحسن على كل من شروط التبادل السعري والكمي الأردني الى زيادة مقدار الانتاج الصناعي من الصناعات التصديرية الاستخراجية بسبب ارتفاع الطلب على الفوسفات وزيادة سعره عالميا والصناعات التصديرية التحويلية التي أنشئت حديثا. وارتفعت مقدرة الأردن على الاستيراد من ٨١,٢٢٪ عام ١٩٧٣ الى ١٦٧ لعام ١٩٧٦ بسبب ارتفاع أسعار الفوسفات والى تدني الرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة بما يفوق التدني الذي بينته الأرقام القياسية لأسعار السلع المصدرة (٦٣).

كما انخفضت شروط التبادل التجاري السعري من ٨٨,٢١ عام ١٩٧٦ الى ٧٣,٤٦ عام ١٩٧٧ بينما ارتفع الرقم القياس لشروط التبادل التجاري الكمي من ١٢٠,٠٥ عام ١٩٧٦ الى ١٣٤,٩٤ عام ١٩٧٧ والى ١٣٧,٠١ عام ١٩٧٨، مما يؤكد ثبات أسعار الصادرات الأردنية تقريبا مع زيادة الكمية المصدرة منه، والسلع الصناعية التحويلية تعطي ثباتا في الأسعار أكثر من الصادرات من السلع الأولية؛ ويرجع هذا التحسن الى انخفاض أسعار الواردات عالميا وتغيير أنماط السلوك الاستهلاكي. وخلال هذه الفترة تحسنت القدرة على الاستيراد أي أن القوة الشرائية للصادرات الأردنية تتزايد باستمرار.

ومع هذا التحسن في شروط التبادل التجاري الكمي والسعري وتحسن المقدرة علىالاستيراد الا أن الاقتصاد الأردني قد تكبد في مبادلاته التجارية مع العالم الخارجي خسائر سنوية متزايدة من ٣٤,٠٦ عام ١٩٧٣ وانخفضت الى ٥,٥٢ عام ١٩٧٤. ثم تزايده في الأعوام اللاحقة حتى وصلت الى ٢٣,٩٪ عام ١٩٧٩؛ ويعود السبب في زيادة الخسائر بعد عام ١٩٧٦ الى ارتفاع حجم الواردات من السلع الكمالية، وبسبب ارتفاع مستويات الدخل الفردي في الأردن بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ وارتفاع الرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة بمعدل يفوق الارتفاع الذي شهده الرقم القياسي لأسعار السلع المصدرة.

تشير الأرقام القياسية للتجارة الخارجية وشروط التبادل التجاري لعام ١٩٨٠ الى أن تحسنا ملموسا قد طرأ على قدرة الأردن على الاستيراد، ويعزى هذا التحسن الى المتغيرات الايجابية التي طرأت على أسعار الصادرات الوطنية والمستوردات وكمياتهما.(٣٥)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكذلك بدء التوسع في تنويع الصادرات حيث ارتفعت أسعار الصادرات وكمياتها من الصناعات الغذائية والتحويلية مع ارتفاع كميات الصادرات الاستخراجية من الفوسفات، وانخفضت خسارة الأردن من مبادلاته التجارية مع العالم الخارجي الى ٤,٣٪ في عام ١٩٨٠ فقط.

ارتفع الرقم القياسي للمقدرة على الاستيراد عام ١٩٨١ بنسبة ٩,٩٪ عما كان عليه في العام السابق وتحسنت شروط التبادل، ويعود ذلك الى حدوث تحسن عام في كميات الصادرات الوطنية وأسعارها وبخاصة كميات وأسعار البضائع المصنعة فقد ارتفع الرقم القياسي العام لكميات الصادرات بنسبة ١٦,٧٪. والرقم القياسي لأسعار الصادرات بنسبة ١٤,٧٪ ورغم هذه التطورات الايجابية للصادرات الا أن الرقم القياسي للمستوردات زاد بمعدل يفوق أسعار السلع المصدرة بسبب حدوث خسارة مقدارها(٩,٧٧).

كما تحسن الأداء التصديري وشروط التبادل التجاري في الأعوام ١٩٨٢ وما بعدها بشكل كبير وبخاصة في الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، حيث زادت كميات الصادرات من السلع الصناعية الغذائية والتحويلية وبلغت نسبتها الى اجمالي الصادرات في عام ١٩٨٢ حوالي ٤٣٪، وارتفعت حتى وصلت الى ٥٢٪ عام ١٩٩٠. وبدء الانتاج التجاري لشركة البوتاس العربية مما رفع كميات التصدير وكذلك التوسع في انتاج الفوسفات من منجمي الحسا والشيدية.

حقق الأردن ربحا صافيا في مبادلاته التجارية لأول مرة في عام ١٩٨٤ بلغ ٠,٥٨٪ واستمر الربح في الارتفاع حتى وصل الى ٢١,١٪ عام ١٩٨٩. وعاود الانخفاض في عام ١٩٩٠ الى ٩,٤ ٪ بسبب أزمة وحرب الخليج.

وبالنسبة للمقدرة على الاستيراد، فقد ارتفعت من ١٣١,٣٪ عام ١٩٨١ الى ٢٠٨٪ عام ١٩٨٤، وارتفعت في عام ١٩٨٦ بأسعار عام ١٩٨٥ الى ١١٧٪ وواصلت الارتفاع الى ١٧٤٪ عام ١٩٨٩، وانخفضت الى ١٥١٪ عام ١٩٩٠؛ ويعود هذا الى تحسن الرقم القياسي السعري والكمي للصادرات وبخاصة الصادرات الصناعية ثم ارتفعت في عامي ١٩٨٨و ١٩٨٩ شروط التبادل التجاري الكمي والسعري لصالح الأردن، فقد بلغ الربح من التبادل التجاري مع العالم ١٢,٦ و ٢١,١ على التوالي. ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى تحسن الأرقام القياسية السعرية للصادرات الأردنية في هذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السنوات حيث ارتفع من ٧٩,٩٪ عام ١٩٨٧ الى ٩٣,١٪ و ١٤٥,٣ لعامي ١٩٨٨و ١٩٨٩ على التوالي، مع ارتفاع طفيف في الارقام القياسية الكمية للصادرات من ١٢١,٩٪ لعام ١٩٨٧ الى ١٣٦,٦٪ واي ١٤٢٪ لعام ١٩٨٨و ١٩٨٩ على التوالي.

واجهت شروط التبادل التجاري الكمي تراجعا ملموسا خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، فقد انخفضت من ١٠٢,٤٪ بأسعار عام ١٩٨٥ الى ٦٦,٣٪ عام ١٩٨٩، ثم تحسنت قليلا الى ١٧,٨٪ عام ١٩٩٠ بينما انخفضت شروط التبادل التجاري السعري بمعدل أقل من انخفاض شروط التبادل التجاري الكمي، فقد انخفضت من ١١٤,٣٪ بأسعار عام ١٩٨٥ لعام ١٩٨٦ الى ١٠٧,١٪ لعام ١٩٩٠، بينما كانت لعام ١٩٨٨ حوالي ١٢١,١٪ .

ويعود السبب في ذلك الى تغير هيكل الصادرات من تصدير المواد الغذائية الأولية من الخضار والفاكهة وتصدير السلع الأولية الصناعية لا سيما الفوسفات حتى عام ١٩٨٢. أي تصدير السلع الصناعية التحويلية المعقدة التصنيع، مما عمل على تحسن أداء الاقتصاد الأردني بحيث كان هناك ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الصادرات.

ويعود التحسن في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصادرات الى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني أمام العملات الأجنبية خلال عامي ١٩٨٨و ١٩٨٩، مما ساعد على ارتفاع الطلب على الصادرات الأردنية الصناعية عالميا (٦٤) اما انخفاض الربح من التبادل التجاري مع العالم الى ٩,٤٪ في عام ١٩٩٠؛ فيعود الى أزمة وحرب الخليج، وتوقف الصادرات الأردنية الى العراق ودول الخليج العربي. (٦٥)

ونلاحظ من جدول شروط التبادل التجاري للأردن والمقدرة على الاستيراد وجداول الأرقام القياسية للصادرات والمستوردات الأردنية، أن للصادرات الصناعية دورا بارزا وكبيرا في تحسن شروط التبادل التجاري للأردن ويظهر هذا جليا بعد عام ١٩٨٠، اذ تبلورت في بداية الثمانينات نتائج استراتيجية التصنيع التصديري وأهميتها بعد أن سادت في السبعينات استراتيجية التصنيع الاحلالي للواردات، وبداية الانتاج التجاري للبوتاس والتصدير. حيث ارتفع من ١٨٩ ألف دينار عام ١٩٨٢ الى ١٤,٩ مليون دينار عام ١٩٨٤، والى ٨٨,٥ مليون دينار عام ١٩٩٠.

وكذلك، تحسن هيكل الصادرات الأردنية الاجمالي لصالح الصادرات الصناعية، مما أدى الى تحسن الرقم القياسي للصادرات الأردنية، وبالتالي زيادة عوائد التصدير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وارتفاع المقدرة على الاستيراد وتطور هيكل الصادرات الصناعية لصالح الصادرات الصناعية التحويلية الأمر الذي حسن شروط التبادل التجاري الكمي والسعري وارتفاع أسعار الصادرات الصناعية التحويلية مقارنة بالصادرات الاخرى، ونمو كمياتها بشكل كبير نتيجة زيادة عدد الصناعات والمصانع التحويلية في الصناعة الواحدة.

كما أدى تحسن العلاقات السياسية مع الدول العربية لاسيما جمهورية العراق خلال الحرب العراقية الايرانية، واعتماد العراق على الاقتصاد الاردني في تلبية عدد كبير من احتياجاته الغذائية والاستهلاكية؛ ادى الى زيادة حجم الصادرات الاردنية الصناعية الغذائية والتحويلية. وهذا دفع عدد من المستثمرين الى اقامة مصانع خصص انتاجها الى السوق العراقية فقط. وبرزت هذه المشكلة عند عام ١٩٨٨ عندما توقفت الحرب العراقية الايرانية وبدأ العراق في اعادة تشغيل بعض المصانع السابقة، وفي عام ١٩٩٠ بعد حرب الخليج وفرض الحصار العسكري والاقتصادي على العراق توقفت هذه المصانع عن تزويد السوق العراقية، وواجهت مشكلة في تسويق انتاجها محليا بل عجزت عن التسويق محليا مما دفع بعض هذه المصانع الى الاغلاق. واحتل حجم الصادرات الأردنية الى العراق الترتيب الأول حسب التوزيع الجغرافي لها. ومن هنا، فقد ساهمت استراتيجية التصنيع التصديري في تحسين شروط التبادل التجاري لصالح الأردن وزيادة المقدرة الاستيرادية من خلال زيادة حجم الصادرات الأردنية وعوائدها.

ثالثا:أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية

تعددت تعريفات الاحتياطيات الدولية International Reserves فقد عرفت بانها "الأصول التي تقبلها الوحدات الاقتصادية الأجنبية في كافة الاوقات أي أن البلد الذي يملكها له ملء الحرية في استعمالها في أي وقت يشاء، ولأي هدف أراد دون قيد أو شرط". (٦٦) كما عرفت بأنها عبارة عن مجموع الأدوات الجاهزة للاستعمال في تسوية المدفوعات وينطبق هذا التعريف على الأصول الاحتياطية التقليدية وتشمل الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والشريحة الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة (٦٧). والتعريف الأنسب والاكثر قبولا هو "أنها وسائل الدفع ذات القبول العام لدى الدول لاجراء المدفوعات التي تتم فيما بينها بحيث يمكن استخدامها لعلاج أي اختلال في ميزان المدفوعات ينشأ عن تداول رؤوس الأموال، وتبادل السلع فيما بين الدول" (٦٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما مكونات الاحتياطيات الدولية في الأردن (الرسمية والتجارية) فهي :

١- موجودات البنك المركزي الأردني من الذهب.
٢- الشريحة الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي.
٣- حقوق السحب الخاصة.
٤- العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

أهم استعمالات الاحتياطيات الدولية، هي: (٦٩)

١- تمويل اختلالات ميزان المدفوعات وتغطية زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة في حالة الاختلالات الموسمية والمؤقتة. والمساهمة في تلطيف أسلوب التكيف مع الاختلالات المزمنة طويلة المدى.

٢- تستعمل الاحتياطيات الدولية لتسديد أثمان المستوردات التي يستوردها البلد من الخارج في الوقت الذي لا يستطيع فيه الاقتراض أو تسيل أصوله الأجنبية.

٣- اظهار قوة المركز المالي للبلد بحيث يمكن المركز المالي القوي أن يحول دون هروب العملة في حالة تعرضها لأزمة، كما ان وفرة الاحتياطات الدولية تعمل على تسهيل الحصول على القروض من أسواق الائتمان الدولية بشروط ميسرة.

٤- تمثل المطلوبات السائلة على الأجانب استثمارا للثروة القومية سواءا كانت بالنسبة للعائدات التي تدرها أو من خلال مساهمتها في تنويع موجودات الحافظة القومية.

ويتم رفد الاحتياطيات الدولية من أحد المصادر التالية: (٦٩)

١- عائدات التصدير من العملات الأجنبية.
٢- المساعدات والهبات من الدول العربية النفطية ودول العالم.
٣- القروض من الدول والبنوك التجارية من العملات الاجنبية.

وهناك حلقات متواصلة التداخل بين دور الاحتياطيات في دعم استقرار سعر صرف العملة المحلية، مما يشجع على تدفق العملات الأجنبية الى البلد على شكل تحويلات من العاملين في الخارج، وعلى شكل استثمارات أجنبية في البلد، وزيادة ايرادات الصادرات من العملات الأجنبية والتي بدورها توفر الاحتياطيات الدولية، وتوفر الأموال اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، وزيادة حجم الصادرات السلعية، وتدعم بالتالي سعر صرف العملة وهكذا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٦)

تطور احتياطيات الأردن الدولية خلال الفترة (١٩٧٣- ١٩٩٠) مليون دينار

السنة	احتياطيات الاردن الدولية			معدل النمو٪	
	البنك المركزي	البنوك التجارية	الاجمالي	الاجمالي	البنك المركزي
١٩٧٣	٩٩,٨	٦,٥	١٠٦,٣	٦,٦	٣,٥
١٩٧٤	١٠٩,٤	٧,٩	١١٧,٣	١٠,٣	٩,٦
١٩٧٥	١٦٠,٥	١٢,٤	١٧٢,٩	٤٧,٤	٤٦,٨
١٩٧٦	١٨٢,٣	١٩,٢	٢٠١,٥	١٦,٥	١٣,٦
١٩٧٧	٢٢٩,٢	٣٦,٧	٢٦٥,٩	٣١,٩	٢٥,٧
١٩٧٨	٢٨٦,١	٧٤,١	٣٦٠,٧	٣٥,٧	٢٤,٩
١٩٧٩	٣٧٠,٨	٨٠,١	٤٤٧,١	٢٤,٠	٢٩,٦
١٩٨٠	٤١٧,٤	٢٠٥,٢	٦٢٢,٥	٣٩,٢	١٢,٦
١٩٨١	٤٣٣,٦	٢٣٣,٣	٦٦٨,٧	٧,٤	٣،٩
١٩٨٢	٣٧٢,٩	٢٥٥,٤	٦٣٠,٤	٥,٧ -	١٤,٠-
١٩٨٣	٣٨٠,٣	٣٠٤,٤	٦٩٩,٢	١٠,٩	٢,٠
١٩٨٤	٢٧٨,٢	٣٣٠,٥	٦٢٨,٣	١٠,١-	٢٦,٨-
١٩٨٥	٢٢٤,٩	٣٨٤,٩	٦٢٤,٢	٠,٧-	١٩,٢-
١٩٨٦	٢١٩,٨	٤٠٣,٣	٦٣٧,٥	٢,١	٢,٣-
١٩٨٧	٢٠٤,٩	٤٥٢,٠	٦٦٥,٦	٢,٤	٦,٨-
١٩٨٨	١١٨,٢	٥٧٢,٦	٥٧٢,٥	١٤-	٤٢,٣-
١٩٨٩	٣٦٧,٥	٦٣٢,٤	٧٥٣,٢	٣١,٦	٢١١,٠
١٩٩٠	٦٣٢,٩	٦٥٦,٣	٩٢١,٧	٢٥,٠	٧٢,٢

المصدر: البنك المركزي دائرة الابحاث والدراسات التقارير الشهرية والسنوية

تم حساب معدل النمو من قبل الباحث

شهدت الفترة (١٩٧٣-١٩٨١) وفرة في الموارد المالية الأجنبية التي تدفقت الى البلد بسبب زيادة عوائد الفوائض البترولية في أعقاب ارتفاع أسعار النفط ومع ما رافقه من ازدهار اقتصادي محليا وعالميا، مما ساعد على زيادة المساعدات العربية للأردن وارتفاع التحويلات من الأردنيين العاملين بالخارج، والتوسع في الاستثمار واقامة المشروعات الصناعية وبخاصة الصناعات الاحلالية والصناعات التصديرية، اضافة الى التحرر من قيود مراقبة العملة الأجنبية. حيث أحرزت معدلات الاحتياطيات الدولية نموا لم يعهد لها مثيل ابان هذه الفترة والتي بلغ معدلها مانسبته ٢٤,٤٪ سنويا، اذ ارتفعت من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٦,٣ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٦٦٨,٣ مليون دينار عام ١٩٨١. ونمت الاحتياطيات الرسمية (البنك المركزي) من ٩٩,٨ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٤٣٣,٦ مليون دينار عام ١٩٨١ بمعدل سنوي مقداره ١٨,٩٪، بينما نمت الاحتياطيات الدولية لدى البنوك التجارية بنسبة ٦٦,٤٪ من ٦,٥ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٢٣٣,٣ مليون دينار عام ١٩٨١، ويعود ذلك الى السماح للبنوك التجارية في فتح حسابات الودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين وغير المقيمين ونتيجة لزيادة عائدات التحويلات والتصدير والاستيراد. ويمكن اعتبار الاحتياطيات الدولية لدى البنوك التجارية مؤشرا على زيادة حجم الصادرات أو زيادة فعالية القطاع التجاري من استيراد وتصدير.

في الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨) تراجعت الاحتياطيات من العملات الأجنبية الاجمالية بمقدار ١,٨٪ سنويا، ويعود ذلك لانخفاض حجم المساعدات العربية وحوالات الأردنية العاملين بالخارج وقيام البنك المركزي الأردني بدعم عملية تصدير المنتجات والسلع الأردنية الى العراق على نطاق واسع ابان الحرب العراقية الايرانية وتحصيل أثمانها عن طريق التقاصي مع البنك المركزي العراقي. وقد تراجعت الاحتياطيات الرسمية بنسبة ١٥,٦٪ سنويا. بحيث انخفضت من ٣٧٢,٩ مليون دينار عام ١٩٨٢ الى ١١٨,٢ مليون دينار عام ١٩٨٨. وبالمقابل ارتفعت الاحتياطيات لدى البنوك التجارية من ٢٥٥,٤ مليون دينار عام ١٩٨٢ الى ٥٧٢,٦ مليون دينار عام ١٩٨٨.

أما في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، فقد سجلا نموا في الاحتياطيات الدولية ما نسبته ٣١,٣٪ و ٢٥,٠٪ سنويا على اللواتي، وسبب هذا الارتفاع في الاحتياطيات الدولية ما يلي:(٦٥)

١- انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة ٥٠٪، مقابل العملات الأجنبية وعند تقيم العملات الأجنبية بالدينار الأردني فانها ستظهر بأعلى مما كانت عليه في السابق.

٢- توقف الأردن عن اجراء بعض المدفوعات الخارجية (فوائد الديون الخارجية) المستحقة وأقساطها.

٣- الجهود الدولية الداعمة لبرنامج التكيف الاقتصادي الذي تبناه الأردن عام ١٩٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- الدعم الدولي الرامي الى تخفيض آثار أزمة الخليج على الاقتصاد الأردني، وعودة حوالي ٣٠٠ ألف مواطن من دول الخليج ومعظم مدخراتهم مما ساعد على رفع كمية الاحتياطيات في الاقتصاد المحلي.

ونتيجة لانخفاض مستوى الادخارات المحلية والعجز الدائم في الميزان التجاري وحاجة الأردن المتزايدة الى العملات الأجنبية لتلبية متطلبات النشاط الاستثماري والانتاجي والاستهلاكي جعله يعتمد على القروض والمساعدات الخارجية لا سيما العربية منها في عملية التنمية. ومع تزايد الحاجة الى الاستثمارات لزيادة معدلات النمو في الانتاج ولزيادة الصادرات والحد النسبي من المستوردات وتوفير العملات الأجنبية للاقتصاد المحلي وتأمين عبئ خدمة المديونية العالمية للأردن، جعل الأردن يزيد من درجة اعتماده على المساعدات والقروض أملا استثمارها واستخدامها من جديد في حل مشكلة المديونية من خلال زيادة الانتاج والتصدير.

مما سبق نجد أن الاحتياطيات الدولية كانت تعتمد بالدرجة الأولى على المساعدات العربية والقروض الخارجية لرفدها وبالدرجة الثانية كانت تعتمد على تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج أما اعتمادها على الصادرات فجاء بالمرتبة الثالثة.

ان حيازة الاحتياطيات الدولية كانت الفيصل في تحقيق الاستقرار النقدي في الاردن وضمان قابلية الدينار للتحويل، وبالتالي ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن حيث رافق تقدم الصادرات والازدهار الاقتصادي نمو في الاحتياطيات الدولية من الفترة (٧٣-٨٢). أما الفترة ٨٢-٨٨ فقد تميزت بالعديد من العوامل السلبية في الاقتصاد الأردني، مثل انخفاض المساعدات، وانخفاض حوالات العاملين بالخارج نظرا لعودة عدد كبير منهم، وانحسار التوسع في الصادرات الأردنية، وتراجع الاحتياطيات الدولية (٦٩).

رابعا : أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على التبعية الاقتصادية للأردن:

أصبحت السياسة التجارية للدول النامية في اطار التخصص وتقسيم العمل الدولي وسيلة كرست تبعية تلك الدول تجاه السوق الرأسمالي العالمي سواء من حيث الاستيراد أو التصدير، وجعلت منها عرضة لكل التقلبات الاقتصادية والأزمات المواكبة للاقتصاديات الرأسمالية. حيث ترتبط حصيلة صادراتها بمدى الطلب والنشاط الاقتصادي في هذه الدول وسيطرة الأسعار الاحتكارية على أسعار الصادرات من المواد الأولية أو الواردات من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السلع الرأسمالية او الوسيطة و الاستهلاكية، وجعلت هذه الدول الرأسمالية حالة التبعية هذه اداة لامتصاص التضخم الذي تعاني منه.

ونتيجة لذلك، فقد تحملت الدول النامية مبالغ باهظة كخسائر نتيجة كون معدلات التبادل التجاري للمواد الأولية في غير صالحها والأسعار الاحتكارية ونهب الشركات متعددة الجنسية لمواردها والتسبب في عجز مستمر ودائم في موازين مدفوعاتها ولجوئها الى الاقتراض.

وتلعب التجارة الدولية دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية وبخاصة من خلال الدخل المتولد من قطاع التصدير. ولكن هذه الدول في اعتمادها على تصدير السلع الأولية بخلاف الدول المتقدمة حيث تتمز صادراتها بالتنوع، وبالتالي فان اي اختلال في السوق العالمي لسلعة ما يؤثر بشكل كبير على الدولة النامية المصدرة لهذه السلعة، واما بالنسبة للدولة المتقدمة فان التأثير عليها يكون طفيفا.(٢٠)

وتكون التبعية المفروضة على الدول النامية من قبل الدول المتقدمة ونتيجة للتخصص في العمل كما يلي:(٧٠)

١- تبعية رأس المال الأجنبي سواء بالاقتراض أو الاستثمار الأجنبي في الدول (الشركات متعددة الجنسية).

٢- ارتباط تجارة الدول النامية الأحادية (ذات التركز السلعي والجغرافي العاليين) مع دولة أو دولتين وعادة تكون الدولة التي استعمرتها سابقا.

٣- التبعية التكنولوجية بأن تقوم الدول النامية باستيراد التكنولوجيا من الخارج ويتم التخلص من التبعية للخارج من خلال:

١- السيطرة على مواردها المتاحة.

٢- السيطرة على التكنولوجيا وفهمها وتطويرها لخدمة اقتصادها.

وبالنسبة للاقتصاد الأردني، فقد كان الأردن مستعمرا من قبل بريطانيا، اذ ان الموازنة العامة للدولة كانت تعتمد على المساعدات البريطانية للأردن، ومن ثم على دعم الولايات المتحدة، وفي بداية السبعينات أصبح الأردن يعتمد على المساعدات العربية والأجنبية لتغطية احتياجاته الدفاعية والاقتصادية وغيرها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكانت مادة الفوسفات حتى بداية السبعينات هي السلعة التصديرية الأولى اضافة الى بعض الخضار والفواكه، أي أن صادرات الأردن كانت تتكون من المواد الخام والسلع الزراعية؛ لذا كانت تعاني من تركز سلعي كبير وتركز جغرافي كذلك حيث ان الاسواق كانت محدودة، مما جعلها عرضة للتذبذب في الأسواق العالمية وجعل عائداتها غير مستقرة. أما من ناحية الاستيراد فان الأردن كان يستورد تقريبا كل احتياجاته من السلع الاستهلاكية الغذائية والسلع الوسيطة والرأسمالية من الخارج مما أحدث عجزا دائما ومستمرا في الميزان التجاري الأردني.

بعد عام ١٩٧٣ وبداية الطفرة النفطية والازدهار الاقتصادي في المنطقة وزيادة المساعدات العربية وزيادة حجم الاقتراض الأجنبي للاردن أدى الى حدوث حالة من التقدم والازدهار الاقتصادي في الأردن تمت خلالها اقامة صناعات احلالية لتخفيف حدة الاستيراد التي ارتفعت بشكل كبير بسبب النمط الاستهلاكي المحاكى السيء. وبدأ الأردن في تطوير الصناعات الاستخراجية والبدء في انتاج البوتاس وتطوير الصناعات الغذائية فبدلا من أن يقوم بتصدير المنتوجات الزراعية الخام يقوم بتصنيع جزء منها يصدرها بأسعار أعلى وعوائد أفضل، وتطوير الصناعات التحويلية مما مكن الاقتصاد من تغطية احتياجاته من بعض السلع المستوردة وتصدير الجزء الفائض وتحقيق ايرادات علما بأن ايرادات صادرات السلع التحويلية أكثر ثباتا واستقرارا وأكبر عائدا من صادرات السلع الاستخراجية الأولية.

تعمقت تبعية الاقتصاد الأردني للأسواق الخارجية بسبب اعتماده على أسواق محددة، حيث ان ما يزيد عن ٦٠٪ من صادراته من السلع التحويلية كانت تصدر الى دول الخليج العربي والعراق. وفي أعقاب أزمة الخليج عام ١٩٩٠ وما بعدها تأثرت صادرات الأردن كثيرا بحيث تم توقف بعض المصانع عن الانتاج وانخفاض انتاج بعضها الآخر كون هذه المصانع كانت معتمدة على تلك الأسواق بالدرجة الأولى (حتى ان بعض المصانع كانت تتعاقد بتصدير كامل انتاجها لسوق العراق) وتوقف التصدير الى العراق بسبب موقف دول الخليج المعادي للأردن والحظر الاقتصادي على العراق. أما فيما يتعلق بتصدير الفوسفات، فان أسواقه تقليدية وتشمل الهند واليابان ودولا اخرى والتي كانت تقوم بتصنيعه لانتاج الأسمدة واعادة تصديره الى الأردن بأسعار عالية.

أن تحول الاقتصاد الأردني نحو التصنيع وبخاصة في مجال الصناعات التحويلية. وتحول هيكل التركيب السلعي للصادرات نحو الصادرات من الصناعات التحويلية مع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

زيادة أصناف الصادرات من السلع الاستخراجية وكمياتها لهو تحول في صالح الاقتصاد الأردني وفيه قدر من الاستقلال وتخفيف التعبية للاقتصاديات الخارجية. والتحول في التركيب السلعي للمستوردات الأردنية جعلها تحد من استيراد السلع الاستهلاكية لصالح السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة للتصنيع كان في صالح الاقتصاد الأردني وقلل من التبعية الاقتصادية للاستيراد من الأسواق الخارجية.

خامسا : أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على حجم البطالة وكفاءة العمال.

يتأثر سوق العمل في أي بلد بالظروف والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك البلد كما يؤثر فيها أي علاقة متبادلة. ويصدق هذا القول على الأردن فلقد واجه الأردن مشكلات عديدة وتحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية تمثلت بصغر الحجم وندرة الموارد وضيق القاعدة الانتاجية. وكذلك عانى من ويلات الحرب وأحداثها وبالذات الحروب التي وقعت في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ وما تبعها من آثار ومضاعفات سيئة على الاقتصاد وعلى مستوى البطالة والتنمية الاقتصادية ككل.

أ- خصائص سوق العمل الأردني: (٥٤)

١- تدني نسبة المشاركة الخام للسكان في القوى العاملة، فقد بقيت معدلات المشاركة الاقتصادية الخام للسكان الأردنيين منخفضة نسبيا في حدود ٢٠٪ من اجمالي السكان للفترة ١٩٧٣- ١٩٨٩ (راجع الجدول رقم ١٧).

٢- التركيب العمري للسكان جعل نصفهم خارج نطاق العمل، اذ ان ٥٠٪ من السكان ينتمون للفئتين العمريتين أقل من ١٥ عاما وأكثر من ٦٤ عاما.

٣- انخفاض نسبة مساهمة المرأة في حجم العمالة الأردنية.

٤- انخفاض نسبة الملتحقين بمقاعد الدراسة، والتي زادت على ثلث عدد السكان.

٥- التقاعد المبكر لعدد مرتفع نسبيا من العاملين وبخاصة في قطاع الخدمات والادارة العامة والدفاع (القطاع العام بالدرجة الأولى).

٦- استمرار هجرة العمالة اليافعة المدربة (الماهرة) الى دول الخليج العربي.

٧- استمرار تدفق العمالة الوافدة (غير المدربة) الى أسواق العمل الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وامتاز سوق العمل الأردني بكونه مرسلا ومستقبلا للعمالة في الوقت نفسه. وقد شهد فائضا في أسواق عمل بعض المهن لا سيما المهن الاكاديمية واعداد الجامعيين وخريجي كليات المجتمع، وذلك نتيجة لتسارع العرض بنسبة أعلى من ازدياد الطلب المحلي والأجنبي على العمالة الأردنية، الأمر الذي أدى الى ارتفاع معدلات البطالة في بداية السبعينات، ثم تحسن هذا الطلب حتى منتصف الثمانينات حيث عادت نسبة البطالة الى الارتفاع بشكل كبير.

ب- أسباب ظهور البطالة: (٥٤)

١- خصائص سوق العمل مجتمعة قد تكون أحد أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة.

٢- البطالة في بداية السبعينات كانت بسبب الهجرة القسرية للفلسطينيين من الضفة الغربية، وبسبب ضعف القاعدة الانتاجية. ولكن تحسن وارتفاع الطلب على العمالة الأردنية محليا بسبب البدء في تنمية القطاعات الاقتصادية الانتاجية الصناعية واقامة البنية التحتية، والطفرة النفطية في عام ١٩٧٣ التي ساهمت في زيادة طلب دول الخليج العربي على العمالة الأردنية التي ساهمت في ارساء قواعد البنية التحتية الصناعية والخدمية في هذه الدول. وفي عام ١٩٨٢ بدأت أسعار النفط بالتراجع وبدأت المساعدات العربية بالانخفاض مما سبب تراجعا في الطلب عل العمالة المحلية بسبب تأخر انجاز المشروعات التنموية التي خطط لاقامتها، وانخفاض طلب دول الخليج على العمالة الأردنية لتراجع عائدات النفط واستكمال معظم هذه الدول لعمليات البنية التحتية والخطط التنموية.

٣- الطلب الخارجي الكبير في منتصف السبعينات وحتى أوائل الثمانينات جعل الاردن يركز على زيادة اعداد مخرجات التعليم لمواكبة هذا الطلب، الامر الذي سبب اختلالا في عرض العمالة عند حدوث الركود الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط فانخفض طلب دول الخليج على العمالة الأردنية، وعجز السوق المحلي على امتصاص هذه العمالة سواء الجديدة (مخرجات التعليم) أو العمالة العائدة من الخارج.

٤- غياب الآلية الفعالة لضبط حركة تدفق العمالة الوافدة حسب احتياجات قطاعات الاقتصاد المختلفة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٧)

معدل النمو السكاني ومعدل النمو في حجم العمالة ومعدل البطالة

لسنوات مختارة

السنة	معدل النمو السكاني	معدل النمو في حجم القوى العاملة ٪	معدل البطالة ٪	معدل المشاركة الاقتصادية الخام	الناتج المحلي الاجمالي GNP
١٩٧٣	٣,٦	٣,٤	١١	١٩,٩	٢١٨,٣
١٩٧٦	٤,٤	٣,٣	١,٦	١٩,٤	٤٢١,٦
١٩٧٩	٣,٧	٣,٦	٣,٥	١٩	٧٥٣
١٩٨٠	٤,٠	٣,٦	٣,٥	١٨,٩	٩٨٤,٣
١٩٨١	٤,٠	٣,٧	٣,٩	١٨,٩	١١٦٤,٢
١٩٨٢	٤,٠	٣,٦	٤,٣	١٨,٨	١٣٢١,٢
١٩٨٣	٤,٠	٣,٧	٤,٨	١٨,٧	١٧٢٨,١
١٩٨٤	٤,٠	٣,٦	٥,٤	١٨,٧	١٨١٨,٧
١٩٨٥	٣,٨	٣,٧	٦	١٨,٧	١٨٨٠,٠
١٩٨٦	٣,٨	٦,٦	٧,٨	١٩,١	٢٠٢٤,٦
١٩٨٧	٣,٦	٣,٨	٨,٣	١٩,٢	٢٠٧٣,٢
١٩٨٨	٣,٦	٤	٨,٩	١٩,٣	٢١٨٩,٥
١٩٨٩	٣,٧	٤	١٠,٣	١٩,٣	٢٥٥٦,٦

مصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، ١٩٨٩.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن معدل النمو السكاني مرتفع في الآردن، حيث تتراوح بين ٣,٦ الى ٤,٤٪ في عام ١٩٧٦. وبلغ متوسط معدل النمو السكاني خلال سنوات الدراسة حوالي ٣,٨. وهذه النسبة من أعلى النسب في العالم وان كانت قريبة من معدلات النمو السكاني في الدول النامية. وبالمقابل استقر، تقريبا معدل النمو في حجم القوى العاملة خلال سنوات الدراسة ٣,٩٪ تقريبا. وبلغ أعلى قيمة لهذا المعدل في عام ١٩٨٦ حيث كانت بحدود ٦,٦٪ وذلك لعودة أعداد كبيرة من العاملين بالخارج والاستقرار نهائيا في الأردن، حيث بلغ عدد العائدين في عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ حوالي ٢٩٢٢٣ عاملا. أما معدل البطالة كما ذكر سابقا فقد كان عاليا في عام ١٩٧٣ بحدود ١١٪ وانخفضت في عام ١٩٧٦ م الى ١,٦٪، ثم بدأت بالارتفاع التدريجي وان بقيت ضمن حدود مسيطر عليها (٣,٥٪) وبدأت هذه المعدلات بالارتفاع منذ عام ١٩٨٣، فارتفعت من ٤,٨٪ الى ١٠,٣٪ عام ١٩٨٩، وحافظ معدل مشاركة السكان الخام في الاقتصاد (أسواق العمل) على مستوى قريب من ٢٠٪.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يلاحظ في هذا الجدول غياب عام ١٩٩٠؛ لأن بيانات هذه السنة غير طبيعية بسبب الهجرة القسرية الضخمة للعمالة الأردنية من دول الخليج العربي وبخاصة من الكويت والسعودية وما سببته من ارباك في الاقتصاد الأردني بعامة وسوق العمل بخاصة. فقد بلغت معدلات البطالة حوالي ٢٤٪.

ركزت خطط التنمية الثلاثية والخمسية منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٩٠ على ظاهرة البطالة لا سيما في الاعوام التي بدأت هذه الظاهرة بالظهور والارتفاع، وأدى تطور العلاقات الصناعية وانتشار المدن الصناعية وبناء البنية التحتية وتطور أساليب الانتاج مع تطور التكنولوجيا الى ارتفاع الطلب المحلي على العمالة وبخاصة الماهرة ونصف الماهرة. وبدأت الادارة في رفع الكفاءة الانتاجية للعمال وتحفيزهم على زيادة الانتاج والعمل على تحسين ظروفهم بعد توعيتهم لحقوقهم العمالية والمطالبة بها، والتركيز على تنمية رأس المال البشري وتدريبه وتعليمه، وبالتالي ظهور قوة عمل قادرة على استيعاب التغيرات التي يتطلبها أو يمليها الانتاج الصناعي.

وكذلك برز دور الحكومة في تنظيم سوق العمل ووضع القوانين والانظمة والتشريعات(٥٤) التي ساهمت في دعم سوق العمل وتنميته، وتوفير العمالة اللازمة لاقامة الصناعات الحديثة التي تتطلب كفاءات عالية.

ومن هنا، فان سوق العمل يلعب دورا أساسيا في الاقتصاد من خلال دوره في العملية الانتاجية، وتعد العلاقات الصناعية من أهم محددات سوق العمل واتجاهاته، وبالتالي فان الناتج القومي الاجمالي يرتبط بعلاقة طردية قوية مع توافر أجواء مستقرة ومتوازنة من العلاقات الصناعية.

وثمة تأثير متبادل بين السياسة الصناعية ومستويات التشغيل في الاقتصاد، اذ ان التوسع في اقامة المصانع وزيادة حجم الانتاج يتطلب وجود العمالة المدربة اللازمة لهذه المصانع. وجاءت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير لدعم سوق العمل الاردني وتنميته من خلال اقامة المصانع والصناعات التصديرية وتشغيل الأيدي العاملة الأردنية من خلال ادخال صناعات جديدة وتكنولوجيا حديثة وأثر سوق العمل في القطاع الصناعي ككل والصناعات التصديرية أيضا من خلال توفير العمالة اللازمة لاقامة هذه الصناعات وتشغيلها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وساهم قطاع الصناعة في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في زيادة الانتاج المحلي الاجمالي، فقد امتاز القطاع الصناعي في الفترة ١٩٧٣-١٩٩٠ بما يلي:

١- اتبع الأردن استراتيجية صناعية منوعة، احلالية ومن ثم تصديرية تهدف الى تشجيع الصناعات بشكل عام سواء تعدينية استخراجية أو تحويلية واعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات ذات الجدوى الاقتصادية العالية.

٢- تشير التطورات الى وجود تشجيع للصناعة الاحلالية حتى منتصف السبعينات مع اعطاء حوافز بسيطة لاقامة صناعة تصديرية. وبعد هذه الفترة اعطيت الأهمية لاقامة صناعات تصديرية معتمدة على المواد الخام المحلية.

٣- ان المشروعات الصناعية التحويلية صغيرة ومتوسطة الحجم تعد وبدرجة كبيرة مشروعات كثيفة استخدام العمل، وقد ساهمت في امتصاص أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل. بينما المشروعات الكبيرة والتي في مجملها صناعات استخراجية ضخمة ذات كثافة عالية في استخدام رأس المال، وبالتالي فان مساهمتها في امتصاص العمالة قليلة. ومن هنا، فان المشروعات الصناعية التحويلية الصغيرة والمتوسطة قادرة على الاسهام في حل مشكلات البطالة. (٥٤)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٨)

توزيع مجمل عدد العاملين على القطاعات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠) ألف عامل

السنة	مجمل عدد العاملين	الزراعة		الصناعة التحويلية والاستخراجية		الكهرباء والماء		الانشاءات		الخدمات	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٧٣	٢٩٦,٠	٤٩,٨	١٦,٨	٢٧,٦	٩,٣	١,٨	٠,٦	٢٨,٨	٩,٧	١٨٨,٠	٦٣,٥
١٩٧٤	٣١٦,٤	٥٠,٤	١٥,٩	٢٩,٤	٩,٣	٢,٠	٠,٦	٣٢,٥	١٠,٣	٢٠٢,١	٦٣,٩
١٩٧٥	٣٣٨,١	٥٠,٢	١٤,٩	٣٠,٧	٩,١	٢,١	٠,٦	٣٦,٢	١٠,٧	٢١٨,٩	٦٤,٧
١٩٧٦	٣٦١,٣	٤٩,٥	١٣,٧	٣١,٩	٨,٨	٢,٢	٠,٦	٣٩,٦	١١,٠	٢٣٨,١	٦٥,٩
١٩٧٧	٣٧١,٠	٤٨,١	١٢,٩	٣٢,٥	٨,٨	٢,٣	٠,٦	٤٣,٤	١١,٧	٢٤٤,٧	٦٦,٠
١٩٧٨	٣٨٠,٩	٤٦,٦	١٢,٢	٣٣,٢	٨,٧	٢,٣	٠,٦	٤٧,٠	١٢,٤	٢٥١,٨	٦٦,١
١٩٧٩	٣٩١,١	٤٥,١	١١,٥	٣٣,٧	٨,٦	٢,٤	٠,٦	٥٠,٨	١٣,٠	٢٥٩,١	٦٦,٣
١٩٨٠	٤٠٥,٣	٤١,٤	١٠,٢	٣٥,٩	٨,٩	٢,٧	٠,٧	٥٠,٩	١٢,٦	٢٧٤,٤	٦٧,٧
١٩٨١	٤١٨,٤	٣٩,٠	٩,٣	٣٩,٣	٩,٤	٣,١	٠,٧	٥٢,٥	١٢,٦	٢٨٤,٥	٦٨,٠
١٩٨٢	٤٣١,٨	٣٥,٨	٨,٣	٤١,٩	٩,٧	٣,٦	٠,٨	٥٢,٦	١٢,٢	٢٩٧,٩	٦٩,٠
١٩٨٣	٤٤٥,٣	٣٢,٨	٧,٤	٤٤,٦	١٠,٠	٤,١	٠,٩	٥٢,٧	١١,٨	٣١١,٢	٦٩,٩
١٩٨٤	٤٥٨,٥	٣٤,٩	٧,٦	٤٧,٤	١٠,٣	٤,٦	١,٠	٥٢,٧	١١,٥	٣١٨,٩	٦٩,٦
١٩٨٥	٤٧٢,٣	٣٦,٩	٧,٨	٤٩,٩	١٠,٦	٥,٢	١,١	٥١,٩	١١,٠	٣٢٨,٤	٦٩,٥
١٩٨٦	٤٩٢,٥	٣٧,٤	٧,٦	٥٢,٧	١٠,٧	٥,٤	١,١	٥٤,٢	١١,٠	٣٤٢,٨	٦٩,٦
١٩٨٧	٥٠٩,٣	٣٧,٧	٧,٤	٥٣,٦	١٠,٥	٨,٥	١,٧	٥٣,٣	١٠,٥	٣٥٦,٢	٦٩,٩
١٩٨٨	٥٢١,٨	٣٩,٧	٧,٦	٥٣,٧	١٠,٣	٨,٣	١,٦	٥٢,٢	١٠,٠	٣٦٧,٩	٧٠,٥
١٩٨٩	٥٢٣,٥	٣٧,٧	٧,٢	٥٤,٤	١٠,٤	٧,٣	١,٤	٥٠,٨	٩,٧	٣٧٣,٣	٧١,٣
١٩٩٠	٥٢٤,٢	٣٨,٣	٧,٣	٥٣,٥	١٠,٢	٦,٨	١,٣	٥١,٩	٩,٩	٣٧٣,٧	٧١,٣

المصدر:

١- عيسى ابراهيم وآخرون، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الأول، الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية. جدول رقم (٩-١)، ص ٦٣

٢- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة العمل، التقرير السنوي للأعوام ١٩٨٩و ١٩٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شهدت الفترة ١٩٧٣- ١٩٨٠ تطور صناعيا ملموسا من حيث الكم والنوع نتيجة للظروف الاقتصادية المواتية. وهذا الازدهار الاقتصادي كان له اثر واضح على زيادة الطلب على العمالة محليا وبلغ معدل النمو للانتاج الصناعي في هذه الفترة بالأسعار الثابتة ١٧٪ (٥٤) وانخفض معدل البطالة في هذه الفترة من ١١,١٥٪ في عام ١٩٧٣ الى ٣,٥٠٪ فقط في عام ١٩٨٠. وكان أدنى معدل لها خلال هذه الفترة ١,٦٪ في عام ١٩٧٦. الا أن معدل النمو هذا قد تراجع خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٠، فقد بلغ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ حوالي ٤,٩٪ فقط. وأدى التراجع الصناعي والاقتصادي بشكل عام الى حدوث انتكاس لحجم الصادرات الأردنية وتراجعا في الطاقة التشغيلية للمصانع مما ادى الى انخفاض طلبها على العمل بل وتخفيض حجم العمالة لديها؛ مما ساهم في رفع معدل البطالة. وكذلك ادى الركود الاقتصادي الذي شهده الأردن والعالم العربي والعالم أجمع بسبب ارتفاع أسعار النفط في بداية الثمنينات ثم انخفاضها؛ الى حالة من الركود الاقتصادي العام في دول الخليج ترتب عليه انخفاض في طلبها على العمالة الأردنية وتخفيض عدد العاملين فيها خاصة بعد انتهاء بعض تلك الدول من بناء البنية التحتية وارساء قواعد الانتاج وتدريب الأيدي العاملة المحلية. وارتفعت نسبة البطالة خلال هذه الفترة من ٣,٥ عام ١٩٨١ الى ١٦,٨٠٪ عام ١٩٩٠، علما بأن هذا الرقم لا يعبر حقيقة عن حجم البطالة في عام ١٩٩٠ حيث يعتقد بعض الباحثين بانه أعلى من ذلك وسبب الارتفاع الهائل في حجم البطالة يعود الى العودة الجماعية الكبيرة للعمالة الأردنية من دول الخليج العربي وبخاصة الكويت والسعودية.

ينعكس نموذج التنمية الاقتصادية ومساره في أي بلد على التوزيع القطاعي للقوى العاملة؛ فالقطاعات التي تنمو بشكل اسرع لا بد وأن توظف عددا أكبر من العمال، وبذلك يتزايد تركز القوى العاملة فيها. ويدل التوزيع القطاعي للقوى العاملة الأردنية. أن نسبة العاملين في الصناعة والتعدين فقد انخفضت من ٩,٣٪ عام ١٩٧٣ الى ٨,٩٪ عام ١٩٨٠، ثم بدأت بالارتفاع ثانية وبلغت ١٠,٢٪ عام ١٩٩٠. وفي أحسن أحواله لم يستوعب أكثر من ١٠,٧٪ في الاعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٦.

لكن الارقام المطلقة لاستيعاب العمالة الأردنية في قطاع الصناعة والتعدين ارتفعت بشكل ملموس من ٢٧,٦ ألف عامل عام ١٩٧٣ الى ٥٣,٥٠ ألف عامل عام ١٩٩٠ وهي زيادة يمكن تفسيرها بالتقدم الكبير الذي حصل في قطاع الصناعة التصديرية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي دراسة (٧١) اعدت لتقدير حجم عرض العمل ومعدل المشاركة في القوة العاملة في الاردن ظهرت النتائج التالية:

كان أثر الأجور الحقيقية موجبا ويختلف احصائيا عن الصفر لقطاع الصناعة، وبالتالي فانه يمكن الاستنتاج أن سياسة الأجور تؤثر على عرض العمل. وكذلك فان زيادة الأجور في جميع القطاعات بنفس المقدار سيؤدي الى زيادة عرض العمل في الصناعة على حساب القطاعات الأخرى. وتشترك قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والادارة العامة والخدمات الاجتماعية والادارة العامة في هذا الوضع على حساب قطاعات الانشاءات والكهرباء الماء والتجارة. ومن خلال تأثير معامل الأجور الحقيقية فان قطاع الصناعة يأتي بالدرجة الثانية بعد قطاع الخدمات والادارة العامة في استيعاب العمالة. وكان تأثير كمية العمل المعروضة في الفترة السابقة موجبا وذا دلالة احصائية عالية. بشكل عام لقطاع الصناعة والقطاعات الأخرى ما عدا قطاعي التجارة والادارة العامة.

ومن هنا، يمكن القول ان محاربة البطالة لابد وأن تكون من خلال سياسات الطلب على العمل وخلق فرص العمل، وذلك عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة وتشجيع الانتاج المعتمد على طرق الانتاج كثيفة العمل ويظهر دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاقتصاد على اقامة الصناعات التصديرية كثيفة الاستخدام للعمل وهي بالأغلب الصناعات التحويلية والغذائية الصغيرة والمتوسطة الحجم، واعطاء حوافز الدعم والاعفاء الضريبي لمثل هذه الصناعات على أساس عدد العمال أو نسبتهم لرأس المال وليس على أساس مقدار رأس المال. (٧١)

تساهم استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير في رفع انتاجية العامل حيث ان التكنولوجيا والتقدم الصناعي يعملان على زيادة انتاجية العمل فان استخدام المنشأة للتكنولوجيا المتطورة باستمرار وأساليب ترشيد الانتاج والعمل، وتعمل على تدريب واعداد الكادر ورفع مهارته يعمل على رفع الانتاجية ونحوها، وكلما كان نمو الانتاجية أسرع كلما كانت المنشأة أكثر ازدهارا. وكون الصناعات الموجهة للتصدير تعتمد على أساليب تقنية حديثة ومتطورة وتستخدم الأسلوبين : أسلوب الانتاج ذو الكثافة الرأسمالية للصناعات الكبيرة المعقدة، وأسلوب الانتاج ذو الكثافة للعمل للصناعات المتوسطة والصغيرة وكلا الاسلوبين يعملان على تطوير الانتاجية ونموها.

يوجد عدة حسابات لانتاجية العمل وأكثرها استعمالا ما يلي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١) انتاجية العمل عبارة عن مقدار المنتجات بالنسبة لكل عامل خلال فترة زمنية

$$\text{أو انتاجية العمل} = \frac{\text{الانتاج الاجمالي أو الصافي}}{\text{متوسط عدد العمال خلال فترة معينة}} \qquad (٢١)$$

$$\text{٢) انتاجية العامل المتوسطة} = \frac{\text{القيمة المضافة بالأسعار الثابتة}}{\text{عدد العمال}} \qquad (٧٢)$$

باستخدام الطريقة الأولى تم حساب الملحق رقم (١٥)، وقد ساهم التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي في زيادة انتاجية العامل الأردني، وأدى اقامة عدد من المؤسسات الكبيرة كثيفة الاستخدام لرأس المال الى تزايد حصة العامل من رأس المال المستثمر بهذه المنشآت، وأدى الى ارتفاع معامل القيمة المضافة الى العمال وزيادة النمو الاقتصادي. عمل الازدهار الذي شهده الأردن على رفع انتاجية العامل وارتفاع حجم الاستثمار في قطاع الصناعة. مما رفع انتاجية العامل في قطاع الصناعة والتعدين من ١٧٨٣,٢ دينار للعامل عام ١٩٧٣ الى ٤٣٢٨,٩ دينار للعامل في عام ١٩٨١، ثم بدأت الانتاجية بالتراجع بسبب حالة الركود الاقتصادي فبلغت في عام ١٩٨٧ فقط ٢٠٨٣,٤ دينار للعامل انظر الملحق رقم (١٥).

وفي دراسة الباحث محمد الهزايمة. وباستخدام للطريقة الثانية وبحساب الانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية وجد أن انتاجية العامل قد ارتفعت من ٣٠٩٣,١ دينار ١٩٦٨ الى ٣٣٨٩,٩ دينار عام ١٩٧٤. وارتفعت من ٤٢٣٧ دينار عام ١٩٧٩ الى ٤٧٣١,٨ دينار عام ١٩٨٤، وبسبب الركود الاقتصادي في منتصف الثمانينات انخفضت الانتاجية الى ٣٩٨٠,٥ عام ١٩٨٦، ثم ارتفعت في الأعوام اللاحقة الى ٤٤٢٨,٦ دينار عام ١٩٨٩، وانخفضت في عام ١٩٩٠ الى ٣٤٢٨,٦ حسب تأثر الاردن بأزمة وحرب الخليج. (انظر جدول رقم ١٥).

وتعتبر انتاجية العامل من أهم معايير التطور الصناعي حيث ان تطور انتاجية العامل تعكس مجموعة من المتغيرات المهمة في قياس التطور الصناعي كتطور الخبرات والمهارات وحسن الادارة وأساليب الانتاج المستخدمة. كما انها مؤشر على سلامة هيكل العلاقات الصناعية ومن خلال الدراسة التي أعدتها الجمعية العلمية الملكية في كانون الأول عام ١٩٨٩ والتي احتسبت انتاجية العمل في القطاعات المختلفة الى متوسط انتاجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصاد الوطني ككل للفترة ١٩٦٨- ١٩٨٧، حيث وجدت هذه النسبة مرتفعة في قطاعات الخدمات المالية وقطاع التعدين (الصناعات الاستخراجية) والصناعة التحويلية قطاع التجارة وقطاع الكهرباء والماء. في حين كانت متدنية نسبيا في قطاعات الزراعة والانشاءات والخدمات الاجتماعية والادارة العامة. (جدول رقم ١٥)

وبذلك، نجد أن القطاع الصناعي وبخاصة الصناعات الموجبة للتصدير كثيفة العمل تساهم في حل مشكلة البطالة، وتعمل على رفع انتاجية العامل من خلال التقدم التكنولوجي الهائل في هذا القطاع والدورات التدريبية والتعليمية لرفع كفاءة العمالة لمواكبة التقدم التكنولوجي.

الخلاصة

على الرغم من تطور الصادرات الأردنية ونموها الا أن تأثيرها كان سلبي على النمو الاقتصادي، حيث أن العلاقة عكسية بين معدل نمو الصادرات الأردنية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. وعند توزيع الصادرات الى استخراجية وتحويلية وغذائية وجد أن أثر كلا من الصادرات التحويلية والصادرات الغذائية كان موجبا بينما الصادرات الاستخراجية أثرها سلبي مما يعزز أنها تعاني من درجة عالية من التركز السلعي والجغرافي.

أثرت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير ايجابيا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وعملت على رفد الاحتياطيات الأردنية من العملات الأجنبية المتحصلة من عائدات التصدير، وعملت أيضا على تخفيف حدة تبعية الاقتصاد الأردني للاقتصاديات الخارجية من خلال تنويع الصادرات الأردنية و تنويع اسواقها. وساهمت استراتيجية التصنيع الموجه للتصنيع في تخفيض حجم البطالة وزيادة انتاجية العمال ورفع كفاياتهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النتائج والتوصيات

النتائج:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل اثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على التنمية الاقتصادية في الأردن من خلال قياس مؤشر عدم الاستقرار للصادرات الاردنية وتحليل تطور الصادرات الصناعية الأردنية ودراسة مكونات التنمية الاقتصادية، وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- تطورت الصادرات الأردنية الصناعية خلال الفترة ١٩٧٣- ١٩٩٠ بمعدلات عالية من ٨,٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ مشكلة نسبة ٦١,٤٪ من حجم الصادرات الاجمالي الى ٤٩٠ مليون دينار بنسبة ٦٦,٩٪ من اجمالي الصادرات في عام ١٩٩٠ وارتفعت نسبة مساهمة الصادرات الصناعية التحويلية في اجمالي الصادرات الصناعية من ٤١,٨٪ عام ١٩٧٣ الى ٥٢,٦٪ عام ١٩٩٠، وانخفاض مساهمة كل من الصادرات الصناعية الاستخراجية والغذائية لنفس الفترة.

- تعاني الصادرات الأردنية الصناعية من حالة عدم الاستقرار، وذلك بسبب التركز السلعي والتركز الجغرافي للصادرات الصناعية. وتم استخدام مؤشر كوبك لقياس درجة عدم الاستقرار للصادرات الصناعية الاردنية وظهرت النتائج التالية:

أ- بلغ مؤشر كوبك لعدم استقرار الصادرات الصناعية الاستخراجية ٤٩,٢٨ وتلتها الصادرات الصناعية التحويلية بمقدار ٣٧,٠٩ وأما الصادرات الصناعية الكلية فقد بلغ لها ٣٧,٣، وفي هذا دلالة على وجود التركز السلعي للصادرات الاردنية خاصة للصادرات من الصناعات الاستخراجية.

ب- بلغ مؤشر كوبك لتذبذب الصادرات الاردنية بسبب التركز الجغرافي مستويات أعلى من مستويات المقياس بسبب التركز السلعي. فقد بلغت قيمة المؤشر للسوق الاوروبية المشتركة ١٤٢,١١ ثم للسوق الهندية ٨٨,٩٨ وللدول الاشتراكية ٨٣,٣٣ وللسوق العربية المشتركة ٤٩,٣٧، وللدول العربية الأخرى ٢٥,١٩.

- كان للقوانين والاجراءات التي أقرت من قبل الحكومة وأهمها قوانين تشجيع الاستثمار المتعاقبة أثر كبير على تطور الصناعة التصديرية حيث أن الاعفاءات والمزايا الايجابية التي تتمتع بها هذه القوانين قد شجعت على اقامة الصناعات التصديرية وتطور قطاع الصناعة بشكل عام.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ساهمت مؤسسة المدن الصناعية في دعم استراتيجية التصنيع التصديري اذ انها وفرت الجو الملائم لاقامة الصناعات التصديرية المتقدمة بتكاليف أقل وتتمتع بميزات اضافية مع تطويرها للصناعة بشكل عام وقد وجد أن ست صناعات من أصل ثماني صناعات صنفت في مؤسسة المدن الصناعية هي صناعات تصديرية حسب ما اعتمد في الدراسة.
- ساهمت مؤسسة المناطق الحرة الأردنية في تشجيع اقامة الصناعات التصديرية لما تتمتع به من اعفاءات ومميزات في قانونها حيث ان المستثمر يستطيع ان ينشئ مصنعه في المنطقة الحرة، ويقوم باستيراد السلع الأولية والمكائن والآلات وأجهزة المصنع من دون جمرك، ومن ثم يقوم بتسويق الانتاج اما محليا فيدفع الجمرك المترتب على المواد الأولية الداخلة في الانتاج او اعفاءها من الرسوم الجمركية في حالة تصديرها للخارج وهكذا، يتم توفير دفع جمارك على المدخلات المعدة للصناعة والموجه للتصدير. وكذلك وقوع هذه المناطق الحرة على طرق التجارة الرئيسية للأردن؛ فمنطقة العقبة الحرة تقع على الميناء الوحيد للأردن، ومنطقة الزرقاء الحرة تقع على مفترق طرق دولية تربط الأردن مع الدول العربية المجاورة.
- ساهم بنك الانماء الصناعي في تشجيع اقامة الصناعات الموجهة للتصدير حيث ان هناك نصا صريحا في قانون البنك لتشجيع اقامة المشروعات الصناعية ذات الطابع التصديري، وكانت مساهمته من خلال تأسيس المشروعات الصناعية او تقديم التمويل اللازم لها أو اعطاء القروض أو الاكتتاب باسم الشركات الصناعية. وكذلك ساهم البنك في تحفيز اقامة المشروعات الصناعية التصديرية بعمل الدراسات الفنية والمالية والجدوى الاقتصادي لها والعمل على اقامتها وتفعيلها.
- عملت مؤسسة المراكز التجارية على تسويق الصادرات الأردنية من خلال المعارض التجارية في الأسواق العربية والعالمية، وكذلك التعريف بالمنتجات الأردنية الصناعية من خلال الملحقين التجاريين الأردنيين.
- ساهمت الاتفاقيات الدولية التي عقدت ما بين الأردن والدول الأخرى على تسويق المنتجات الأردنية وزيادة حجم الصادرات وتشجيع اقامة صناعات تصديرية جديدة مع زيادة انتاج الصناعات المقامة سابقا بعد ضمان الأسواق لها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ساهمت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي، حيث ارتفعت مساهمة كل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة من ٢١,٢ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٥١٥,٥ مليون دينار عام ١٩٩٠. وعند تطبيق النموذج القياسي لدراسة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي ظهرت النتائج التالية:

أ- أثر معدل نمو رأس المال المستثمر ايجابيا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

ب- اثر معدل نمو العمل ايجابيا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

ج- أثر معدل نمو كلا من الصادرات الكلية والصادرات الصناعية الاجمالية سلبيا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي أي أن نمو هذه الصادرات يعمل على تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي.

د- بينما الصادرات الغذائية والتحويلية أثرت ايجابيا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

- عملت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على احداث تغير كبير في هيكل الصادرات الأردنية حيث ان الصادرات الاجمالية ارتفعت بقيمتها المطلقة خلال الدراسة. ولكن الأهمية النسبية للصادرات حسب طبيعة المنتجات ارتفعت بالنسبة للصناعات التحويلية من ٣٢,٩٪ عام ١٩٧٣ الى ٥١,٨٪ عام ١٩٩٠. وانخفضت بالنسبة لكل من المنتجات الزراعية من ٣٣,٦٪ عام ١٩٧٣ الى ٩,٨٪ عام ١٩٩٠. وللصناعات الاستخراجية من ٣٣,٦٪ عام ١٩٧٣ ووصلت الى ٥١,٠٪ عام ١٩٧٤، وانخفضت مع تذبذب من عام الى آخر صعودا وهبوطا الى ٣٨,٤٪ عام ١٩٩٠.

ان التحول في هيكل الصادرات الاردنية يعطي مؤشرا ايجابيا للصادرات الأدرنية فبدلا من تركز الصادرات الأردنية في تصدير السلع الأولية الاستخراجية والزراعية. تحول نحو الصادرات من السلع الصناعية التحويلية ذات المردود الاقتصادي الأعلى وذات الربحية العالية للمستثمرين، وذات القدرة الأكبر على استيعاب العمالة المحلية وذات التنوع الكبير في حجم الانتاج والتصدير وكذلك تنوع أسواقها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- عملت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على احداث تحول مهم في تركيبة المستوردات السلعية الأردنية، فقد انخفضت نسبة استيراد السلع الاستهلاكية من اجمالي المستوردات من ٤٦,٨٪ في عام ١٩٧٣ الى ٣٨,٢٪ فقط، علما بأنها وصلت أدنى مستوى لها في عام ١٩٨١ فبلغت حوالي ٣١٪. وبالمقابل ارتفعت حصة المستوردات عن السلع الوسيطة والمواد الخام من ٢٠,٥٪ عام ١٩٧٣ الى ٤٠,٦٪ عام ١٩٩٠ وبينما نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية فقد تذبذبت بين الارتفاع والهبوط من ١٨,٧٪ عام ١٩٧٣ ووصلت الى ٤٠,٥٪ عام ١٩٧٧ (بداية ارتفاع الطلب على التصنيع وتطوير الصناعات التصديرية)، ثم استقرت في عام ١٩٩٠ على ٢٠,٢٪. وهذا التغير في هيكل المستوردات السلعية مؤشر جيد لتطور الصناعات التصديرية الأردنية ونموها، وتطور الاقتصاد الوطني من اقتصاد استيرادي استهلاكي الى اقتصاد صناعي تصديري الى درجة ما.

- أثرت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على هيكل الصناعة التحويلية، اذ ان هذا القطاع نما بخطوات كبيرة وسريعة جدا وارتفع مجمل الانتاج الصناعي التحويلي من ٦١,٣ مليون دينار عام ١٩٧٤ الى ١٢٢٥,٧ مليون دينار عام ١٩٩٠. وارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الذي يعتبر من أهم المؤشرات الدالة على التطور الصناعي الكمي حيث أن نموها يعكس دور قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية. فقد ارتفعت من ١٧,٢ مليون دينار عام ١٨٧٣ بأسعار التكلفة الى ٣٣٦,٣ مليون دينار لعام ١٩٩٠، بمتوسط نمو سنوي مقداره ٢٠٪ الا في بعض السنوات التي كان فيها انخفاض في معدل نمو القيمة المضافة؛ وهي السنوات ١٩٨٣و ١٩٨٥ و١٩٨٦ أي سنوات التأثر بالركود الاقتصادي في الاردن .

- ساهمت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير في تحسين شروط التبادل التجاري لصالح الأردن، وعملت على زيادة المقدرة الاستيرادية للأردن حيث ان الخسارة المتحققة من شروط التبادل التجاري السعري قد انخفضت من ٣٤,٦ عام ١٩٧٣ بأسعار عام ١٩٦٩ الى تحقيق ربح لأول مرة في عام ١٩٨٤ مقداره ٠,٥٨، وارتفع هذا الربح الى ٢١,١ عام ١٩٨٩ بأسعار عام ١٩٨٥، وانخفض الى ٩,٤ عام ١٩٩٠ بسبب أزمة الخليج.

- ساهمت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على زيادة احتياطات الأردن من العملات الأجنبية، ولكنها كانت مساهمة بسيطة اذا ما قورنت بالمصادر الأخرى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التي توفر الاحتياطات الدولية في الأردن، وأهمها تحويلات العاملين في الخارج والمساعدات العربية والقروض الخارجية.

- عملت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على تخفيف حدة تبعية الاقتصاد الأردني للاقتصاديات الأخرى، وذلك من خلال تنويع الصادرات وبالتالي تخفيف حدة التركز السلعي والجغرافي وعدم تبعية الصادرات الأردنية لأسواق محددة. بل تنوع أسواقها. أما بالنسبة للقروض والمساعدات فبدل ان يتم انفاقها على النفقات العامة والحكومية والدفاع والمشروعات الحكومية غير المجدية يتم استثمارها في الصناعات التصديرية التي تدر عائدا يمكن استخدامه في سداد هذه القروض والانفاق على المشروعات الخدمية والتنموية الأخرى وتغطية نفقات الدولة الادارية والدفاعية.

- ساهمت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير في استيعاب العمالة الأردنية وتخفيض حجم البطالة. حيث رافق فترة تطبيق هذه الاستراتيجية وتشجيع اقامة الصناعات بكافة أنواعها في الطلب على العمالة الأردنية محليا وخارجيا وبخاصة دول الخليج العربي. التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط عالميا وزيادة الفوائض النقدية منه في بناء البنية التحتية الخدمية والصناعية وافتقارها للعمالة الماهرة والمدربة جعلها تلجأ الى استيراد العمالة من الخارج ومن الاردن مما سبب نقصا في الأيدي العاملة محليا من هجرة العمال الأردنيين الى الخارج، ودفع الاقتصاد الأردني الى استخدام العمالة من الدول العربية المجاورة (سوريا ومصر). لتعويض النقص في العمالة الأردنية.

وانخفضت البطالة من ١١٪ عام ١٩٧٣ الى ١,٦ عام ١٩٧٤ وبقيت ضمن معدلات منخفضة ومقبولة حتى عام ١٩٨٥ فوصلت الى ٦٪ وارتفعت الى ١٠,٣٪ عام ١٩٨٩ والى ١٧,٢ عام ١٩٩٠ .

- كانت مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية والاستخراجية في استيعابها للعمالة الاردنية ثابتة نسبيا وبلغت ١٠٪ من حجم العمالة سنويا فقد ارتفع عدد العاملين في قطاعي الصناعة التحويلية والاستخراجية من ٢٧,٦ الف عامل في عام ١٩٧٣ الى ٥٣,٥ الف عامل في عام ١٩٩٠.

- ساهمت استراتيجية التصنيع التصديري في رفع كفاءة العمال وزيادة انتاجيتهم بما تستخدمه من تكنولوجيا متطورة وأساليب انتاج حديثة عملت على رفع مهارة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العاملين وزيادة انتاجيتهم، فقد ارتفعت انتاجية العامل الأردني في قطاع الصناعة والتعدين من ١٧٨٣,٢ دينار عام ١٩٧٣ الى ٣٠٨٣,٤ دينار لعام ١٩٨٧. بينما نمت انتاجية العامل بسعر التكلفة في الاقتصاد الوطني، وقد ارتفعت من ١٤٨٢,٣ دينار عام ١٩٧٣ الى ١٧٧٤,٥ دينار عام ١٩٩٠.

- ساهمت استراتيجية التصنيع التصديري في تخفيض العجز الدائم في الميزان التجاري، وأسهمت في دعم ميزان المدفوعات الأردني. كانت مساهمة القطاع التصديري في دعم ميزان المدفوعات قليلة مع انها تعتبر على المدى البعيد الأداة الفاعلة في دعم ميزان المدفوعات. وتأتي المساهمة الكبرى في دعم ميزان المدفوعات من المساعدات العربية، ومن تحويلات العاملين في الخارج، ومن القروض الخارجية التي ارتفعت بمعدلات كبيرة جدا.

- يتمتع الاقتصاد الأردني بوضع خاص من حيث طبيعتة وموارده الاقتصادية منذ قيام الأردن كدولة مستقلة؛ فانها تعتمد على المساعدات الخارجية لتغطية نفقاتها الدفاعية والحكومية والاستثمارية. واما الدخل المتولد من داخل الاقتصاد الأردني لايغطي متطلبات التنمية الاقتصادية واحتياجات الأردن من السلع والخدمات والاحتياطات الدولية، والوضع السياسي للأردن الممتد على أطول خط مواجهة مع الأراضي المحتلة من قبل اسرائيل جعل معظم دخلها موجه نحو الاحتياجات الدفاعية بدلا من توجيه نحو انتاج السلع والخدمات الأخرى. أي أن القروض والمساعدات الأجنبية كانت تستخدم في الدفاع والنفقات العامة للدولة التي لا تدر عائدا اقتصاديا منظورا، اما عند استخدام هذه المساعدات في الصناعة وبخاصة الصناعات التصديرية التي تدر عوائد مجزية على الاقتصاد التي تعمل بدورها على تسديد هذه القروض مع فوائدها واستخدام الفائض في النفقات العامة والدفاع والخدمات العامة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوصيات :

بناء على دراسة أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على التنمية الاقتصادية في الاردن والنتائج المستخلصة منها كان هناك بعض القصور في اعداد استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن خاصة تطوير استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأما أهم التوصيات فهي ما يلي :-

١- تعدد الجهات العاملة في قطاع التصدير دون وجود او اعتماد استراتيجية عامة يسترشد بها العاملون في هذه الجهات مثل وزراة الصناعة أو مؤسسة المراكز التجارية والمؤسسات الأخرى المعنية بالتصدير أو المصدرون أنفسهم. لذلك، لابد من وضع استراتيجية عامة للتصدير يتعاون في تنفيذها القطاعان العام والخاص معا. ويجب أن تشمل هذه الخطة ما يلي:

أ- تحديد الفلسفة والأهداف العامة والأولويات التي يبتغيها الأردن من قطاع التصدير.

ب- التنسيق الكامل بين الأهداف المنشودة من التصدير وبين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة.

جـ- تحديد السلع والخدمات والموارد التي يتميز بها الأردن حاليا أو يمكن أن يتميز بها في المستقبل والتي تعتبر بمثابة الموجه الاستراتيجي الرائد Leading sectores للحركة الانتاجية فيه، وتحديد الحجم الأمثل لها في ضوء معطيات الأسواق المحلية والخارجية.

د- تحديد الأهداف النوعية والكمية التي يسعى لها الأردن في قطاع التصدير وانشاء جهاز متخصص تشرف عليه أعلى المستويات الرسمية من القطاعين العام والخاص يقوم باعداد الخطط العامة للتصدير وتنفيذها، وأن يقوم هذا الجهاز باعداد الدراسات والأبحاث الخاصة في مجالات التصدير، وان يقوم هذا الجهاز بالتنسيق مع الأجهزة المعنية لوضع التشريعات والقوانين الحافزة على اقامة المشاريع الصناعية الموجه للتصدير.

و- تطوير سمعة دولية موازية للمنتوجات الأردنية بشكل متميز وقادر على المنافسة النوعية من خلال التعريف بالصناعة الأردنية وعقد اللقاءات الدولية الاقتصادية والمعارض والندوات التعريفية.

ز- ضرورة تدريب كوادر تسويقية بالتعاون ما بين القطاعين الخاص والعام والمؤسسات الدولية أيضا تكون مهمتة زيادة الصادرات للأسواق التقليدية وايجاد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أسواق جديدة للصادرات الأردنية والعمل على خلق الوعي التصديري للقطاعات المنتجة.

ح- انشاء مؤسسة متخصصة لدعم الصادرات وتقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض لها المصدر الأردني علما انه يجري حاليا في عام ١٩٩٤ اعداد قانون المؤسسة الأردنية لضمان ائتمان الصادرات الذي يهدف الى تشجيع الصادرات الوطنية من سلع وخدمات وتنميتها، وذلك عن طريق تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض لها المصدر الأردني.

٢- ان تقوم الدولة بمنح الاعفاءات والامتيازات للصناعات على أساس الاعتبارات التالية:

أ- القيمة المضافة المتولدة عن الصناعة او النشاط الاقتصادي بحيث يتم اعتبار القيمة المضافة مؤشرا أساسيا لتقويم الحماية للانتاج المحلي ومنحه الاعفاءات الجمركية وغيرها التي تنص عليها قوانين الاستثمار.

ب- استيعاب المنشأة للعمالة حيث ان الاقتصاد الأردني يعاني من البطالة يجب التركيز على اقامة المصانع ذات الاستخدام الكثيف للعمل، وعليه، يتم اعطاء الاعفاءات والحماية للصناعة ذات الاستخدام الكثيف للعمل، وليس كما هو حاليا اذ يتم اعطاء الاعفاءات على أساس رأس المال المستخدم في الصناعة.

٣- ضرورة توجيه الاستثمار وتشجيعه بمختلف الوسائل نحو قطاع الصناعة التحويلية وبخاصة نحو بناء الصناعات الوسيطة والرأسمالية التي تغطي حاجة الصناعات المحلية والقطاعات الاقتصادية المختلفة حتى يكون القطاع الصناعي التحويلي هو المحرك لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤- العمل على تطوير حجم الصادرات الصناعية وزيادتها لما لهذه الصادرات من آثار ايجابية على نمو وتطور القطاعات الاقتصادية والصناعية سواء التحويلية أو الاستخراجية أو الغذائية اضافة الى اهميتها في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. ونقترح مايلي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- ضرورة تشجيع الصادرات الصناعية عن طريق زيادة الاعفاءات من الضرائب المالية على الانتاج التصديري، وتخفيض ضريبة الدخل المتحققة من أرباح النشاط التصديري.

ب- التوسع في اعفاء المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة التي تدخل في انتاج سلع الصادرات الصناعية.

جـ- التوسع في الصناعات التصديرية التي تعتمد على المدخلات المحلية من العمالة والمواد الخام.

د- اللجوء الى تقديم الدعم المباشر الى قطاع التصدير مثل المساعدات النقدية التي تدفع لمصدري بعض السلع وغير المباشر مثل تخفيضات أجور النقل او اعطاء امتيازات خاصة لمصدري بعض السلع، مثل السماح باستعمال مركبات ذات مواصفات خاصة وهكذا.

٥- التوسع في تفعيل دور مؤسسة المدن الصناعية في استيعاب الصناعات الجديدة ضمن المدن الصناعية مع اعطاء امتيازات خاصة للصناعات التصديرية لرفع كفاءة الانتاج وتطوير حجم صادراتها، وتسهيل اجراءات استيرادها للمواد الأولية وتصديرها للمنتج النهائي.

٦- تفعيل دور مؤسسة المناطق الحرة بحيث تزيد من حجم الاستثمار ضمن مناطقها الحرة من خلال توفير مساحات كافية للصناعات، وزيادة الاعفاءات والمغريات لحفز المستثمرين على اقامة صناعات جديدة بها، وحفز المستثمر الأجنبي على الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية.

٧- تفعيل دور الشركات الصناعية الكبرى وبخاصة شركة الفوسفات وشركة البوتاس في انشاء صناعات تحويلية تعتمد على المنتجات الخام لهذه الشركات مثل صناعة الأسمدة وصناعة انتاج المركبات الكيميائية التي يمكن استخراجها من خامات الفوسفات والبوتاس مثل حامض الكبريتيك وغيرها من المواد الكيميائية اللازمة كمدخلات لصناعات كبرى محلية وخارجية.

٨- تفعيل دور مؤسسة المراكز التجارية الأردنية في اقامة المعارض التجارية الهادفة الى تسويق المنتجات الأردنية، والعمل على دراسة الأسواق المحتملة لتسويق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصادرات الأردنية، وأن تقوم بالمشاركة بجميع الاتفاقيات التي تعقد بين الأردن والدول الأخرى للاطلاع على العقبات والمعوقات التي تعترض سبل تحقيق التبادل التجاري.

٩- العمل على أن تكون هناك استراتيجية مشتركة للصناعة وايجاد صناعات احلالية تقوم بتصنيع عدد من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية التي يتم استيرادها، وأن تكون هناك استراتيجية للتصنيع التصديري تقوم بالاستفادة من الصناعات الاحلالية وبخاصة في السلع الوسيطة والرأسمالية كمدخل في انتاجها وتصدير هذا الانتاج الى الخارج، وتحقيق ايرادات مجزية. وبهذه الحالة فاننا نقوم بتقليص حجم المستوردات وزيادة حجم الصادرات، وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري، وتدعيم ميزان المدفوعات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصادر و المراجع

١) عبد الرزاق بني هاني، جدلية الوحدة والديمقراطية (الوطن والامة من منهما يؤدي الى الآخر)، عمان ٣١ تشرين ثاني، ١٩٩٣، ص١٢.

٢) انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الانماء القومي، قسم الدراسات الاقتصادية، ايار ١٩٨٠.

3) Rostow. W., "The Economics of Take - off Into Self- Sustained Growth; Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association, London, Mavmillan, 1968.

4) Arther L., "Economic Development with Unlimted Suplies of Labores" the Manchester School. May 1954.

5) Cairncross A. K, "The Place of Capital Formation in Economic. Development", in G.Meier: Reading Issues in economic Development"

٦) انور العدل، التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧.

٧) افيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، عمان، مركز الكتب الاردني،١٩٨٨.

٨) حسين نجم الدين، الحاجات الاساسية كحق من الحقوق الاقتصادية للانسان في بلدان العالم الثالث، القاهرة، ١٩٨٤.

٩) محمد الهزايمة، "اثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الاردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن،١٩٩٣.

١٠) عباس التميمي، النمو الصناعي في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧ ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر القاهرة، الطبعة الاولى، حزيران ١٩٨٧ .

١٢) محمد السماك وعباس التميمي، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، وزراة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل ١٩٨٧ .

13) Johnson H., International Trade and Economic Growth; Studies in Pure Theory, London, Allen & Unuin, 1967.

14) Tyler W.; "Growth and Export Expansion in Developing Countries, Some Empirical Evidence, "Journal of Development Economics, Vol. 9, 1981.

15) Nurkse R.,"Equilibrium and Growth in the World Economy", Cambredge Massachusetts Harverd University Press 1961.

١٦) سالم توفيق النجفي، محمد صالح القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٨.

17)Herschman.A. The Strategy of Economic Development, New York 1970.

١٨) بثينة المحتسب، "سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن"، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية عمان، الاردن، ١٩٨٢.

19) Braton H., "The Import Substitution Strategy of Economic Development". Pakistan Development Review, Summer, 1970 .

٢٠) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

٢١) حميد جاسم حمد وآخرون، الاقتصاد الصناعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٩٠.

22) Meier, G., leading Issues in Economic; Selected Materials and Commentary / NewYork, Oxford. U. P. 1964.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

23) Balassa, B., "Exports and Economic Growth, Further Evidence", Journal Development Economics, Vol. 5, 1978.

24) Ram R., "Exports and Economic Growth in Developing Countries: Evidence from Time Series and Cross Section Data", Journal of Economic Development and Cultural Change, Vol. 36 no.1, 1987.

25) Kim C., The Industrilization of Korea: Export Promotion Versus Import Substitution in: The Industrialization of Jordan, Achievements & Obstacles, Editors: Matthes Buhbe, Sami Zreigat Friedrich Ebert Stiftuny, Amman, Jordan 1989.PP 25-46.

٢٦) البنك المركزي الاردني، دائرة الدراسات والابحاث، التقارير السنوية والشهرية للسنوات ١٩٧٣-١٩٩٠.

٢٧) شركة الفوسفات الاردنية، التقرير السنوي عمان، عام ١٩٩٠ .

٢٨) شركة البوتاس العربية، التقرير السنوي، ١٩٩٠.

29) Helleiner G.K. International Trade and Economic Development, Harmonds worth Eng. Penguin 1972.

30) Awad M., "Trade Instability and Economic Development", University of Nachfeel Tenissy ,U.S.A, 1980, P.78.

٣١) د.بسام الكساسبة، "تجارة الاردن الخارجية والصعوبات التي تواجهها وسبل مواجهة تلك الصعوبات"، بحث غير منشور وزارة الصناعة والتجارة.

٣٢) الاردن، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٦-١٩٨٠).

٣٣) الاردن المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥).

٣٤) البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، التقرير السنوي لعام ١٩٧٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٥) البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، التقرير السنوي لعام ١٩٨٠ .

٣٦) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية (١٩٨٦ - ١٩٩٠).

٣٧) سمو الامير الحسن بن طلال، ندوة تنمية الصادرات الاردنية "طموحات وفرص"، كلمة الافتتاح، غرفة صناعة عمان، الأردن ١٩٨٩.

٣٨) د.عصام مرعي. تنمية الدعم المؤسسي للمصدرين، ندوة تنمية الصادرات الاردنية، "طموحات وفرص" غرفة صناعة عمان، الاردن، ١٩٨٩.

٣٩) غالب عمرو عرفان "التنمية الصناعية في الاردن حاتها الحاضرة وطرق دعمها" مركز التنمية الصناعية في الاردن وزارة الاقتصاد الوطني عمان ١٩٧٠.

٤٠) فؤاد الدويري. "تنمية الصادرات الصناعية في الاردن" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

٤١) د.احمد قاسم الاحمد. "اثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني"، الجمعية العلمية الملكية الدائرة الاقتصادية ١٩٨٠.

٤٢) قانون تشجيع الاستثمار. قانون مؤقت رقم (٦) سنة ١٩٨٤ الجريدة الرسمية رقم ٣٢٠٠ الصادرة في ٨ كانون ثاني ١٩٨٤ وقانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧.

٤٣) قانون مؤسسة المدن الصناعية الاردنية رقم (٥) الصادرة سنة ١٩٨٥.

٤٤) مؤسسة المدن الصناعية، المناخ الاستثماري في الاردن، ١٩٨٨.

٤٥) شربن حمداني، "مؤسسة المدن الصناعية الاردنية، دراسة تطبيقية للتوطن الصناعي في الاردن". رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاردنية، عمان، الاردن،١٩٩١.

٤٦) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دراسة استقصائية صناعية للاردن بحث غير منشور ١٩٨٣.

٤٧) قانون مؤسسة المناطق الحرة قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٤.

٤٨) مؤسسة المناطق الحرة، دليل العمل في المناطق الحرة الاردنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٩) مؤسسة المناطق الحرة. النشرة السنوية لعام ١٩٩٠.

٥٠) قانون بنك الانماء الصناعي قانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٦.

٥١) بنك الانماء الصناعي، التقرير السنوي. لعامي ١٩٨٩و ١٩٩٠.

٥٢) د.نادية الشيشني، التصنيع وتكوين القواعد التكنولوجية في الدول العربية "دراسة مقارنة"، ١٩٨٦.

٥٣) عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية : نظرات في معالم ومشكلات التجارة الخارجية للمجتمع الدولي المعاصر بشطريه المتقدم والمتخلف، الاسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٨٢.

٥٤) د.كامل ابو جابر، وصالح الخصاونة، وماتيس بويه، سوق العمل الاردني تطوره وخصائصه، سياساته، وافاقه المستقبلية، دار البشير، ١٩٩١.

٥٥) الشركة العربية لصناعة الادوية م.م. التقرير السنوي للسنوات ١٩٨٥-١٩٩٠.

٥٦) تقي عبد سالم، تخطيط التجارة الخارجية مع اشارة خاصة الى تخطيط تجارة العراق الخارجية، بغداد، دار الرسالة، ١٩٧٩.

٥٧) البنك المركزي الاردني. دائرة الدراسات والابحاث، التقرير السنوي الخامس والعشرون، ١٩٨٨،ص١٠.

٥٨) جلال فرهنك، التنمية الصناعية وسياسة الدول الصناعية حتى عام ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، حزيران ١٩٩١.

٥٩) عبد الله شامية وموسى الروابدة، "تجارة الاردن الخارجية واثرها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧-١٩٨٧، دراسات مجلد ١٦ العدد الاول ١٩٨٩. ص ص ٦٢- ٨٤.

60) Hammad K. "An Aggregate Prodction Function for Jordan in METU Studies in Development vol. 13, No.3 and 4(1986) pp 286-298.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

61) Samuelson, p, and Nordhous, W, : Economics 13, Edition, Mcgraw-Hill Intrnational Editions Singopore 1989, p 987.

٦٢) جمال ابراهيم عيسى، "الارقام القياسية للتجارة الخارجية الاردنية وشروط التبادل التجاري للاردن"، بحث غير منشور البنك المركزي الاردني١٩٧٥.

٦٣) البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، التقرير السنوي الرابع عشر ١٩٧٧.

٦٤) البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، التقرير السنوي السادس والعشرون ١٩٨٩.

٦٥) البنك المركزي الأردني دائرة الابحاث والدراسات، التقرير السنوي السابع والعشرون ١٩٨٠.

66) Hetter, H.R."Optimal International Reserves", Economics Journal Vol. 76, No.2 (June 1966) pp.296-311.

٦٧) حيدر هاشم، السيولة النقدية والبلدان النامية، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٧.

٦٨) مراد، محمد صدقي، ميزانية النقد الاجنبي والتمويل الخارجي للتنمية،دار المعارف بمصر،١٩٦٧.

٦٩) ميسون حتر، "اثر الاحتياطيات الدولية" رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاردنية، عمان،الاردن،١٩٩٣.

٧٠) باشي أحمد، "التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية (حالة الدول النامية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٨٦.

٧١) حسين طلافحة، "عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الاردن" مجلة ابحاث اليرموك وسلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد٩، العدد ٤، ١٩٩٣ ص ص ٢٧١- ٣٠٧.

٧٢) عيسى ابراهيم، "انتاجية العمل الاردني"، مجلة العمل، العدد ٣٤٢ السنة التاسعة ١٩٨٦ ص ص ٥٦-٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركيب السنوي للصادرات الصناعية الوطنية حسب التصنيف الدولي ر ـ

السنة	مجموع الصناعات الغذائية	المشروبات والتبغ ر	الجلود والمنتجات الجلدية ر	مجموع الصناعات الكيماوية	المنتجات البترولية والفحم ر	مجموع الصناعات الفلزية	المنتجات المعدنية غير الفلزية	الآلات والمعدات ر	المعدات النقل ر	الأثاث والمصنوعات الأخرى	المجموع الكلي للصادرات الصناعية
١٩٧٣	٩٨٠	٨٦٢	١٢٤	١١٠٥	٤٠٢٠	٠	٣٠٠٥	٤٠٧	٠	٠	٨٦١١
١٩٧٤	١٢٤٣	٨٦١	٤٧٠٠	٤٠٩	١٩٥٣١	٠	٦٦٠٨	٢٠٩١	٠	٠	٢٩٣٣٥
١٩٧٥	١٤١٢	١٠٠٦	٤٠٦	٤٠٩	١٩٥٨٥	٠	٨٠٩١	٢٠٩٣	٠	٠	٣١٩٨١
١٩٧٦	١٩١٣	٧٠٩	١٢٠٤	٠	١٩٢٣٣	٠	١٠٥٣٨	٦٠٧	٠	٠	٣٧٩٧٧
١٩٧٧	١٩٢٧	١٢٥٥	٣٤٠	٤٠٣	١٧٢٥٧	٠	١٩٠٩٣	٤٠٤	٤٣٥١	٤٨٤٤	٣٩٠١٠
١٩٧٨	١٨٠٨	٣٤٢	١٩٢٠	٧٠٣	١٩٤٦٠	٠	١٩٤٦٠	٤٠٩	١٦٧٥٠	٤٨٤٤	٥٠٠٥٣
١٩٧٩	١٩٨١	٤٨٥٥	٢٠٥	٤٨٦	٢٦٢٨٢	٠	٥٢٠٥	٠	١٨٧٠٠	١٠٤٣٧	٨٠٢٠٦
١٩٨٠	١٩٨١	٤٠١	٥٨٤٣	٨٧٧	٤٧١٩٩	٠	٨٠٦	٠	٢٦١٤٦	٢٠٩٤٤	١٠٩٤٤١
١٩٨١	١٩٨١	٧٧٥١	٦٠٤٢	١٠٤٣	٥٧٧٤٢	٧٠١	٥٢٠٤	٠	٤٢٠٨	٢٠٨٦	١١١١٦٧
١٩٨٢	١٩٨٣	٥٢٠١	٢٠٧	٧٠٧	٥٧٣٣٤	٠٠٤	٤٧٥٤	٠	٤١٠٦	٢٠٨٦	١٠٩٢٤٤
١٩٨٣	١٩٨٤	٤٢٠٧	١١٨٢	٤٠٧	٥١٢٩٨	٠٠٤	٤٦٧٨٠	٨٧	٤٠٧٠	٢٠٨٦	١٠٣٧٠٧
١٩٨٤	١٩٨٥	٨٧٠٠	٢٨٣٣	١٠١	٥١١٢	١٠٧	٧٧١٨	١٤٤٣٩	٤١٠٥	٢٠٨٨٧	٥٤٠٤٣٩
١٩٨٥	١٩٨٦	٩٢٨٧	١٩٣٧	١٣٠	٤٩٤٧١	٤٠٣	٥٠٨٨٧	٩٨٩٧	٤٧٠٤	٢٠٨٨٧	١٨١١٢٤
١٩٨٦	١٩٨٧	١٢٤٠٧	١٣٩٠	١٨١٤	٩٢٤٠١	٧٠٣	٦٤٨٠٤	٣٩٣٩٦	٥٣٠١	٢٠٨٨٧	١٩٨٤٤٠
١٩٨٧	١٩٨٧	٢٣٣١١	٢٠٣٧	٤٣٧	٥٠٠٠٠	٤٠٦	٩٠٠٠٠	٢٠٨٨٧	٤٠٤٠٣	٢٠٨٨٧	٣٨٨٠٣
١٩٨٨	١٩٨٨	٣٥٢٨	١٤٠٨	٥٣٠٠	١٤٣٩٣٣	١٠٣	٢٦٦٨٧	٢٠٨٨٧	٤٠٤٠٣	٢٠٨٨٧	٤٣٧٠٧٨
١٩٨٩	١٩٨٩	٣٩٧٨	١٤٠٨	٥٣٠٠	١٤٣٩٣٠	١٠٣	٢٦٦٨٧	٢٠٨٨٧	٤٠٤٠٣	٢٠٨٨٧	٤٠٤٠٣٠
١٩٩٠	١٩٩٠	٤٢٠٠	٢٤	٤٣٧	٥٢٠٠٠	٠٠١	١٢٨٦٦٨	٨٨٣٦٦	٤٠٤٠٣	٢٠٨٨٧	٤٠٤٠٣٠

المصدر :

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، التقارير السنوية للفترة (١٩٧٣- ١٩٩٠)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صادرات توضيبة وفق تبويب خارجي

السنة	السيل العربية المشتركة	العراق	مصر	سوريا	السيل العربية الأخرى	السيل الأوبيك المشتركة	الولايات المتحدة الأمريكية	الهند	فيتنام	دول العالم الأخرى	اجمالي الصادرات
					دولار						
١٩٧٣	٤٤٢٤	١٠٠٦	٤٤٣	٢٥٨٥	٥٦٥٤	٢٠	١	٢٤٨	١١٩١	٧٠٤	١٢٦٧
١٩٧٤	٥٩٣٣	٢١١٦	١٢٦٠	٢٨٧٥	١٢٤٩١	٦٣	١	٢٠٣٩	١٥٧٦	٣٧٨٠	٨٥٣١
١٩٧٥	٧٠٢٩	٢٤٠٤	٩١٨	٣٨٨٠	٩٨٦٦	٢٠٣٠	١	٦٣٩١	١٩٧٣	١٤٠٩	١٠٨٤٠
١٩٧٦	١٠٠٨٢	٢٣٧٧	١١٨٧	٢٣٩٢	١٣٨٢٥	٢٥٢٧	٠	٧٢٨٣	١٩١٥	١٢١٧٨	٤٩٥٧
١٩٧٧	١٣٦٢٢	٤٣٠٤	١٠٧٠	٧٨٤٣	٣٤٤٤٣	٨٧٢	١٠	٤١٧٣	٣٨٩١	٩٦٨٩	٢٤١٢٩
١٩٧٨	١١٤٣٧	٣٤٥٥	١٠٨٤	٢٤٨٤	٢٩١٧٨	١٣٨٠	٠	٢٤٤٢	٣٨٠٦	٨٣٨١	١٨٣٠٥
١٩٧٩	٢٥٤٢٩	١٣٧١٩	٤٠٠٤	١٤٤٢٤	٢٤٨١٣	١١٣٨	٤	٢٥٤٣	٣٨٥١	٨٠٣٧	١٧٧٥١
١٩٨٠	٢٤٤٤٦	٢٤٣٤٧	٣	١٣٦١٨	٢٠٤٤٢	٢٤٩٠	٤	١٠٣٣٢	٣٨٤٥	١٨١٠٣	١٤٩٠٣٦
١٩٨١	٧٢٩٤٧	٢٤٤٧١	١٠	١٠٣٠٠	٣٩٧٣٦	٤٤	٤	١٩٤٣٤	٣٨٧٧	١٢٨٩٦	١٨٥٥٨١
١٩٨٢	٨١٥٥٧	٢٦٨٧٤	٣٩	٨٣٩٦	٤٢٧٥٠	٣٩١٨	٧	٢٥٤١٠	١٦٥٥٧	٣٣٨٦	٢٥١٢١
١٩٨٣	٣٠٨٨٣	٣٠٠١٠	١٥	٣٥٢٤	٥٩٤٧٤	٨١٣٤	١٤٠٧	٢١٢١٤	١٣٧١٥	٣٤٦٨	١٠٠٠٨٥
١٩٨٤	٧٦٠٤٧	٢٦٧٥٤	٢٠٩	٢٩١٢	١٠٤٢٨	١٨٩٩	١٥	٣٢٧٨١	٣٤١٠٩	٥٨٤٧	٤٦٧٥١
١٩٨٥	٧٦٠٤٧	٢٦٨٥٠	٢٠٩	٣٤٠٠	٣٣٣٥٥	١١٣٩٢	٨٧	٢١٠٠٣	٤٣٣١٠	٥٨١٥	٣٩٣٤٤
١٩٨٦	٣٤٤٧٦	٢٥٤٤٠	٤٠٣٢	١٣٤٤٨	٤٧٨٤٣	١٨٨٣٣	٢٠٥	٢٨٣٠٢	٣١٤٦٦	٥٩٦٦	٣٤١٧٦
١٩٨٧	٥٧٨٨٧	٢٦٨٥٠	٤٠٣٢	٣٤٧٨	٤٩٢٢٩	١٨٩٠	٧٥٧	٣١٢٥٥	٢١٠٣٤٤	٧٤٣٥	٣٦٤٣٣
١٩٨٨	٣٦٤٩٠٨	٢٦٨٥٠	٤٠٣٢	١٣٤٤٨	٤٧٨٤٣	١٨٨٣٣	٢٠٥	٢٨٣٠٢	٣٤١٣٦	٥٩٦٦	٣٤١٧٦
١٩٨٩	٥٧٨٨٧	٢٦٨٥٠	٤٠٣٢	٣٤٧٨	٤٩٢٢٩	١٨٩٠	٧٥٧	٣١٢٥٥	٢١٠٣٤٤	٧٤٣٥	٣٦٤٣٣
١٩٩٠	٥٧٨٨٧	٢٦٨٥٠	٤٠٣٢	١٣٤٤٨	٤٧٨٤٣	١٨٨٣٣	٢٠٥	٢٨٣٠٢	٣٤١٣٦	٥٩٦٦	٣٤١٧٦

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، نشرات شهرية وسنوية لعدة سنوات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٣)

مؤشر كوبك لقياس عدم استقرار الصادرارت الصناعية الاجمالية

١ t	٢ X_t	٣ $\log X_t$	٤ $\log X_{t+1}-\log X_t$	٥ $\bar{x}$ of ٤	٦ (٤-٥)	٧ ٢(٦)
١٩٧٣	٨٦١١	٣,٩٣٢				
١٩٧٤	٢٩٢٣٥	٤,٤٦٦	٠,٥٣٤	٠,١٠٤	٠,٤٣٠	٠,١٨٥
١٩٧٥	٢٩٠٩٩	٤,٤٦٤	٠,٠٠٢	٠,١٠٤	٠,١٠٦-	٠,٠١١
١٩٧٦	٣١٦٨٤	٤,٥٠١	٠,٠٣٧	٠,١٠٤	٠,٠٦٧-	٠,٠٠٤
٩٩٧٧	٣٧٩٧٧	٤,٥٨٠	٠,٠٧٩	٠,١٠٤	٠,٠٢٥-	٠,٠٠١
١٩٧٨	٣٩٠١٨	٤,٥٩١	٠,٠١١	٠,١٠٤	٠,٠٩٣-	٠,٠٠٩
١٩٧٩	٥٠٠٥٣	٤,٦٩٩	٠,١٠٨	٠,١٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٠٠٢
١٩٨٠	٨٠٢٠٦	٤,٩٠٤	٠,٢٠٥	٠,١٠٤	٠,١٠١	٠,٠١٠
١٩٨١	١٠٩٥٤٤	٥,٠٤٠	٠,١٣٦	٠,١٠٤	٠,٠٣٢١٨	٠,٠٠١
١٩٨٢	١١١١٦٢	٥,٠٤٦	٠,٠٠٦	٠,١٠٤	٠,٠٩٨-	٠,٠١٠
١٩٨٣	١٠٩٦٨٤	٥,٠٤٠	٠,٠٠٦-	٠,١٠٤	٠,١١٠-	٠,٠١٢
١٩٨٤	٢٠٣٧٠٧	٥,٣٠٩	٠,٢٦٩	٠,١٠٤	٠,١٦٥	٠,٠٢٧
١٩٨٥	٢٠٤٣٦٩	٥,٣١	٠,٠٠١	٠,١٠٤	٠,١٠٣-	٠,٠١١
١٩٨٦	١٨١١٢٤	٥,٢٥٨	٠,٠٥٢-	٠,١٠٤	٠,١٥٦-	٠,٠٢٤
١٩٨٧	١٩٨٤٤٦	٥,٢٩٨	٠,٠٤٠	٠,١٠٤	٠,٠٦٤-	٠,٠٠٤
١٩٨٨	٢٧٢٣٧٦	٥,٤٣٥	٠,١٣٧	٠,١٠٤	٠,٠٣٣	٠,٠٠١١
١٩٨٩	٤٣٧٣٧٨	٥,٦٤١	٠,٢٠٥	٠,١٠٤	٠,١٠١٢	٠,٠١٠٢
١٩٩٠	٤٩٨٦١٩	٥,٦٩٨	٠,٠٥٧	٠,١٠٤	٠,٠٤٦٨-	٠,٠٠٢٢
						Σ=٠,٣٢٢٥٢

C I I =٣٧,٣

X_t = الصادرات الصناعية الاجمالية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٤)

مؤشر كوبك لقياس عدم الاستقرار للصادرات من الصناعات الاسخراجية

الفوسفات + البوتاس

١ t	٢ X_t	٣ $\log X_t$	٤ $\log X_{t+1}-\log X_t$	٥ $\bar{x}$ of ٤	٦ ٤-٥	٧ ٢(٦)
١٩٧٣	٤٠٢٠	٣,٦٠٤	-	-	-	-
١٩٧٤	١٩٥٣١	٤,٢٩١	٠,٦٨٧	٠,١٠٣	٠,٥٨٤	٠,٣٤١
١٩٧٥	١٩٥٨٥	٤,٢٩٢	٠,٠٠١	٠,١٠٣	٠,١٠٢-	٠,٠١٠
١٩٧٦	١٩٢٣٣	٤,٢٨٤	٠,٠٠٨-	٠,١٠٣	٠,١١١-	٠,٠١٢
١٩٧٧	١٧٢٥٧	٤,٢٣٧	٠,٠٤٧-	٠,١٠٣	٠,١٥٠-	٠,٠٢٣
١٩٧٨	١٩٤٦٠	٤,٢٨٩	٠,٠٢٥-	٠,١٠٣	٠,٠٥١-	٠,٠٠٣
١٩٧٩	٢٦٢٨٢	٤,٤٢٠	٠,١٣١	٠,١٠٣	٠,٠٢٨	٠,٠٠١
١٩٨٠	٤٧١٩٩	٤,٦٧٤	٠,٢٥٤	٠,١٠٣	٠,١٥١	٠,٠٢٣
١٩٨١	٥٧٧٩٢	٤,٧٦٢	٠,٠٨٨	٠,١٠٣	٠,٠١٥-	٠,٠٠٠٢
١٩٨٢	٥٧٣٣٤	٤,٧٥٨	٠,٠٠٤-	٠,١٠٣	٠,١٠٧-	٠,٠١١٥
١٩٨٣	٥١٦٩٨	٤,٧١٣	٠,٠٤٥	٠,١٠٣	٠,١٤٨-	٠,٠٢٢
١٩٨٤	٨٤٥٥٢	٤,٩٢٧	٠,٢١٤	٠,١٠٣	٠,١١١	٠,٠١٢
١٩٨٥	٩٦٩٧١	٤,٩٨٧	٠,٠٦٠	٠,١٠٣	٠,٠٤٣	٠,٠٠٢
١٩٨٦	٩٦٢,١	٤,٩٨٣	٠,٠٠٤-	٠,١٠٣	٠,١٠٧	٠,٠١١
١٩٨٧	٨٩٠٠٥	٤,٩٤٩	٠,٠٣٤-	٠,١٠٣	٠,١٣٧	٠,٠١٩
١٩٨٨	١٤٣٩٩٣	٥,١٥٨	٠,٢٠٩	٠,١٠٣	٠,١٠٦	٠,٠١١
١٩٨٩	٢١٧٤٤٦	٥,٣٣٧	٠,١٧٩	٠,١٠٣	٠,٠٧٦	٠,٠٠٦
١٩٩٠	٢٢٧١٩٤	٥,٣٥٦	٠,٠١٩	٠,١٠٣	٠,٠٨٤-	٠,٠٠٧
						Σ=٠,٥١٤٧

C I I = ٤٩,٢٨

X_t = الصادرات من الصناعات الاستخراجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٥)

مؤشر كوبك لقياس درجة عدم استقرار للصادرات من الصناعات التحويلية

١ t	٢ X_t	٣ log X_t	٤ $logX_{t+1}-logX_t$	٥ x of ٤	٦ (٤-٥)	٧ ^{٢}(٦)
١٩٧٣	٣٦٠٥	٣,٥٥٧		٠,١١		
١٩٧٤	٨٣٦١	٣,٩٢٢	٠,٣٦٥	٠,١١	٠,٢٥٥	٠,٠٦٥
١٩٧٥	٨٠٩٩	٣,٩٠٨	٠,٠١٤-	٠,١١	٠,١٢٤-	٠,٠١٥
١٩٧٦	١٠٥٣٨	٤,٠٢٣	٠,١١٥-	٠,١١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٠٠٢٥
٩٩٧٧	١٩٠٩٣	٤,٢٨١	٠,٢٥٨	٠,١١	٠,١٤٨	٠,٠٢٢
١٩٧٨	١٦٧٥٠	٤,٢٢٤	٠,٠٥٧-	٠,١١	٠,١٦٧-	٠,٠٢٨
١٩٧٩	١٨٧٩٠	٤,٢٧٤	٠,٠٥٠	٠,١١	٠,٠٦٠-	٠,٠٠٤
١٩٨٠	٢٦١٤٦	٤,٤١٧	٠,١٤٣	٠,١١	٠,٠٣٣	٠,٠٠١١
١٩٨١	٤٤٠٠١	٤,٦٤٣	٠,٢٢٦	٠,١١	٠,١١٦	٠,٠١٣
١٩٨٢	٤٧٨٥٤	٤,٦٨٠	٠,٠٣٧	٠,١١	٠,٠٢٧	٠,٠٠٠٧
١٩٨٣	٥٢٨٧٠	٤,٧٢٣	٠,٠٤٣	٠,١١	٠,٠٦٧-	٠,٠٠٤٥
١٩٨٤	١٠٦٨٠٥	٥,٠٢٩	٠,٣٠٦	٠,١١	٠,١٩٦	٠,٠٣٨
١٩٨٥	٩٨٦٩٨	٤,٩٩٤	٠,٠٣٥-	٠,١١	٠,١٤٥-	٠,٠٢١
١٩٨٦	٧١٦١٢	٤,٨٥٥	٠,١٣٩-	٠,١١	٠,٢٤٩-	٠,٠٦٢
١٩٨٧	١٠٤٢٤٦	٥,٠١٨	٠,١٦٣	٠,١١	٠,٠٥٣-	٠,٠٠٢٨
١٩٨٨	١٢٤٨٥٥	٥,٠٩٦	٠,٠٧٨	٠,١١	٠,٠٥٢-	٠,٠٠١
١٩٨٩	٢١٤٤١٤	٥,٣٣١	٠,٢٣٥	٠,١١	٠,١٢٥	٠,٠١٥٦
١٩٩٠	٢٦٦٣٠٨	٥,٤٢٥	٠,٠٩٤	٠,١١	٠,٠١٤-	٠,٠٠٠٢
						Σ=٠,٣١٩١

C I I =٣٧,٠٩

X_t = الصادرات من الصناعات التحويلية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٦)

مؤشر كوبك لقياس عدم استقرار الصادرات الوطنية للدول الاشتراكية

١ t	٢ X_t	٣ $\log X_t$	٤ $\log X_{t+1} - \log X_t$	٥ $\bar{x}$ of ٤	٦ (٤-٥)	٧ (٦)^2
١٩٧٣	٣٤٨	٢,٥٤٢				
١٩٧٤	٢٠٣٩	٣,٣٠٩	٠,٧٦٧	٠,١٠٩	٠,٦٥٨	٠,٤٣٤
١٩٧٥	٦٣٩١	٣,٨٠٦	٠,٤٩٧	٠,١٠٩	٠,٣٨٨	٠,١٥١
١٩٧٦	٧٢٩٣	٣,٨٦٣	٠,٠٥٧	٠,١٠٩	٠,٠٥٢-	٠,٠٠٣
١٩٧٧	٤١٧٢	٣,٠٢٠	٠,٢٤٣-	٠,١٠٩	٠,٣٥٢-	٠,١٢٤
١٩٧٨	٦٤٤٦	٣,٨٠٩	٠,١٨٩	٠,١٠٩	٠,٠٨٠	٠,٠٠٦
١٩٧٩	٥٣٣٢	٣,٧٢٧	٠,٠٨٢-	٠,١٠٩	٠,١٩١	٠,٠٣٦
١٩٨٠	١٥١٥٣	٤,١٨٠	٠,٤٥٣	٠,١٠٩	٠,٣٤٤	٠,١١٨
١٩٨١	١٩٤٧٤	٤,٢٨٩	٠,١٠٩	٠,١٠٩	.	.
١٩٨٢	٢٥٤١٠	٤,٤٠٥	٠,١١٦	٠,١٠٩	٠,٠٠٧	٠,٠٠٠٠٥
١٩٨٣	٢١٢١٦	٤,٣٢٧	٠,٠٧٨-	٠,١٠٩	٠,١٨٧-	٠,٠٣٥
١٩٨٤	٣٢٧٨٤	٤,٥١٦	٠,١٨٩	٠,١٠٩	٠,٠٨٠	٠,٠٠٦
١٩٨٥	٢١٥٠٢	٤,٣٣٢	٠,١٨٩-	٠,١٠٩	٠,٢٩٣-	٠,٠٨٦
١٩٨٦	٢٨٣٧٢	٤,٤٥٢	٠,١٢١	٠,١٠٩	٠,٠١٢	٠,٠٠٠١٤
١٩٨٧	٣١٢٥٥	٤,٤٩٥	٠,٠٤٢	٠,١٠٩	٠,٠٦٧-	٠,٠٠٤
١٩٨٨	٣٩٦٨٦	٤,٥٩٩	٠,١٠٤	٠,١٠٩	٠,٠٠٥-	٠,٠٠٠٣
١٩٨٩	٥٣٦٦٤	٤,٧٣٠	٠,١٣١	٠,١٠٩	٠,٠٢٢	٠,٠٠٠٥
١٩٩٠	٢٤٣٥٧	٤,٣٨٧	٠,٣٤٣-	٠,١٠٩	٠,٤٥٢-	٠,٢٠٤
						Σ=١,١٧٨٠٤

C I I= ٨٣,٣٣

X_t = الصادرات الوطنية للدول الاشتراكية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٧)

مؤشر كوبك لقياس عدم الاستقرار، السوق العربية المشتركة

١ t	٢ X_t	٣ $\log X_t$	٤ $\log X_{t+1} - \log X_t$	٥ $\bar{X}$ of ٤	٦ ٥-٤	٧ ٢(٦)
١٩٧٣	٤٤٢٤	٣,٦٤٦		٠,٠٩٣		
١٩٧٤	٥٩٣٢	٣,٧٧٣	٠,١٢٧	٠,٠٩٣	٠,٠٣٤	٠,٠٠١٢
١٩٧٥	٧٠٢٩	٣,٨٧٧	٠,١٠٤	٠,٠٩٣	٠,٠١٠٩	٠,٠٠٠١
١٩٧٦	١٠٠٨٢	٤,٠٠٤	٠,١٢٤	٠,٠٩٣	٠,٠٣١	٠,٠٠١
١٩٧٧	١٣٦٢٢	٤,١٣٤	٠,١٣٠	٠,٠٩٣	٠,٠٣٧	٠,٠٠١٤
١٩٧٨	١٦٤٣٧	٤,٢١٦	٠,٠٨٢	٠,٠٩٣	٠,٠١١-	٠,٠٠٠١
١٩٧٩	٢٥٩٢٩	٤,٤١٤	٠,١٩٨	٠,٠٩٣	٠,١٠٥	٠,٠١١
١٩٨٠	٤٢٤٤٩	٤,٦٢٨	٠,٢١٤	٠,٠٩٣	٠,١٢١	٠,٠١٤٦
١٩٨١	٧٤٧٤٧	٤,٨٧٤	٠,٢٤٦	٠,٠٩٣	٠,١٥٣	٠,٠٢٣٤
١٩٨٢	٨٠٥٥٧	٤,٩٠٦	٠,٠٣٢	٠,٠٩٣	٠,٠٦١-	٠,٠٠٣٧
١٩٨٣	٣٠٥٨٣	٤,٤٨٥	٠,٤٢١-	٠,٠٩٣	٠,٥١٤-	٠,٢٦٤٢
١٩٨٤	٧٢٠٤٧	٤,٨٥٨	٠,٣٧٣	٠,٠٩٣	٠,٢٨	٠,٠٧٨٤
١٩٨٥	٧٤٢٧١	٤,٨٧٠	٠,٠١٢	٠,٠٩٣	٠,٠٨١-	٠,٠٠٦٦
١٩٨٦	٥٢٨٢٧	٤,٧٢٣	٠,١٤٧	٠,٠٩٣	٠,٢٤-	٠,٠٥٧٦
١٩٨٧	٨١٨٨٥	٤,٩١٣	٠,١٩٠	٠,٠٩٣	٠,٠٩٧	٠,٠٠٩٤
١٩٨٨	٧٥٩٨٢	٤,٨٨١	٠,٠٣٢	٠,٠٩٣	٠,٠٠١-	٠,٠٠٣٧
١٩٨٩	١٤٣٣٠٩	٥,١٥٦	٠,٢٧٥	٠,٠٩٣	٠,١٨٢	٠,٠٣٣١
١٩٩٠	١٤٦٨٧٨	٥,١٦٧	٠,٠١١	٠,٠٩٣	٠,٠٨٢	٠,٠٠٦٧
						Σ =٠,٥١٦٢

C I I = ٤٩,٣٧

X_t = الصادرات الوطنية الى السوق العربية المشتركة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٨)

مؤشر كوبك لقياس عدم استقرار الصادرات لباقي الدول العربية

١ t	٢ X_t	٣ log X_t	٤ logXt+1-logX_t	٥ $\bar{x}$ of ٤	٦ (٤-٥)	٧ ٢(٦)
١٩٧٣	٥٦٥٤	٣,٧٥٢				
١٩٧٤	١٢٤٩٦	٤,٠٩٧	٠,٣٤٥	٠,٠٧٦	٠,٢٦٩	٠,٠٧٢
١٩٧٥	٩٨٦٦	٣,٩٩٤	٠,١٠٣-	٠,٠٧٦	٠,١٧٩-	٠,٠٣٢
١٩٧٦	١٣٨٢٥	٤,١٤١	٠,١٤٧	٠,٠٧٦	٠,٠٧١	٠,٠٠٥
٩٩٧٧	٢٢٤٤٣	٤,٣٥١	٠,٢١	٠,٠٧٦	٠,١٣٤	٠,٠١٨
١٩٧٨	٢٦١٧٩	٤,٤١٨	٠,٠٦٧	٠,٠٧٦	٠,٠٠٩-	٠,٠٠٠٠٨
١٩٧٩	٢٩٨١٣	٤,٤٧٤	٠,٠٥٦	٠,٠٧٦	٠,٠٢٠-	٠,٠٠٠٤
١٩٨٠	٣٠٤٦٤	٤,٤٨٤	٠,٠١	٠,٠٧٦	٠,٠٦٦	٠,٠٠٤
١٩٨١	٣٩٧٢٦	٤,٥٩٩	٠,١١٥	٠,٠٧٦	٠,٠٣٩	٠,٠٠٤
١٩٨٢	٤٢٧٥٠	٤,٦٣١	٠,٠٣٢	٠,٠٧٦	٠,٠٤٤-	٠,٠٠٢
١٩٨٣	٥٦٤٧٤	٤,٧٥٢	٠,١٢١	٠,٠٧٦	٠,٠٤٥	٠,٠٠٢
١٩٨٤	٦٠٥١٥	٤,٧٨٢	٠,٠٣	٠,٠٧٦	٠,٠٤٦-	٠,٠٠٢
١٩٨٥	٥٧٣٥٥	٤,٧٥٩	٠,٠٢٣-	٠,٠٧٦	٠,٠٥٣-	٠,٠٠٣
١٩٨٦	٤٩٢٢٩	٤,٦٩٢	٠,٠٦٧-	٠,٠٧٦	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠٠٨
١٩٨٧	٤٧٩٥٣	٤,٦٨١	٠,٠١١-	٠,٠٧٦	٠,٠٦٥-	٠,٠٠٤
١٩٨٨	٦٠٢٥٤	٤,٧٨٠	٠,٠٩٩	٠,٠٧٦	٠,٠٢٣	٠,٠٠٠٥
١٩٨٩	٩٦٠٨٨	٤,٩٨٣	٠,٢٠٣	٠,٠٧٦	٠,١٢٧	٠,٠١٦
١٩٩٠	١١١٩٩٠	٥,٠٤٩	٠,٠٦٦	٠,٠٧٦	٠,٠١-	٠,٠٠٠١
						∑=٠,١٦٣١٦

C I I =١,٢٤٥

X_t = الصادرات الاجمالية للدول العربية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٩)

مؤشر كوبك لقياس عدم الاستقرار للصادارت الوطنية

للسوق الأوروبية المشتركة

١ t	٢ X_t	٣ $\log X_t$	٤ $\log X_{t+1}-\log X_t$	٥ $\bar{X}$ of ٤	٦ (٤-٥)	٧ (٦)^2
١٩٧٣	٢٠	١,٣٠١				
١٩٧٤	٦٣	١,٧٩٩	٠,٤٩٨	٠,١٧٩	٠,٣٢٢	٠,١٠٤
١٩٧٥	٢٠٣٠	٣,٣٠٧	١,٥٠٨	٠,١٧٩	١,٣٢٢	١,٧٧٤
١٩٧٦	٢٥٢٧	٣,٤٠٣	٠,٠٩٦	٠,١٧٩	٠,٠٨٠-	٠,٠٠٦
١٩٧٧	٨٧٢	٢,٩٤١	٠,٤٦٢-	٠,١٧٩	٠,٦٣٨-	٠,٤٠٧
١٩٧٨	١٣٤٠	٣,١٢٧	٠,١٨٦	٠,١٧٩	٠,٠١٠	٠,٠٠٠١
١٩٧٩	١١٣٨	٣,٠٥٦	٠,٠٧١-	٠,١٧٩	٠,١٠٥-	٠,٠١١
١٩٨٠	٢٠٨٦	٣,٣٢١	٠,٢٦٥	٠,١٧٩	٠,٠٨٩	٠,٠٠٨
١٩٨١	٢٧٦٢	٣,٤٤١	٠,١٢	٠,١٧٩	٠,٠٥٦-	٠,٠٠٣
١٩٨٢	٣٦١٨	٣,٥٥٨	٠,١١٧	٠,١٧٩	٠,٠٥٩-	٠,٠٠٣
١٩٨٣	٨١٣٤	٣,٩١٠	٠,٣٥٢	٠,١٧٩	٠,١٧٦	٠,٠٣١
١٩٨٤	١٠٤٢٨	٤,٠١٨	٠,١٠٨	٠,١٧٩	٠,٠٦٨-	٠,٠٠٥
١٩٨٥	١١٣٩٢	٤,٠٥٧	٠,٠٣٩	٠,١٧٩	٠,١٣٧-	٠,٠١٩
١٩٨٦	١٨٨٣٣	٤,٢٧٥	٠٢١٨	٠,١٧٩	٠,٠٤٢	٠,٠٠٢
١٩٨٧	١٧٠٨٣	٤,٢٣٣	٠,٠٤٢-	٠,١٧٩	٠,٢١٨-	٠,٠٤٨
١٩٨٨	٢٥٤٤٧	٤,٤٠٦	٠,١٧٣	٠,١٧٩	٠,٠٠٣-	٠,٠٠٠٠٠٩
١٩٨٩	٢٥٠٥٠	٤,٣٩٩	٠,٠٠٧-	٠,١٧٩	٠,١٨٣-	٠,٠٣٣
١٩٩٠	٢٢١٠٢	٤,٣٤٤	٠,٠٥٥	٠,١٧٩	٠,٢٣١-	٠,٠٥٣
						Σ=٢,٥٠٧

C I I =١٤٢,١١

X_t = الصادرات الوطنية للسوق الاوروبية المشتركة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (١٠)

مؤشر كوبك لقياس عدم استقرار الصادرات الوطنية للهند

١ t	٢ X_t	٣ log X_t	٤ $logX_{t+1}-logX_t$	٥ $\bar{X}$ of ٤	٦ (٤-٥)	٧ ٢(٦)
١٩٧٣	١١٩١	٣,٠٧٦				
١٩٧٤	٦٥٧٦	٣,٨١٨	٠,٧٤٢	٠,١٢	٠,٦٢٢	٠,٣٨٧
١٩٧٥	١٩٧٣	٣,٢٢٥	٠٥٢٣-	٠,١٢	٠,٦٩٣-	٠,٤١٣
١٩٧٦	١٧١٢	٣,٢٣٤	٠,٠٦١-	٠,١٢	٠,١٨١-	٠,٠٣٣
١٩٧٧	٣٨٩١	٣,٥٩٠	٠,٣٥٦	٠,١٢	٠,٢٣٦	٠,٠٥٦
١٩٧٨	٣٥٣١	٣,٥٤٨	٠,٠٤٢-	٠,١٢	٠,١٦٢-	٠,٠٢٦
١٩٧٩	٦١٣٦	٣,٧٨٨	٠,٢٤	٠,١٢	٠,١٢٠	٠,٠١٤
١٩٨٠	٨٠٣٧	٣,٩٠٥	٠,١١٧	٠,١٢	٠,٠٠٣-	٠,٠٠٠٠١
١٩٨١	١٠٣٢٣	٤,٠١٤	٠,١٠٩	٠,١٢	٠,٠١١-	٠,٠٠٠١١
١٩٨٢	١٦٥٥٧	٤,٢١٩	٠,٢٠٥	٠,١٢	٠,٠٨٥	٠,٠٠٧
١٩٨٣	١٣٧٤٥	٤,١٣٨	٠,٠٨١-	٠,١٢	٠,٢٠١	٠,٠٤
١٩٨٤	٣٤١٠٩	٤,٥٣٣	٠,٣٩٥	٠,١٢	٠,٢٧٥	٠,٠٧٦
١٩٨٥	٤٥٣١٠	٤,٦٥٦	٠,١٢٣	٠,١٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠٠١
١٩٨٦	٣٤١٢٦	٤,٥٣٣	٠,١٢٣-	٠,١٢	٠,٢٤٣-	٠,٠٥٩
١٩٨٧	٢٢٠٣٤	٤,٣٤٣	٠,١٩-	٠,١٢	٠,٣١-	٠,٠٩٦
١٩٨٨	٥٥٤٢٦	٤,٧٤٤	٠,٤٠١	٠,١٢	٠,٢٨١	٠,٠٧٩
١٩٨٩	٩٤٩٣٣	٤,٩٧٧	٠,٢٣٣	٠,١٢	٠,١١٣	٠,٠١٣
١٩٩٠	١٢٩٠٨٣	٥,١١١	٠,١٣٤	٠,١٢	٠,٠١٤	٠,٠٠٠٢
						Σ=١,٢٩٩

C I I = ٨٨,٩٨

X_t = الصادرات الوطنية الاردنية للهند

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١١)

الأرقام القياسية للصارات الوطنية حسب التصنيف الدولي

التصنيف	١٩٧٣ *		١٩٧٤ *		١٩٧٥ *		١٩٧٦ *	
	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة
١- المواد الغذائية والحيوانات الحية	١١٢,٢٥	٨٠,٢٣	١٨٩,٠٢	١٠٣,٤٣	١٨٥,٠٩	٧٧,٦٢	٧٧,٣٨	٨٩,١٥
٢- المشروبات الروحية والسجائر والتبغ	١٤٣,١٨	١٠٥,٢٣	١١٢,٢٦	١١٥,٢٩	١٠٨,٩١	١٢٥,٦٩	٤٤,٩٩	٧٨,٠٥
٣- المواد الخام غير الصالحة عدا المحروقات	١١٤,٥٤	١٠٢,٧٤	١٥٣,٤٨	٣٢١,٤٢	١١٦,٤٢	٤١١,٤٦	٦٢,٦٦	١٢٠,٠٩
٤- زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٢٩,٥٩	١١٨,٥٢	١٨,٥١	١١٧,٠٤	٧٢,٤٢	١٤٥,١٨	١٦٨,٧٧	٨٨,٠٦
٥- المواد الكيماوية	٢٧٨,٦٤	١١٧,٦٣	٣٦٨,٩٠	١٤١,٨٧	٤٥١,٨١	١٥٦,٠٧	٥٢,٢٤	٣٠,٨٦
٦- بضائع مصنعة مصنفة حسب المادة	٢٠٩,٣٢	١٢٨,٢٧	٢٧٥,١٦	٢٧٣,١٨	٨٥,٣٥	٣١٠,٣٠	٤١,٥١	٨٤,٢٧
٧- الآلات ومعدات النقل	٢١٠,٦٠	٩٠,٩١	٢٠٢,٩١	١١٥,٤٦	٢٥,٠٥	١٦٥,٩١	١١٧,٤٥	١١٣,٠٩
٨- مصنوعات متنوعة	٨٨,٥٣	١٢١,٠٤	١١٢,٣٩	٢١٦,٥٢	٣١١,٦٦	٢٩٧,٠٧	٤٤,١٠	٨٤,٤١
الرقم القياسي العام	١٢٤,١٧	٩٥,٢٦	١٧٤,٧٥	١٩٣,٧٠	١٥٠,٠٦	٢١٩,٦١	٦٢,٣٥	١٠٣,١٣

التصنيف	١٩٧٧ *		١٩٧٨ *		١٩٨٠ **		١٩٨١ **	
	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة
١- المواد الغذائية والحيوانات الحية	٨٩,٩٥	٩٨,٤٦	٨١,٧٣	٨٩,٨٧	١١٠,١٢	٩٩,٣٠	١٢٦,٢٥	١١٥,٠٤
٢- المشروبات الروحية والسجائر والتبغ	٥٠,٧٩	٧٠,٤٥	٤٢,٤٩	٩٩,١٠	١٥٠,٩٤	٩٣,٩١	١٥٦,٩١	٩٩,٤٣
٣- المواد الخام غير الصالحة عدا المحروقات	٦٩,٠٢	٩٩,٥٩	٨١,٦٦	٩٣,٤٢	١٣٢,٢٢	١٣,٦٣	١٢٦,٤٠	١٥٨,٨٩
٤- زيوت شحوم حيوانية ونباتية	٧٠,٨٠	٩٤.٤٩	١٦٦,٧٨	٩٦,٠٤	١٦٢,٣٥	١٠٨,٦٩	٢١٦,١٢	١٠٧,٥٦
٥- المواد الكيماوية	٧٥,٠٩	١٢٨,٥٦	٧٢,٣٣	١٣٨,٨٧	١٢٨,٠٤	١٢٨,٤٦	١٤٤,٧٩	١٣١,١٥
٦- بضائع مصنعة مصنفة حسب المادة	٧٣,٤٢	١١٧,٣٢	٨٥,٣٥	١٠٧,٨٠	١١٨,٧٤	١١٢,٣٨	٢١٧,٠١	١٢٣,٦٢
٧- الآلات ومعدات النقل	١٢١,٧٤	١٠٦,٩٦	٧٦,٤٢	٩٧,٨٣	١٤٣,٧٨	١٠٧,٩٦	١٨٩,٨٤	١٢٣,٤١
٨- مصنوعات متنوعة	٦٧,٤٠	٩٥,٠٦	٩٤,٣٤	٩٠,٦٧	١١٤,٤٤	١١٤,٤٠	١٣٣,٦٦	١٦٩,٦٩
الرقم القياسي العام	٧٥,٢١	١٠٣,٠٨	٨٠,٩٢	٩٩,٢٨	١٢٤,٨٣	١١٨,٨٢	١٤٥,٥٤	١٣٦,٣١

المصدر:

البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، التقارير السنوية للفترة (١٩٧٣-١٩٩٠)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع ملحق (١١)

التصنيف	١٩٨٢ **		١٩٨٣ **		١٩٨٤ **		١٩٨٦ ***	
	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة
١- المواد الغذائية والحيوانات الحية	١٥١,٩٢	١١٥,٣٥	١٥٧,٣٣	١٠٩,٨٤	١٦٨,٣١	١١٢,٠١	٩٨	٩٨,٣
٢- المشروبات الروحية والسجائر والتبغ	١٤٢,٣١	١١٣,٦٨	٩٢,٩٥	١١٢,٩٣	١٠٥,٧٨	١١٤,٢٨	٦٠,٥	١١٨,٧
٣- المواد الخام غير الصالحة عدا المحروقات	١٢٧,٢٦	١٧١,٨٠	١٣٢,١٧	١٥٠,٨٧	١٩٩,٨٠	١٥٨,٢٠	١٢٢,٥	٨١,١
٤- زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	١١٢,٧٦	١١٢,٥٥	١٨٤,١٧	١٢٩,٦٣	١٤٧,٩٥	١٤٢,٤٢	—	—
٥- المواد الكيماوية	١٩٢,٨١	١٦٣,٣٣	٣٦٥,١٩	١٤١,٠٤	٥٢٣,٠٦	١٨١,٠١	١٢٤,٠	٨٦,٢
٦- بضائع مصنعة مصنفة حسب المادة	١٥٨,٨٨	١٥٠,٨٤	٨٩,٩٣	١٥٢,٨٤	١٥٨,٠٥	١٦٢,٣٧	٥٢,٢	٩٤,٧
٧- الآلات ومعدات النقل	١٣٢,٨١	١٠٥,٢٥	١١٠,١١	١٢١,٤٤	٧٣,٤٤	١٦٠,١١	—	—
٨- مصنوعات متنوعة	١٧٣,٣٢	١٧٣,٣١	٨٩,٣٦	١٤١,٦٦	١٨٨,٤٧	١٩٥,٢٧	٤٧,٩	٨٢,٥
الرقم القياسي العام	١٤٨,٨٧	١٤٨,٩٦	١٤٧,٨١	١٣٦,١٧	٢٠٨,٢٢	١٤٨,٢٥	١٠٢,٦	٨٦,١

التصنيف	١٩٨٧ ***		١٩٨٨ ***		١٩٨٩ ***		١٩٩٠ ***	
	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة
١- المواد الغذائية والحيوانات الحية	٨١,٤	٩٥,٤	٦٥,١	١٠٥,٨	٩٨,١	١١٣,٨	٨٨,٧	١٥٤,٦
٢- المشروبات الروحية والسجائر والتبغ	١٩٤,٩	٨٠,٥	٩١,٢	٨٤,٢	٨٩,٦	١٦٤,١	١١٢,٠	٢٠٥,٠
٣- المواد الخام غير الصالحة عدا المحروقات	١٣٠,٥	٧٠,٢	١٦٤,١	٩٠,٩	١٤٤,٠	١٥٨,٦	١٢٧,٣	١٨٧,٦
٤- زيوت شحوم حيوانية ونباتية	—	—	—	—	—	—	—	—
٥- المواد الكيماوية	١٥٧,٢	٨٧,٣	١٨٨,٩	٩٥,٢	٢٢٧,٢	١٣٤,٧	٢٣٠,٧	١٦٠,٧
٦- بضائع مصنعة مصنفة حسب المادة	١٠٤,١	٩٠,٣	٩١,٦	٩٧,٦	١٤٢,٧	١١٢,٣	١٣٠,٣	١٥٠,٤
٧- الآلات ومعدات النقل	—	—	—	—	—	—	—	—
٨- مصنوعات متنوعة	٧٨,٥	٦٨,٠	٨٣,٦	٨٨,٩	١٠٥,٠	١٢٧,٣	١٢٤,١	١٣٥,٤
الرقم القياسي العام	١٢١,٩	٧٩,٩	١٣٦,٦	٩٣,١	١٤٤,٠	١٤٥,٣	١٣٨,٦	١٧٣,٠

* سنة الاساس هي ١٩٦٩

** سنة الاساس هي ١٩٧٩

*** سنة الاساس هي ١٩٨٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (١٢)

جدول الارقام القياسية للمستوردات حسب التصنيف الدولي

رقم التصنيف	١٩٧٣ *		١٩٧٤ *		١٩٧٥ *		١٩٧٦ *		١٩٧٧ *		١٩٧٨ *		١٩٨٠ **		١٩٨١ **	
	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة
المواد الغذائية والحيوانات الحية	١٣٧,١٤	١٦٨,٩٠	١٣٤,٨٤	٢٢٤,١٩	١٣٨,٩٦	٢٨٥,٦١	٢٠٣,٧٨	١٦٠,٤٨	٢٠٣,٧٧	٢٨٣,٦٥	٨٤,٨٨	٩٥,٨٢	٩٨,٤٤	١١٢,٩٧	١٤٢,١٠	١٠٤,٧٥
المشروبات الروحية والسجائر والتبغ	٧٢,٤٤	١١٠,٣٦	٥٩,٩٠	١٠٦,٦٢	٦٨,٨٢	١٢٠,١٦	٩٥,٢٣	١٤٠,٧٦	١٢٥,٦٥	١٤٩,٦٧	٨٩,٨٠	١١٣,٠٤	١٠٣,٢٤	٩٩,٤٥	١٢١,٤١	٩٤,٨٧
المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات	٩٠,٨٧	١٠٩,٤٥	١٠٣,٧٢	١٦٤,٥١	١٠٢,٨٢	٢١٤,٠٨	١٤٤,٩٨	١٦٤,٨٩	١٣٨,٢٥	٣٢٨,٠٦	٧٦,١٨	٩٦,٧٧	٦٧,٤٩	١١٨,٥٤	١٢٥,٢٣	٨٣,٠٠
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهه	١٢٧,٠	١١٠,٥٨	١٤٧,٥١	١٦٧,٩٧	١٤٤,١٨	٤٨٨,٧٨	٢١٤,٧٦	٥١٦,٦٤	٢٣١,٨٤	٥١٥,٠٠	٧٦,٧٢	٨٤,٠٤	١٠٦,٦٥	١٦٢,٠٤	٢٠٣,٢٠	١١٧,٠٣
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	١٦٥,٩٠	١٢٨,٠٨	١١٤,٢٠	١٩٢,٢٤	١٥٩,٩٢	٣٥٥,٣١	٢٨٨,١١	٢٤١,٥٤	١٧٨,١٠	٢١٠,٩٩	٤٠٠,٩٠	١٠١,٤٠	١٨٠,٣٧	١٤٠,٤١	١١٦,١٠	٩٥,٦٩
المواد الكيماوية	١١٢,٧٤	١١٧,١٤	١٢٠,٤١	١٥٣,٩٠	١٥٩,٨٩	١٨٢,١٠	١٦٥,٤٨	١٩٢,٩٠	٢٤٥,٥٠	١٧٥,٢٣	٨٢,٧٩	٩٦,٠٤	١٠٦,٨٧	١٢٧,٨٤	١٠٣,٨٣	١٦٢,١٥
بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	٩٠,١١	١٣٢,٠٥	٩١,٩٦	١٧٦,٥٣	١٢٢,٨٧	١٩١,٨٤	١٧٢,٧٤	١٧٧,٥٦	٢٢٣,٧١	٢١٠,٤٧	٦٩,٣٦	٨٩,٧٦	٨٤,٥٧	١٢٢,٢٥	١٢٧,١٥	٩٦,٥٨
آلات ومعدات النقل	٨٧,٣٩	١٥٧,٩٩	١٣٠,٣٦	١٦٥,٣٠	٢١٥,٠٥	٢٠٧,٧١	٣٧٥,٤٢	١٩٧,٢٢	٤٩٨,١٥	٢١٧,٥٩	١٠٢,٣١	٩٧,٤٠	١٠٩,٠٢	١٢٠,٧١	١٦١,٧٨	١٤٢,٩١
مصنوعات متنوعة	١١٩,٥٠	١٣٤,٣٣	١٦٥,٣٩	١٦٧,٦٣	٢٢٣,٥٤	٣٠٣,٨٧	٢٦٣,٣٨	٢٢٤,٩٩	٣٩٥,٦٦	٢٤١,٤٢	٩١,٩١	٩٨,٠٠	٤٦,٣٤	١٠٢,٩٦	١٣٥,٢٤	١١٤,٩٦
الرقم القياسي العام	١٠٧,٧٦	١٤٤,٤٦	١٢٠,٥٢	١٨٣,٥٣	١٥٢,٩٦	٢٥١,٧٨	٢٢٨,٢٧	١٩٨,٤٤	٢٧٨,٦٣	٢٥٦,٨٥	٨٥,١٣	٩٣,٤١	٩٨,١٠	١٢٤,١٣	١٥١,٠٧	١١٦,٣٦

المصدر :

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، التقرير السنوي للفتره (١٩٧٣ ـ ١٩٩٠)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع للملحق رقم (١٢)

رقم التصنيف	٨٢ **		٨٣ **		٨٤ **		٨٦ ***		٨٧ ***		٨٨ ***		٨٩ ***		٩٠ ***	
	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة
المواد الغذائية والحيوانات الحية	١٤٧,٤	١٢٠,٣٢	١٢٧,٧٤	١٢٨,٤٨	١١١,١	٩٤,٣	٩١,٨	١٠٢,٦	٨٣,٠	١٠٦,٧	٩٤,٢	١٠٤,٥	١٤١,٧	٧٩,٤	١٩٥,٠	١١٧,٨
المشروبات الروحية والسجائر والتبغ	١٣٩,٣	٩٣,٣٨	١٨٤,١٣	٩٧,٧٢	٩٨,٤	١٩٩,٢	٨٤,٨	١٩٤,٩	٨٠,٥	٢٤٦,٢	٨٧,٨	١٩٢,٥	١٤٢,٨	١٥٣,٦	٢٠٠,٧	١٢٠,٧
المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا الوقود	١١٩,٦٨	٩٦,٦٨	١٣٣,٤٣	٣٣,٦٥	١٠٢,٣	٨٥,٣	٨٦,٧	٩٩,٩	٨٤,٥	١٠٢,١	٩٧,٩	١١٦,١	١٥٦,٣	٧٨,٨	٢٣١,٨	٥٦,٤
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهه	٢٢٧,٣٢	١٤٧,٤٣	٢٠٠,٨٥	١٤٣,٣٤	٩٨,٨	٩٦,٨	٤٨,٤	١٠٧,٨	٥٦,٠	١٢٤,٨٠	٥٨,٣	١٢١,٣	٩١,٦	١١٥,١	١٠٥,٥	١٣٢,٥
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	١٢٤,٤٠	١٦٦,٠٧	٨٢,٢٢	١٧٣,٦٣	٩٩,٢	١٠٠,٩	٨٩,٠	١٠٤,٣	٦١,٨	١٢٧,٨	٥٨,٠	١٨٤,٥	١٠٢,٨	٦٩,٠	٩٠,٧	٢٣٧,٨
المواد الكيماوية	١٤٩,٩٢	١٠٣,٨٦	١٦٧,١٦	١١٠,٤٩	١٠٥,٣	١٠٨,٣	٧٤,٤	١٤٨,٨	٩١,٥	١٤٨,١	٦٨,٤	٢١٧,٣	١٠١,٤	١٩٥,٨	١٩٠,١	١٤٧,٩
بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	١٢٣,١٩	١١٢,٨٢	١٢٥,٢٩	١١٠,٤٢	١٠٠,٨	٩٧,٠	٩٣,٦	٨٨,٨	٩٦,٢	١٠٣,٩	١١٢,١	٩٣,١	١٦٧,٢	٧٩,٥	١٩٨,٣	٨٩,١
آلات ومعدات النقل	١٥٢,٨٥	١٤٤,١٦	١٢٥,٨٠	١٣٥,٦٦	٩٨,٧	١٠٥,٤	٨٤,٧	١٠٠,٦	٨٧,٢	١٠٣,٠	١٠٤,٨	١٠٧,٥	١٣٦,٢	٩١,٦	١٨٧,٤	٨٤,٢
مصنوعات متنوعة	١٤١,٦٤	١٢٨,٢٩	١٢٧,٨٨	١٣٣,٥٤	٩٨,٧	٩٥,٢	٧٩,٣	٩٥,٧	٩٣,٩	٨٨,٩	٨٩,٠	٨٠,٦	١٣٠,٨	٦١,٧	١٥٥,٦	٥٦,٣
الرقم القياسي العام	١٥٣,٥٣	١٢٧,٧٥	١٤٠,٢٥	١٢٨,٩٥	١٠٢,٧	٩٧,٧	٧٥,٣	١٠٥,١	٧٨,٢	١٠٩,٠	٨٢,٧	١١٥,١	١٢٠,٠	٩٥,٤	١٥٨,١	١٠١,٦

* سنة الاساس ١٩٦٩

** سنة الاساس ١٩٧٩

*** سنة الاساس ١٩٨٥

ملحق رقم (١٣)

معدلات النمو لعنصري العمل ورأس المال ولكل من الصادرات والناتج المحلي الاجمالي.

	L	K	EXP	IE	EM	ET	EF	GDP
	معدل النمو في العمل	معدل النمو في رأس المال المستثمر	معدل النمو في الصادرات الوطنية	معدل النمو في الصادرات الصناعية	معدل النمو في الصادرات الاستخدامية	معدل النمو في الصادرات التحويلية	معدل النمو في الصادرات الغذائية	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بسعر
١٩٧٣								
١٩٧٤	٦,٨٩	٢,٤٥	١٨١,٤٢	٢٣٩,٥٠	٣٨٥,٨٤	٧٦,٤٤	٣٦,٢٠	١٣,٢٨
١٩٧٥	٦,٨٦	٣,٦٨	١,٧٧	١,٢٣	٠,٢٧	٢٧,٣٢	٥,١٣	١٢,٦٥
١٩٧٦	٦,٨٦	٤,٢٦	٢٣,٦٩	١٠,١٣	(١,٧٩)	٣٠,١١	٣٥,٤٨	٥٤,٤٥
١٩٧٧	٢,٦٨	٦,٥٤	٢٢,٣٧	١٩,٨٦	(١٠,٢٧)	٨١,١٨	(١٤,٩٥)	٢٢,٠٥
١٩٧٨	٢,٦٧	٧,٣٠	٥,٦٠	٢,٧٢	١٢,٧٦	(١٢,٢٧)	(٧٢,٥٨)	٢٢,٧٣
١٩٧٩	٢,٦٨	٦,٨٩	٢٨,٨٦	٢٨,١٠	٣٥,٠٥	١٢,١٧	٧٧,٣٨	١٩,٠١
١٩٨٠	٣,٦٣	٧,٠١	٤٥,٣٩	٦٠,٢٤	٧٩,٥٨	٣٩,١٤	٣٧,٧٤	٣٠,١٣
١٩٨١	٣,٢٣	٨,٤٢	٤٠,٧١	٣٦,٥٧	٢٢,٤٤	٦٨,٢٨	١٢,٩٧	١٦,٧٥
١٩٨٢	٣,٢٠	١٠,٥٧	٩,٨٢	١,٤٧	(٠,٧٩)	٨,٧٥	(٢٢,٩٢)	١٣,٥١
١٩٨٣	٣,١٣	٩,٠١	(١٣,٧٣)	(١,٣٢)	(٩,٨٣)	١٠,٤٨	(١٤,٣٦)	٧,٥١
١٩٨٤	٢,٩٦	٦,٠٣	٦٣,٠٨	٨٥,٧٢	٦٣,٥٤	١٠٢,٠١	(١٤١,٣٩)	٥,٣٢
١٩٨٥	٣,٠١	٤,٩٤	(٢,١٨)	٠,٣٢	١٤,٦٨	(٧,٥٩)	(٢٩,٥٥)	٧,١٥
١٩٨٦	٤,٢٨	٤,٥٤	(١١,٦٦)	(١١,٣٧)	(٠,٧٩)	(٢٧,٤٤)	٥٣,٠٠	٢٧,٠٣
١٩٨٧	٣,٤١	٤,٤٩	١٠,٢٨	٩,٥٦	(٧,٤٨)	٤٥,٥٧	(٦٠,٩٧)	٢,٣٩
١٩٨٨	٢,٤٥	٣,٧٦	٣٠,٥٤	٣٥,٤٥	٦١,٧٨	١٦,٣٤	(٣٢,٠٨)	٥,٤٠
١٩٨٩	٠,٣٣	٣,٥٤	٦٤,٤٣	٦٢,٦٠	٥١,٠١	٧٦,٥٤	٣٦,٠٦	١٥,٤٠
١٩٩٠	٠,١٣	٣,٤٢	١٤,٦٨	١٢,٢٠	٤,٤٨	٢٠,٥٥	(٧,٧٢)	١,٠٥

المصدر:

١- تم احتساب هذه المعدلات من قبل الباحث

٢- البنك المركزي الاردني دائرة الابحاث والدراسات

النشرات السنوية. للسنوات (١٩٧٣-١٩٩٠).

٣- دائرة الاحصاءات العامة، النشرات الاحصائية السنوية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (١٤)

جدول التكوين الرأسمالي الصافي ورأس المال المستثمر

السنة	الناتج الاجمالي	التكوين الرأسمالي الصافي	مخفض الناتج المحلي الاجمالي (١٠٠=١٩٨٥) GDP-Deflatar	رأس المال المستثمر
١٩٧٣	٢١٨,٣	٣٠,٩	٣٤,٤	٣٦٦١,٥٩
١٩٧٤	٢٤٧,٣	٥٧,١	٤١,٤	٣٧٥١,٤٢
١٩٧٥	٣١٢,١	٧٦,٣	٤٦,١	٣٨٨٩,٣٤
١٩٧٦	٤٢١,٦	١٣٦,٠	٥١,٣	٤٠٥٤,٨٥
١٩٧٧	٥١٤,٢	١٨٥,٤	٥٨,٨	٤٣١٩,٩٦
١٩٧٨	٦٣٢,٢	٢٠١,٢	٦٣,٠	٤٦٣٥,٢٧
١٩٧٩	٧٥٣,٠	٢٤٩,٥	٧١,٨	٤٩٥٤,٦٤
١٩٨٠	٩٨٤,٣	٣٥٦,٤	٧٩,٨	٥٣٠٢,١٣
١٩٨١	١١٦٤,٢	٥٢٢,٢	٨٥,٩	٥٧٤٨,٧٥
١٩٨٢	١٣٢١,٦	٥٢٨,٥	٩٢,٣	٦٣٥٦,٦٧
١٩٨٣	١٤٢٢,٧	٤٠٥,٥	٩٧,٠	٦٩٢٩,٢٦
١٩٨٤	١٤٩٨,٤	٣٦٥,٥	١٠٠,٧	٧٣٤٧,٣٠
١٩٨٥	١٦٠٥,٩	٣٤٩,٩	١٠٠	٧٧١٠,٢٦
١٩٨٦	١٦٣٩,٩	٣٥٦,١	٩٨,٣	٨٠٦٠,١٦
١٩٨٧	٢٠٨٨,٥	٣٠٨,٤	٩٧,٤	٨٤٢٢,٤٢
١٩٨٨	٢٢٠١,٤	٣٢٤,٩	١٠٥,١	٨٧٣٩,٠٥
١٩٨٩	٢٥٤٠,٦	٣٩٥,١	١٢٧,٨	٩٠٤٨,١٨
١٩٩٠	٢٦١٨,٤	٥٠٩,٤	١٥٥,٤	٩٣٥٧,٣٣

المصدر: العمود رقم (١) + (٢) : النشرة الاحصائية الشهرية بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩ جدول رقم (٤٨) تشرين اول ١٩٨٩ والنشرة الاحصائية الشهرية جدول رقم (٤٨) المجلد السابع والعشرين العدد ١١ تشرين ثاني ١٩٩١ والنشرة الاحصائية الشهرية جدول رقم (٤٨) المجلد الثامن والعشرون العدد ٦حزيران ١٩٩٢.

العمود رقم (٣)= International Monetory Fund,International Financial Statistics Yearbook English 1990, P.P 448-449

العمود (٤) تم تقديره باستخدام طريقة نسبة رأس المال الى الانتاج ICOR

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٥)
انتاجية العمال الاردنيين حسب القطاعات الاقتصادية

دينار

السنة / النشاط الاقتصادي	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الزراعة	٨٢٠.٧	١١٧٧.٩	٨٨٩.٤	١١٦٧.٢	١١٥٢.٤	١٥٣٧.٤	٩٩٣.٦	١٣١٢.٩	١٢٠٩.٦	١١٢٨.٩	١١٨٢.٣	٩٧٣.٨	١٠١٢.٠	١٠٨٩.٥	١٢٤٣.٥
التعدين والصناعات التحويلية	١٧٨٣.٢	٢٧٠٠.١	٣١٢٧.٣	٣٢٨٧.٧	٣١٧٨.٥	٣٤٧٠.٣	٣٧٠٦.٠	٤١٧٤.٢	٤٣٢٨.٩	٤٠١٨.٧	٣٢٤٨.٤	٣٣٥٢.٣	٣٠٧٩.٩	٣٠٠٥.٣	٣٠٨٣.٤
الكهرباء والماء	٣٤٧٧.٨	٢٩٤٧.١	٢٤٥٥.٧	٢٧٤١.٦	٣٢٠٧.٦	٣٧٩٠.١	٤٤٠٦.٠	٥٦٥٢.٩	٥٣٦٨.٤	٥٠١٦.١	٤٥٢٢.٤	٤٣٨٩.٤	٣٦٥٢.٨	٤٣١٦.٨	٣٦٠٨.٢
الانشاءات	١٤٢٥.٢	١٠٠٥.٤	٨٩١.٦	٩٩٨.٧	١٠٤٧.٤	١١٧٠.١	١١٤٩.٢	١٣٢٩.٩	١٢٦٣.٤	١١٥٢.٧	١١١٣.٢	٩٩٦.٢	٩٩٤.٠	١٤٣٨.٠	٨٦٣
التجارة	٣٠٩٦.٢	٢٦٦١.١	٣٤٤١.٦	٣٤٩٣.٤	٣٣٦٠.٣	٣٤٢٠.٤	٣١١٥.٨	٣٥٦٨.١	٣٦٣٦.١	٣٣٩٨.٠	٣٢٠٠.٨	٣٢٠٠.٨	٣٣٢٥.٥	٣١٠٨.٧	٢٠٤٤.٠
النقل والمواصلات	١٨١٣.٥	١٨٣٢.٧	١٦٧٩.١	١٩١٤.٢	١٧٨٦.٦	٢٧٠٣.١	٢٤٤٦.٣	٢٥٢٠.٢	٢٦٧٦.٧	٢٦٨٥.٥	٢٥٨٧.٣	٢٣٥٤.٥	٢٢٣٩.٠	٢٣٢٥.٥	٢٣٠٧.٣
الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة العامة	٨٤٦١.٠	٧٠٠٨.٩	٧٦٠٠.٧	٧٨٨٥.٤	٨٤١٧.٦	١٠٣٧٢.١	١١٥٣١.٥	١٠٥٨٧.٩	٨٩١٠.٠	٨٣٩٨.٠	٧٣٦٣.٣	٦٦٨٨.٤	٦٢١٧.٠	٦٥٤٣.٣	٦٨٧٠.٤
انتاجية العامل	٩٨١.٥	٨٩٦.٣	٨٦٢.٦	٨٥٦.٠	٧٦٤.٩	٧٦٧.٦	٨٢٧.٧	٨٣٥.٦	٨٩٤.٤	٨٩٣.٦	٩٢٦.١	٩١٥.٧	٩٥٥.٩	١٠٠٤.٦	٦٣٧.٥
سعر التكلفة	١٤٨٢.٣	١٥٠٠.٠	١٥٣٥.٢	١٦١٤.٩	١٥٦١.٢	١٦٢٠.٩	١٧١٨.٧	١٨٤٢.٠	١٩٠١.٢	١٨٢٧.٢	١٧٧٠.٣	١٧٠٦.٤	١٧٠٩.٩	١٧٣٠.١	١٧٧٤.٥
سعر السوق	١٧١٣.١	١٥٣٠.٠	١٥٨١.٠	١٧٩٩.٣	١٨٢٥.١	٢٠٠٢.٥	١٩٣٦.٢	٢٠٣٠.٠	٢١٢٦.١	١٠٦٤.١	٢٠٢٧.٤	١٩٤٤.٢	١٩٦٧.٠	١٩٩٣.٧	٢٠٦٧.٧

المصدر: عيسى ابراهيم وآخرون. الجمعية العلمية الملكية. جدول رقم (١٢-١). ص ٨١

٤٥٨١١٥

ملحق رقم (١٦)

الصادرات الوطنية والصادرات الصناعية

الف دينار

السنة	الصادرات الوطنية	الصادرات الصناعية	نسبة الصادرات الصناعية الى الصادرات الكلية	نسبة النمو في الصادرات الصناعية
١٩٧٣	١٤٠١٠	٨٦١١	٦١,٥	
١٩٧٤	٣٩٤٣٧	٢٩٢٣٥	٧٤,١	١٣٩,٥
١٩٧٥	٤٠٠٧٥	٢٩٠٩٦	٧٢,٦	٠,٥-
١٩٧٦	٤٩٥٥٢	٣١٦٨٤	٦٤	٨,٩
١٩٧٧	٦٠٢٥٣	٣٧٩٧٧	٦٣	١٩,٩
١٩٧٨	٦٤١٢٩	٣٩٠١٨	٦٠,٨	٢,٧
١٩٧٩	٨٢٥٥٦	٥٠٠٣٣	٦٠,٦	٢٨,٢
١٩٨٠	١٢٠١٠٧	٨٠٢٠٦	٦٦,٨	٦٠,٣
١٩٨١	١٦٩٠٢٦	١,٦٥٤٤	٦٣,٣	٣٢,٨
١٩٨٢	١٨٥٥٨١	١١١١٦٢	٥٩,٨	٤,٣
١٩٨٣	١٦٠٠٨٦	١٠٥١٣٧	٦٥,٧	٥,٤-
١٩٨٤	٢٦١٠٥٥	٢٠٣٧٠٧	٧٨	٩٣,٨
١٩٨٥	٢٥٥٣٤٦	٢٠٤٣٦٩	٨٠	٠,٣
١٩٨٦	٢٢٥٦١٥	١٨٦٥٧٥	٧٢,٩	٨,٧-
١٩٨٧	٢٤٨٧٧٣	١٩٨٤٤٦	٧٩,٧	٦,٤
١٩٨٨	٣٢٤٧٨٨	٢٧٢٣٧٦	٨٣,٨	٣٧,٣
١٩٨٩	٥٣٤١,٦	٤٣٧٣٧٨	٨٣,٤	٦٠,٦
١٩٩٠	٦١٢٢٥٢	٤٩٨٣٤٩	٨١,٤	١٣,٩

معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية = ٢٩,١

المصدر:

البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، التقارير السنوية والنشرات الشهرية للفترة (١٩٧٣-١٩٩٠)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ABSTRACT

The Effect of Export Oriented Industrialization Strategy on the Economic Development in Jordan

Daoud Soboh

Supervisor : Dr. Taleb Awad

The aim of this study is to analyze the effect of export Oriented Industrialization Strategy in Jordan, for the period (1973- 1990). The rate of instability for Jordanian exports, were estimated to analyze the commodity concentration and geographical concentration, and the results reveal a high degree of commodity concentration especially for mining exports, and low concentration for manufacturing exports. And a high degree of geographical concentration especially in European common market, India, Socialist countries markets.

A simple econometrics model was specified and estimated to analyze the impact of export Oriented Industrialization strategy on the economic growth, the results show a negative effect of total domestic exports growth rate on the growth rate of domestic product. When replacing the industrial exports instead of whole exports, give the same negative effect, when decomposing the industrial exports into mining exports, manufacturing exports, and food exports, we have Found that, only exports of mining goods have negative effect on economic growth, both industrial food exports and manufacturing exports have positive effect on economic growth.

Export Oriented Industrialization strategy reduce the unemployment through expanding in establishing factories and

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

through expanding of employment in the connected sectors to the industrial sector.

Exports Oriented Industrialization strategy increase the Central Bank reserves of international currencies.

Exports Oriented Industrialization strategy reduce the independency of Jordanian economy.

Export Oriented Industrialization strategy reduce the deficit of trade balance and support the balance of payment.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit